ذكره ابن الحاجب استشهد به بقول رئيس المفسرين ابن عباس رض والحصر حقيقي
فلا يقتضي رد خطاء المخاطب والمقصود منه والتبرئة عن الشرك والتعريض
المشركين قوله وتقديم الى آخره فانه تعالى مقدم على العابد والعبادة ذاتا
فقدم عليهما ذكرا ليوافق الوضع الطبع والتنبيه الى آخره استفيد التنبيه
على ان يكون نظره الى المعبود قصدا من تقديم اياك ولزم من ذلك تقديم
نسبة العبادة اليه تعالى على نسبتها الى الفاعل فاستفيد ان يكون نظره
الى العبادة من حيث انها نسبة شريفة اليه تعالى لا من حيث انها صادرة
عنه قوله فان العارف الى آخره تعليل لقوله ينبغي قوله يحق في التاج الحق
درست كردن وسزاوار كردانيدن ودرست بداشتن وواجب كردانيدن
من حد نصر والحق واجب شدن وسزاوار شدن من حد ضرب فعلى الاول
يجوز ان يقرأ بصيغة المعلوم ونصب وصوله وضمير الفاعل للعارف وان
يقرأ بصيغة المجهول ورفع وصوله على انه مفعول ما لم يسم فاعله وعلى الثاني بصيغة
المعلوم ورفع وصوله على الفاعلية قوله اذا استغرق على صيغة المعلوم في الصحاح
الاستغراق الاستيعاب ومعناه بالفارسية على ما في الصراح فرا گرفتن همه را
والمعنى اذا استوعب جميع الاشياء في ملاحظة جناب القدس يعني لا يلاحظ
شيئا الا ويلاحظه بجناب قدسه ومعنى غاب عما عداه عدم وجدان ما سواه
له يعني لا يشغله ما سواه وفيه اشارة الى ان ما سواه موجود الا انه لا يشغله
ولا يلتفت اليه قوله الا من حيث انها ملاحظة له ومنتسبة اليه ضمير انها للملاحظة
المدلول عليها بقوله يلاحظ نفسه اي لا يلاحظ نفسه ولا حالا من احوالها الا من
حيث ان تلك الملاحظة ملاحظة لجناب قدسه وان تلك الملاحظة منتسبة
اليه فالملاحظة على صيغة المصدر ومن قرأه على صيغة اسم الفاعل واعاد
الضمير الى النفس فقد تعسف لان المذكور فيما قبلها شيئان فالواجب انها

ولانه اذا لاحظ النفس من حيث انها ملاحظة له لم يغب عما عداه بل لاحظته
لكن من حيث ان له نسبة اليه فتدبر **قوله** حين قال لا تحزن الى آخره قدم
ذكر الله وادرج نفسه في الزمر فانظر الى المعبود اصالة والى نفسه تبعا وفي ان
معي ربي بالعكس قال بعض المحققين من كان نظره في وقت النعمة على النعم
لا على المنعم كان نظره في وقت البلاء على البلاء لا على المبتلي فيكون في جميع الاحوال
غريقا في معرفة الحق وهو اعلى مراتب السعادة ومن كان بالعكس كان في الشقاوة
فيكون في وقت النعمة خائفا من الزوال وفي وقت زوال مبتلي بالنكال
قوله للتنصيص الى آخره يعني لو لم يكرر الضمير لتوهم تقديره مؤخرا فيفوت
التنصيص على الحصر واما توهم ان يكون الحصر باعتبار الجمع بين العبادة والاستعانة
فمع بعده اذ لا يمكن التشريك في المفعول عبارة المص آب عنه **قوله** وقد يجئ
العبادة اي مع ان العادة لا يكون الا بمعاونة **قوله** ويعلم منه ان تقديم
الى آخره بالنصب ويجوز الرفع يعني ان تقديم العبادة في الذكر على طلب المعونة
التي لا تتم العبادة الا بها فكان انطة تقديمها للاشارة الى ان تقديم ما هو
وسيلة التقرب الى جنابه تعالى على طلب الحاجة ادعى الى الاجابة لان تقديم
الوسيلة التي هي العبادة على طلب المعونة ادعى الى الاجابة لان تقديم الوسيلة
فانه لا يتم الا اذا كان المراد طلب المعونة في اداء العبادة فتدبر **قوله** اقول الى آخره
هذه النكتة مذكورة في التفسير الكبير وفي كلام كثير من اكابر الصوفية فلعل
اقول مجاز عن اختار **قوله** تهجي بتقديم الجيم على الهاء المهملة الفرح كذا في الصحاح
قوله لا يستبد اي يستقيم للحال والتركيب من قبيل قمت واصك وجهه
لان المضارع المثبت اذا وقع حالا لا يكون بالواو فالتقدير ونحن اياك
نستعين ولذلك مرضه **قوله** وقرئ بكسر النون فيهما قيل ليست في بعض
النسخ لفظ فيهما وهو المطابق لما في الكشاف ولقوله فانهم يكسرون حروف

المضارعة

المضارعة سوى الياء اذا لم ينضم ما بعدها ولما ذكره الائمة قال الشيخ الرضي اعلم
ان جميع العرب الا اهل الحجاز يجوزون كسر حروف المضارعة سوى الياء
في الثلاثي المبني للفاعل اذا كان الماضي على فعل بكسر العين في الصحيح وكذا
في المثال والاجوف والناقص والمضاعف نحو اخل واخال وانما كسرت
تنبيها على كسر عين الماضي ثم قال وكسروا ايضا غير الياء من حروف المضارعة
فيما اوله همزة وصل مكسورة تنبيها على كون الماضي مكسور الاول وهو همزة الوصل
ثم شبهوا ما في اوله تاء زائدة من ذوات الزوائد بباب انفعل لكون ذوي
التاء مطاوعا كانفعل اقول كون كسر نون نعبد مخالفا لما ذكره ائمة العربية بعد
صحة نقله على ما قال صاحب القاموس في تفسيره انه قراءة زيد بن علي لا يضر
لانها قراءة شاذة والشاذ ما صح نقله وخالف العربية على ما في الاتقان
بمعنى قوله اذا لم ينضم بعدها ان لا يكون الحرف المذكور بعدها بلا فصل مضموما
احتراز عن نحو يعد سواء كان ساكنا او متحركا بما سوى الضم فانه اذا توسط الساكن
يفتقر فيه الخروج من الكسر الى الضم قوله سوى الياء لاستثقال الكسرة عليها
الا اذا كان الفاء واوا نحو ييجل لاستثقالهم الواو التي بعد الياء المفتوحة وكرهوا
قلب الواو ياء من غير كسر ما قبلها فاجازوا الكسر مع الواو في الياء ايضا لتخفف
الكلمة بانقلاب الواو ياء واما اذا لم يكسر فبعض العرب يقلب الواو ياء نحو
ييجل وبعضهم يقلبه الفا فكسر الياء ليقلب الواو لغة جميع العرب لا اهل الحجاز
وقلبها ياء بلا كسر الياء وقلبها الفا لغة بعضهم في كل مثال واوي وهي قليلة
وجميع العرب الا اهل الحجاز اتفقوا على جواز كسر حرف المضارعة في مضارع
ابى ياء كان او غيره لان كسر اوله شاذ اذ هو حق ما كان عينه مكسورا وهو
مفتوح فجرأهم الشذوذ على شذوذ آخر وهو كسر الياء قوله بيان للمعونة
المطلوبة قد سبق ان طلب المعونة لما في المهمات كلها اوفى دار العبادات

ويجيء ان المراد بالصراط المستقيم طريق الحق خلاف الباطل او ملة الاسلام
حصل احتمالات اربعة فعلى تقديري عموم الاستعانة والصراط المستقيم وخصوصهما
يكون قوله اهدنا بيانا للمعونة المطلوبة كانه قال كيف اعينكم في المهمات او في
العبادات فقالوا اهدنا طريق الحق في كل شيء او ملة الاسلام فيكون الفصل
لشبه كمال الاتصال وعلى تقدير عموم الاستعانة وخصوص الصراط المستقيم
يكون قوله اهدنا افراد المقصد الاعظم من جميع المهمات فان هداية ملة الاسلام
بها ينتظم سعادة الدارين فيكون الفصل لكمال الاتصال واما على تقدير
خصوص الاستعانة وعموم الصراط المستقيم فلا يرتبط اهدنا بما قبله فلذا تركه
قوله والهداية دلالة بلطف اللطف خلق ما يقرب العبد الى الطاعة من غير
ان يلجيه اليها ولهذا يصح التخصيص بالاهتداء وهو واجب على الله عند المعتزلة
وتفضل واحسان منه تعالى عند الاشاعرة ولم يقيد الدلالة بالموصولة او
بكونها على ما يوصل اشارة الى انها موضوعة للقدر المشترك بينهما لانها مستعملة
في كل منهما كقوله تعالى انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء
وقوله تعالى واما ثمود فهديناهم فالقول بكونها موضوعة لاحدهما بخصوصه
يوجب الاشتراك والحقيقة والمجاز والاصل ينفيهما قوله ولذلك اي
لكون اللطف ماخوذا في مفهومها قوله ومنه الهدية لانها مقدمة الوداد
ودليل المحبة قوله وهوادي الوحش لمقدماتها لكونها اولها ويتلوها قوله
والفعل منه هدى توطئة لبيان التعدية قوله ان يعدى الى الآخر كذا قال
البيهقي في التاج وما قيل من ان معنى المتعدي بنفسه الدلالة الموصولة
ومعنى المتعدي بحرف الجر الدلالة على ما يوصل لا ينافي ما ذكره المص لان الظاهر
انه فرق بحسب الاستعمال دون الوضع لانه يلزم الاشتراك ولان الافعال
في وضعها من حيث المادة تبعة لوضع المصادر وفي وضع المصدر لا يلاحظ

صلات

صلات الافعال فيجوز ان يكون اللفظ الموضوع لمعنى كلى شايعا استعماله فى
فرد باعتبار التعدية بحرف الجر وفى فرد منه باعتبار الحذف والتعدية بنفسه
على ان ذلك الفرق منتقض بقوله وهديناه النجدين وبقوله تعالى يهدى
من يشاء الى صراط مستقيم قوله معامله اختار من الحذف والايصال
قوله وهداية الله الى آخره اى هداية تعالى للانسان الى طريق الحق
فى كل شى من الاقوال والاعمال والاعتقادات والاخلاقات والمقامات
والاحوال والمعارف والى ملة الاسلام فانها مشتملة على الحق فى جميع ما ذكر
تتنوع انواعا بحسب تنوع الامور المذكورة بحيث يخرج عن حد الاحصاء
ولكنها تنحصر فى اجناس اربعة مرتبة باعتبار الايصال الى المقصود الاول افاضة
القوى المحركة والمدركة التى بها يتمكن من الاهتداء الى مصالحه اى ما بها
ينتظم معاشه ومعاده من الامور المذكورة ثم ان المصالح مشتبهة بالمفاسد
فلابد من نصب الادلة التى بها تفرق بين الحق والبطل فى الاعتقاد وتلك
الامور ويميز بين الصلاح والفساد فى العمل بها ثم ان من تلك الامور
ما لا طريق للعقل الى معرفة وجه حقيقته وبطلانه وصحته وفساده فلابد من ارشاد
اليها بارسال الرسل وانزال الكتب ثم بعد ذلك ان اهتدى الى مصالحه
بالمجاهدة بان تحلى ظاهره بالافعال والاعمال الرضية وباطنه بالاعتقادات
والاخلاق السنية ينكشف عليه السرائر بحيث يكون فى كل مرتبة منه ارشاد
ودلالة الى ما فوقها حتى يتم السلوك والسير الى الله تعالى ويبتدى السير فى الله
وهو لا يكاد ينتهى فيكون للكشف والهداية مراتبه غير متناهية فان قلت
قد ظهر مما تقدم وجه ترتيب الاجناس سوى ترتيب الثالث وبلا جعل الى تينك
مرتبة واحدة لاشتراكهما فى تميز الحق عن الباطل والصلاح عن الفساد قلت
الهداية بارسال الرسل وانزال الكتب فرع ثبوت الارسال والانزال وهما

موقوفان على نصب الادلة العقلية لتوقفها على كونه تعالى عالما قادرا مختارا
متكلما كما تقرر في الكلام فيكون بعدهما قوله وهديناه النجدين اي طريق الخير والشر
بنصب الادلة الفارقة بينهما قوله وقال فهديناهم الى آخره قال المصنف في تفسيره
واما ثمود فدللناهم على الطريق الحق بنصب الحجج وارسال الرسل فالاية منضمة
لبيان المرتبتين في الهداية والاستشهاد باعتبار اشتماله على الاولى ثم في النظم
من تفسيره ان الهداية ليست لنفس نصب الادلة المرتبة عليه فالكلام ههنا
مبني على التسامح كان نصب الادلة لاستلزامه الدلالة جعل نفس الدلالة
بخلاف الدلالة بالارسال والانزال فانها ليست لازمة لذاتيهما ظهر ازادهما
لفظ الهداية قوله الهداية بارسال الرسل الى آخره اي الدعوة الى الحق والتعريف
طريق الصواب وهذه الهداية ينسب تارة الى الله تعالى كما في قوله تعالى
فهديناهم وتارة الى النبي وتارة الى القران كما في قوله تعالى وجعلناهم اي
بني اسرائيل ائمة يهدون اي يدعون الناس الى ما في التورية من الحكم والاحكام
بامرنا اياهم بذلك او بتوفيقنا اياهم وفي قوله تعالى ان هذا القران يهدي اي
يبين للطريقة التي هي اقوم قوله قال الله تعالى والذين جاهدوا اي انفسهم
بانواع العبادات والرياضات فينا لا في طلب الكرامة او الجنة او ساير
المطالب الدنيوية لنهدينهم سبيل الوصول الينا من البقاء والفناء وغيرها
وتلك المجاهدة نوع جذب من الله يسمى بالهداية العامة وهي التي تهدي الى آخره
وتنبيه بالانتباه والاجتناب تثمر هداية خاصة وهي الهداية اليه تعالى كي استدوا
اليه اي الى صفاته واسمائه وذاته بعد ان اهتدوا بالمكابرات قوله فالمطلوب
الى آخره اي اذا عرفت اجناس الهداية المترتبة فاعلم ان المطلوب من قوله
اهدنا الصراط المستقيم اما زيادة الدلالة التي حصلت له او الثبات على ما حصلت
به او حصول مرتبة اخرى مرتبة على ما حصل وذلك لان طالب هداية الطريق المستقيم

يسلكه

يسلكه في سلوك مقامات واحوال ولكل منها بداية ونهاية ولا يصل الى النهاية
ما لم يصحح البداية ولا ينتقل من مقام او حال الى ما فوقه الا بعد الرسوخ فيما تحته
والثبات عليه فما دام هو في اثناء المقام او الحال ولم يصل الى نهايته
يطلب زيادة ما منح له من الهداية والتوفيق وبعد الوصول الى نهايته يطلب
الثبات على ما منح له ليرسخ له ذلك المقام ويصير ملكة وبعد ذلك يطلب لحصول
مرتبة من الهداية مرتبة على ما منح له ليرتقي من ذلك المقام او الحال الى ما فوقه
فالتنويع المذكور بالنظر الى اختلاف حال الداعي وقد يقال ان التنويع بالقياس
الى مراتب الهداية فالزيادة بالنسبة الى الرابع والثبات بالنسبة الى الاول
وحصول المراتب المرتبة عليها بالنسبة الى الثاني والثالث ولا يخفى عليك
ضعف التخصيص لان الاحوال الثلث مط في كل واحد من ذلك الاجناس
فاذا قال العارف الواصل يلزم ان طلب الهداية من العارف الواصل ليس
طلبا للحاصل ليلزم ان طلبها من غيره لا يكون كذلك بالطريق الاولى والوصول
في اصطلاحهم هو انقطاع عن مشاهدة الغير على ما قال قطب العارفين الشيخ
محي الدين من شهد الخلق لا فعل لهم فقد فاز ومن شهدهم لا حيوة
لهم فقد جاز ومن شهدهم عين العدم فقد وصل وهذا مرتبة عين اليقين
وعند هذا يتم السير الى الله وهو المسمى بالتزكية والتخلية قوله ارشدنا
طريق السير فيك الى آخره اعلم ان المحققين قالوا السفر سفران سفر الى الله
وهو متناه لانه عبارة عن العبور على ما سوى الله تعالى واذا كان ما سوى الله
متناهيا فالعبور عليه متناه لان النعوت جلاله وجماله غير متناه لا يزال العبد يرقى
من بعضها الى بعض واليه الاشارة بقوله عم لا يزال العبد يتقرب الي بالنوافل
حتى احبه فاذا احببته كنت يده وسمعه وبصره بي يبطش وبي يسمع وبي يبصر
وهذا اول مرتبة حق اليقين المفسر بسريان نور المشاهدة في كلية العبد حتى يختطي .

روحه وقلبه وخلاصته اشتغال كل ما فيك بكليته بحيث يطالع كل قوة منك ما يناسبه
من اسماء الحق وصفاته بحيث يستغرق جميعها من حيث ان فيك جمع تجلياته
الكلية لتمحوا افراد بصيغة الخطاب والتكلم والغيبة بان يكون الضمير راجعا الى السير
ظلمات احوالنا الباقية بعد الفناء فان الك فيه محجوب عن الخلق بالحق
فاذا حصل البقاء ولا تحجبه الحق من الخلق ولا يحجبه الخلق عن الحق بل يراه قايما
بالحق موجودا بوجوده بحيث لا يحجبه روية احديهما عن روية الآخر من غير اتصال بهما
ولا انفصال وهو المراد بقوله فزاك بنورك **قوله** ويتفاوتان بالاستعلاء والتسفل
اي عد نفسه عاليا في الامر وسافلا في الدعاء طالق الواقع اولا **قوله** وقيل بالرتبة
اي يتفاوتان باعتبار الرتبة في الواقع مرضه لان قول الادنى للاعلى افعل
استعلاء امر ولهذا ينسب الى سوء الادب فان قلت ذكر المص في المنهاج
ان الامر حقيقة في القول الطالب للفعل واعتبر المعتزلة العلو وابو الحسين
الاستعلاء ويفسدهما قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تامرون وهو ينافي
ما ذكره هنا حيث اعتبر الاستعلاء في الامر قلت الكلام هنا في مسمى الامر اعني
صيغة افعل مثلا وفي المنهاج في لفظ الامر اعني الاسم وهو حقيقة في مطلق
القول **قوله** من شرط الطعام بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر **قوله** فكانه
يسرط السابلة وهم ابناء السبيل المختلفة في الطرق اي يبتلعهم قال الراغب
بالسراط على توهم انه يبتلع سالكه او يبتلعه سالكه كما يقال الكلمة المفازة اذا
اضمرته واهلكته واكل المفازة اذا قطعها **قوله** ولذلك اي لابتلاعه السابلة
سمي لقما بفتح اللام والقاف **قوله** لانه يلتقم السابلة اي يلتقمونه تعليل
للمعلل اي انما سمي للابتلاع لقما لتحقق معنى الالتقام فيه **قوله** ليطابق الطاء
الى آخره يعني لان التاء مجهورة مستعلية والسين مهموسة منخفضة واجتماعهما لا يخ
عن ثقل فابدلت صادا لانها يناسب الطاء في الاطباق والسين في الهمس

قوله ليكون اقرب

المنفتحة
قوله لتكون اقرب الى المبدل منه لان السين والزاي من المنخفضة ومن المهموسة
والصاد من المستعلية المطبقة فاذا اشم الصاد صوت الزاي يكون اقرب الى
السين بلا مرية قوله وهو الثابت في الامام يعني مصحف عثمان رضي هی
وموافقة قراءة السين والاشمام للامام وان لم يكن تحقيقا لكنه متحققة
تقديرا واحتمالا وهي كافية في صحة القراءة قال في النشر انظر كيف كتبوا الصراط
والمصيطر بالصاد المبدلة من السين لتكون قراءة السين وان خالفت
الرسم من وجه قد اتت على الاصل فتعتدلان وتكون قراءة الاشمام محتملة ولو
كتبوا بالسين على الاصل لفات ذلك وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم
قوله وهو كالطريق الى آخره اي كل منهما يذكر ويؤنث قوله وقيل ملة الاسلام
مرضه لان ملة الاسلام لما لم يكن صراط الذين انعمت عليهم من المؤمنين والانبياء
واصحاب موسى وعيسى عليهم السلام يحتاج في الابدال الى مؤنة ما سيجيء من ان كل
الشرائع متحدة في الدعاء الى التوحيد والامر في العبادة والعدل بين الناس
والنهي عن المعاصي وفيما يخالفها من الجزئيات بسبب تفاوت الاعصار
في المصالح من حيث ان كل واحد منها حق بالاضافة الى زمانها مراعى فيه
صلاح من خواطب بها بخلاف ما لو فسر بطريق الحق اذ لا خفاء في صحة الابدال
اصلا مع ان عموم اللفظ ايضا يرجحه قوله وهو في حكم تكرير العامل الى آخره اي
بيان لخاصة البدل ليترتب عليه بيان فائدته يعني يكون فيه تكرير العامل معنى
من حيث انه المقصود بالذات بالنسبة فلو لم يعتبر العامل مكررا من حيث المعنى
فان اعتبر بالنسبة الى المتبوع فقط لزم اخلاء المقصود بالذات عن النسبة
وان اعتبر بالنسبة الى التابع فقط بان يكون لطريق الصرف لا يكون المتبوع
مقصودا اصلا وانما قال في حكم تكرير العامل ليشمل مذهبي تقدير العامل
في البدل وعدمه قوله وفائدته التوكيد اي تأكيد المنسوب اليه حيث ثني ذكره

وتاكيد النسبة بل المنسوب ايضا لما فيه من تكرير العامل اشارة الى الفائدة العامة في
بدل الكل بل في جميع انواعه **قوله** والتخصيص الى اخره اشارة الى الفائدة الخاصة
بمعنى انه لا يجري في جميع صورة لا لانه مختص بهذه الصورة فانها مطردة في كل
موصوف ابدل من صفة يعني في الابدال المذكور حيث ابدل الذات عن الصفة
فان المنظور اليه في البدل منه هو الوصف في البدل الذات تخصيص على ان
طريق المسلمين مقصور عليه كونه مشهودا عليه بالاستقامة وعلما فيه وذلك
لان التفسير بيان المعنى المبهم بلفظ اشهر واظهر في الدلالة عليه فاذا جعل
الموصوف المذكور بيانا وايضاحا للصفة المذكورة فلا بد ان يكون اتصافه بالاستقامة
معلوما كيلا يلزم تفسير المبهم بالمبهم وان يكون وصف الاستقامة منحصرا فيه
لان الاصل في التفسير المساواة وهذا معنى قوله فكانه من التبيين الذي الى اخره
حيث جعل اتصاف صراط المسلمين بوصف الاستقامة ظاهرا وحصره فيه
وانما اورد كاف التشبيه في الموضعين لانه ليس تفسيرا حقيقة ليكون الاشعار
باتصافه بالاستقامة بينا لانه انما يكون اذا جعل عطف بيان فانه لمجرد الايضاح
بخلاف البدل فانه المقصود بالنسبة الا انه لرفع الابهام عن المبدل منه يكون
كالتفسير والبيان وانما لم يجعله عطف بيان كما اختاره العلامة التفتازاني
في شرح التلخيص في كل موصوف اجري على صفته نحو جاءني الفاضل زيد
وقوله والمؤمن العائذات الطير وصفه بالاحسنية لانه يفوت التاكيد وان
كان اظهر في التخصيص فاختار البدل بالنسبة الى مجموع النكتتين واذا قصد
الثانية فقط فالاحسن عطف بيان لانه اعرف في التفسير وقيل يختار البدل
على كل حال لان اصل الصفة ان يجري على موصوفها وينادي بها معنى فيه
فاذا عبر عن الذات بها فالاولى ان يجعل الذات المذكورة مقصودا بالنسبة
وقال بعض الفضلاء في افادة الموصوف الجاري على الصفة كونه علما مشهودا

عليه انه

عليه انه لما عبر بها عن الذات كان اشعارا بانه بلغ فيها لحيث يكفي الكشف عنه
ذكر الصفة وفيه ان هذه النكتة للتعبير بالصفة لا لجعل موصوفه عطف بيان او
بدلا وانه لو كان كافيا لما احتيج الى ايراد موصوفه بعدها قوله على آكد وجه وابلغه
هو آكد وابلغ منها ان يوصف صراطهم بالاستقامة اما اولا فبتثنية ذكره لتمكينه
المشهور في ذهن السامع واما ثانيا فللتفصيل بعد الاجمال واما ثالثا فبتكرير
العامل قوله ما يكون طريق المومنين عبر اولا بالمسلمين ثم بالمومنين تنبيها
على ترادف الايمان والاسلام قال القرطبي الجمهور على ان الذين انعمت عليهم
النبيون والصديقون والشهداء والصالحون لقوله تعالى ومن يطع الله
والرسول فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء
والصالحين ولما روى جرير عن ابن عباس ان المراد بالذين انعمت عليهم الانبياء
والملائكة والصديقين والشهداء ومن اطاعه فعبده فالمراد بالمومنين المعنى
الاعم الشامل لما ذكر لا مومنوا امة محمد صلعم خاصة ولذا رجح المص هذا الوجه
لان تخصيص المنعم مما لا دليل عليه قوله وقيل الذين انعمت عليهم الانبياء
بقرينة ان المطلق ينصرف الى الكامل وفايدة تعليم نبينا عليه السلام
طلب هداية طريق الانبياء والاشارة الى انه ليس بدعا من الرسل وان طريقه
طريقتهم قوله وقيل اصحاب موسى الى آخره بقرينة تفسير المغضوب عليهم ولا الضالين
باليهود والنصارى بعد التحريف والنسخ وقيل التحريف متعلق باصحاب موسى
معناه قبل التحريف الواقع منهم في التورية في زمن نبوة موسى ثم حرفوا التورية
قبل بعثة نبينا عليه الصلوة والسلام والنسخ متعلق باصحاب عيسى لان شريعتنا
ناسخ لشريعته واما شريعة موسى فقد نسخت بشريعة عيسى قوله والانعام
ايصال النعمة في التاج الانعام نيكويى كردن وبعدى على وچشم روشن كردن
وكسى را نعم كفتن ويعدى باللام قوله وهي في الاصل الحالة فان بناء الفعلة

فيه رد على ما ذكره المحشي من ان قبل التحريف
والنسخ متعلق بكل منهما ٥ منه

بالكسر للحالة في التاج الاستلذاذ مزه يافتن وخوش شمردن وبالمعنى الثاني
متعد بنفسه في الصحاح استلذه عده لذيذا وهو المراد ههنا وبالمعنى الاول
يتعدى بالباء قوله من النعمة اي النعمة بالكسر ماخوذ من النعمة بالفتح وهي في
اصل اللغة بمعنى اللين ومنه جلد ناعم استعمال بمعنى لين العيش وطيبه على ما في الكشف
النعم بالفتح التنعم قوله وينوي حاصل في هذه النشاة والاخرى حاصل في تلك
النشاة فالايمان من الدنيوية الكسبية وكذا وقوع التكليف به والموسى ما لا دخل
لكسب العبد فيه والكسب بخلافه والعقل قوة يدرك بها الغائبات والفهم
والفكر والنطق الباطني كما يطلق عليه المعنى المصدري اعني الادراك واحضار
المعلومات وتدبر المعاني فكذلك يطلق على مباديها وهو المراد ههنا قوله تزكية
النفس الى آخره يشمل تزكيتها عن الكفر فانه ارذل الرذايل وكذلك الملكات
الفاضلة تشمل الايمان فانه اس كل الصفات الفاضلة والحلي بالكسر الحاء
جمع حلية الرجل صفة والتزكية اشارة الى الروحاني والتزيين الى الجسماني قوله
والثاني ان يغفر الى آخره هذا القسم كله موهبي اذ لا دخل لكسب العبد فيه وان كان
مترتبا على كسبه السابق في الدنيا وهو ايضا روحاني وجسماني فان رضاه
تعالى اكبر النعم الروحانية كما قال تعالى ورضوان من الله اكبر والتبوية في اعلى
عليين جسماني والمغفرة جامع لهما والصواب فرطا فيه يقال فرط بالتخفيف
والتشديد في الامر قصر فيه والعليون في الاصل جمع علي وعلية بمعنى الغرفة
او جمع بلا واحد كذا في القاموس ثم نقل الى مكان فوق السماء السابعة و
معنى ابد الآبدين عصر الباقين قوله والمراد القسم الاخير الى آخره يعني ان حذف
مفعول النعت للتعميم والنعمة المطلقة منصرفة الى الكاملة وهي ما يكون نعمة من
كل وجه وهي النعم الاخروية وما يكون وصلة اليه من النعم الدنيوية موهبيا
كان او كسبيا فانه ايضا نعمة من كل وجه لحصول التلذذ بها في الدنيا والوصول

بها الى النعم

بها الى النعم الذى هو الخير المطلق واما ما سوى ذلك من النعم الدنيوية مما
لم يصل بها الى القسم الثانى سواء حصله وصلة اولا فهو وان كان نعمة
من وجه التلذذ بها فى الدنيا فهى نقمة من وجه التألم بها فى الآخرة فلا يكون
داخلا تحت النعمة الكاملة **قوله** لان ما عدا ذلك الى آخره يعنى انما خصصنا
بالقسم الاخير بصرف المطلق الى الكامل لان ما عدا المذكور يشترك فيه
المؤمن والكافر والمقصود تخصيص الموصول باعتبار الصلة بالمؤمن **قوله**
على ان المنعم عليهم الى آخره تعريف المسند اليه لقصره على المسند وضمير
الفصل لتأكيده والكلام فيه كالكلام فى قوله والتنصيص على ان طريق
المسلمين هو المشهود عليه بالاستقامة **قوله** هم الذين سلموا من الغضب
اشار بذلك الى ان غير المتضمن معنى الصفة انما يصح ابداله بارادة مفهومه
اللازم فانهم اذا اتصفوا بمغاير المغضوب عليهم كانوا سالمين عن
الغضب فيؤول الى الذات فيصح الابدال بلا تكلف والى ان المقصود
نفى الغضب والضلال عنهم لا مغايرتهم للموصوفين بذلك **قوله** او صفة
له مبينة او فسر غير المغضوب عليهم بالمنعم عليهم بالنعم الاخروية وما يحصل
اليها وهم المؤمنون قال اريد به المؤمنون الكاملون بان يحمل الانعام بها على
الانعام بوجه الكمال كان الصفة مبينة وان اريد به المؤمنون مطلقا بحيث
يشمل الفاسق ايضا كانت مقيدة وما فى الوجوه المذكورة ههنا من انه
ان حمل الانعام على نعم القسم الاخير كانت مبينة وان حمل على المطلق كانت
مقيدة او ان حمل الغضب والضلال على الاتصاف بهما بالفعل او الموت
عليه فمبينة وان حمل على الاتصاف بهما فى الجملة كانت مقيدة او ان جعل
الاعمال جزءا من الايمان كانت مبينة وان جعل خارجا عنه كانت مقيدة
كلها تكلفات يأبى عنه عبارة المص ثم انه وقع فى بعض النسخ بعد قوله معتدة

على معنى انهم جمعوا بين النعمة المطلق وهي نعمة الايمان وبين السلامة من الغضب
والضلال موافقا لما في الكشاف فان اريد بنعمة الايمان مجرد التصديق
كان متعلقا بقوله او متقيدة بيانا للمعنا وان اريد الايمان الشامل للكامل
والناقص كان متعلقا بهما بيانا للمعنى المبينة والمقيدة والظاهر اسقاطه كما في
النسخة المصححة لان المفسر حمل الانعام على الانعام بالنعم الاخروية وما هو
وصلة اليها الا على انعام الايمان فلا معنى لقوله وهي نعمة الايمان اللهم الا ان
يحمل على توجيه اخر او يقال اراد نعمة الايمان بطريقة الكناية فانه ملزوم النعم
الاخروية وهو لا ينافي ان يكون لفظ انعمت عليهم مستعملا في انعام
وما هو وصلة اليها **قوله** وذلك انما يصح الى آخره اي وقوع لفظ غير صفة للمعرفة
مع ان المشهور انه لتوغله في الابهام لا يصير بالاضافة الى المعرفة معرفة
قوله اجراء للموصول اعلم ان الموصول بعد اعتبار تعريفه بالصلة كالمعرف
باللام في استعمالاته الاربعة وانه لو استعمل في بعض ما اتصف بالصلة
كان كالمعرف بلام العهد الذهني فكما ان المعرف المذكور لكون التعريف فيه
للجنس معرفة بالنظر الى مدلوله وفي حكم النكرة بالنظر الى قرينة البعضية المبهمة
ولذا يعامل بها معاملتها كذلك الموصول المذكور بالنظر الى التعيين الجنسي المستفاد
من مفهوم الصلة معرفة وهو بالنظر الى البعضية المبهمة المستفادة من خارج كالنكرة
فيجوز ان يعامل به معاملة النكرة والمعرفة ايضا فالذين انعمت عليهم اذا لم يقصد
به معهود اعني الانبياء او اصحاب موسى وعيسى عليهما السلام كذلك اذ لا
صحة لارادة جنس المنعم عليهم من حيث هو اذ لا صراط له ولا غرض متعلق
بطلب صراط من انعم عليهم على سبيل الاستغراق سواء اريد استغراق الافراد
او الجماعات او المجموع من حيث هو المجموع فالمطلوب صراط جماعة ممن انعم
عليهم بالنعم الاخروية اعني طائفة المؤمنين لا باعيانها فان نظر الى البعضية

المبهمة

المبهمة المستفادة من اضافة الصراط اليهم كان كالنكرة وان نظر الى مفهومه
الجنسي اعنى المنعم عليهم كان معرفة قوله او جعل غير معرفة لاضافته الى ماله
ضد واحد او الناس منحصرون فى المنعم عليهم والمغضوب عليهم فريق فى الجنة
وفريق فى السعير وبما حررنا لك اندفع ما قيل ان المضاف اذا كان مما اشتهر
بمغايرة المضاف اليه كان غير معرفة قطعا فلا يكون من قبيل والقدام على
اللئيم يسبنى لتغاير جهتى اعتبار التنكير والتعريف فى الموصول واندفع ايضا ان
الموصوف لم يرد به بعض مبهم ليصح وصفه بالنكرة كالمبهم اولا على تقدير تفسيره
بالمؤمنين مستغرقا وعلى التقديرين الاخرين يرد به بعض مبهم ليصح وصفه
بالنكرة كالمبهم اولا على تقدير تفسيره بالمؤمنين مستغرق وعلى التقديرين الاخرين
معهود خارجي قوله والقدام على اللئيم يسبنى صيغة المضارع فى كلا الموضعين
للاستمرار والمراد لكم من اللئام لان الاستغراق ممتنع والخارجى يفوت المدح
وجملة يسبنى صفة لا حال لانه يصف نفسه بان الحلم عادة له لا بان الحلم وقع منه
فى حال اخر فمضيت ثمة قلت لا يعنينى اى مضى ثم اقول عبر بالماضى للدلالة
على تحقق الوقوع وثمة بالثاء مخففة لعطف الجمل وهى ههنا للتراخى فى الرتبة
اى ترقيت من عدم المجازاة الى مرتبة اعلى وقلت لا يعنينى بذلك السب
كانه يسبنى نفسه فى تلك الحالة ويصورها بصورة اخرى تكرما قوله وقولهم الى
اخره وهذا فى المثالية اظهر لعدم احتماله الحالية بخلاف الاول ولو
مرجوحا قوله تعين الحركة من غير السكرة فى قوله عليك بالحركة غير السكون
قوله والعامل فيه الحال اى فى الحال وذى الحال اما الاول فظ واما الثانى
فلان حرف الجر اداة للتعدية فالمجرور وحده منصوب المحل بالفعل وفيه
اشارة الى دفع توهم تعدد عامل الحال وذى الحال قوله ان فسر النعم بما يعم
القبيلتين اى المغضوب عليهم والضالين بان يراد بالنعم مطلق النعم

دنيوية او اخروية لا الاخروية فقط ولا الكل وليس المراد بالقبيلتين المؤمن
والكافر اذ لا اختصاص لتوجيه الاستثناء بشيء من وجوه تفسير المغضوب
عليهم والضالين مع انه يوهم ان الاستثناء لاخراج الكافر فيلزم ان يكون
الفاسق داخلا في المطلوب بين هداية صراطهم وكلمة لا على هذا التوجيه مزيدة
لمجرد التأكيد كما في قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد وعلى التوجيهين الاولين
لا بمعنى غير كما هو رأي الكوفيين او زائدة لتأكيد معنى النفي قوله والغضب
ثوران النفس هذا اولى مما قيل غليان دم القلب لارادة الانتقام ان الغليان
صفة الدم والغضب من صفات النفس وهي كيفية نفسانية توجب غليان
دم القلب قوله على ما في تفسير الرحمن الرحيم من التسمية قوله وعليهم في محل الرفع
الى الضمير المجرور نحو عليهم لما مر من انه حرف الجر لا الصلة والتعدية فلا يرد ان
الاسناد اليه من خواص الاسم ومجموع الجار والمجرور ليس باسم وقيل لعله اختار
ما ذكره ابو علي في الحجة من تعلق الجار بالجانبين فان حروف الجر من حيث
ايصاله الفعل بمنزلة جزء من الفعل كالهمزة في اذهبت ومن حيث انه
عطف عليه بالنصب في نحو مررت بزيد وعمرو ويكون موضع المجموع من الجار
والمجرور نصبا ولا يجوز ان يكون العطف على محل المجرور خاصة لان الاعراب
المحلي انما يستعمل فيما لم يكن له اعراب لفظي والمجرور ليس كذلك بخلاف
الجار والمجرور كذا نقله الشيخ السيوطي في حاشيته لكن في مغني اللبيب ان
للعطف على المحل عند المحققين شروطا احدها امكان ظهور ذلك المحل في
الفصيح الا ترى لا يجوز في ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة ان يسقط الباء
فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمروا خلافا لابن جني
فانه يجوز مررت زيدا انتهى قوله بخلاف الاول فانه منصوب المحل بالمفعولية
قوله ولا مزيدة للتأكيد والتصريح بتعلق النفي بكل واحد من المعطوف والمعطوف

عليه

عليه قوله من معنى النفي لان غير وان كان في الاصل بمعنى المغاير الا انه
يستلزم نفي المضاف اليه عن موصوفه فتارة يستعمل بمعنى المغاير نحو جاءني
رجل غير زيد وتارة بمعنى النفي كما في انا زيدا غير ضارب وههنا كذلك قوله
فكانه قال لا المغضوب عليهم كلمة لا ههنا ليست عاطفة اذ لم يرد اهدنا صراط
المغضوب عليهم ولا الضالين بل هي بمعنى غير وفائدة التعبير التنصيص
بمعنى النفي لرسوخ كلمة لا فيه كما ان كلمة غير اظهر دلالة على معنى المغايرة قوله
ولذلك جاز انا زيدا غير ضارب لانه لما كان بمعنى النفي كانت الاضافة كالعدم
فيه فعمل ما اضيف اليه غير فيما قبله كما في انا زيدا لا ضارب بخلاف مثل ضارب
وعدم جواز تقديم ما في حيز النفي مختص بما وان دون لم ولا ولن لان ما لما
دخلت على الفعل والاسم اشبه الاستفهام بخلاف لم ولن لاختصاصهما
بالفعل صارا بمنزلة اجزاء الفعل فعمل ما بعدها فيما قبلها واما لا وان كانت تدخل
عليهما الا انها حرف متصرف بعمل ما قبلها فيما بعدها فيقال جئت بلا شيء واريد
ان لا تخرج فاذا جاز عمل ما قبلها فيما بعدها جاز العكس ايضا بخلاف ما فانه لا يتخطاها
العامل قوله وله عرض عريض اي للضلال عرض واسع ادناه ترك الاولى واقصاه
الكفر وما بين ذلك مراتب متفاوتة جدا قوله وقيل المغضوب عليهم اليهود الخ
وكلا الفريقين وان كان جامعا للوصفين الا انه سمى كل واحد بما غلب عليه
واشتهر فيه قال النيسابوري انما خص الاولى بالغضب عليهم لان الغضب يلزمه
البعد والطرد والمفرط في كل شيء المعرض عنه بعيد وذلك اما المفرط فقد اقيل عليه
وتجاوز عنه واليهود في حق نبيهم في حد التفريط والنصارى في طرف الافراط
وقيل خص اليهود بالغضب لكثرة وقوع الغضب عليهم في الدنيا من المسخ وضرب
الذلة والمسكنة وغير ذلك والنصارى بالضلال لكمال فساد عقائدهم
حيث قالوا ان الله ثالث ثلثة قوله لقوله تعالى منهم من لعنه الله الخ يشير الى القران

كلمة منهم قوله وقد روى ذلك مرفوعا الى النبي عليه السلام وهو ما رواه جمع منهم
الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه بلفظ قال رسول الله صلعم ان المغضوب عليهم
اليهود وان الضالين النصارى قيل من العجب العجاب تمريضه التفسير المرفوع
والمروي عن الصحابة وتحسينه التفسير المخترع بالراي والجواب وان تمريضه
لكونه تخصيصا من غير مخصص واقتضائه تخصيص الذين انعمت عليهم باليهود
والنصارى قبل التحريف والنسخ والحديث المرفوع لا يدل على التخصيص باليهود
والنصارى فيجوز ان يكون ذكرهما بطريق ضرب المثل بما هو المحاذاة وتحسينه المخترع
بالنظر الى ظاهر نظم القران ومناسبة الذين انعمت عليهم قوله ويتجرا
اي يجيء من وجه الرجل اي صار ذا جاه وقدر قوله على لغة من جد في الهرب
الى اخره وذلك لان الالتقاء الساكنين على حده مغتفر فاذا هربت عن هذا فقد جد
في الهرب قال ابن جني سئل ابو ايوب عن هذه الهمزة فقال هي بدل من المدة
لالتقاء الساكنين وحكى اللحياني في البار بالهمزة وحده ان الالف ساكنة وتجاوز
فتحة الباء وقد تبدل من الحرف الساكن اذا جاور الحركة فانهم ينزلونه منزلة
المتحمل لها قوله اسم الفعل الذي هو استجب اشارة الى ان اسماء الافعال
موضوعة بازاء صيغ الافعال من حيث يراد بها معانيها لا من حيث يراد بها
وانفسها فلذا كانت اسماء لا افعالا وفيه انه عند الاطلاق منه يفهم طلب السكوت
لا صيغة اسكت وقيل انها اسماء المصادر السادة مسد افعالها فصه معناه
سكوتك بالنصب اي اسكت سكوتك وقولهم اسماء الافعال صح للمسامحة
والمعنى اسماء المصادر السادة مسد الافعال لكن يحتاج الى الفرق بينها
وبين المصادر السادة مسد الافعال سيما التي لا افعال لها حيث بنيت
هذه واعرب تلك قوله وهو استجب الاستجابة هي الاجابة وحقيقتها التحري للجواب
والتهيؤ له لكن عبر بها عن الاجابة لقلة انفكاكها عنه قوله وعن ابن عباس

رضي ذكر

رض ذكر الزيلعي ان اسناده واه قوله فقال اصل اي افعل فعل الاستجاب به
ليؤل الى معنى استجب فهو تفسير بالمآل قوله لالتقاء الساكنين دليل
البناء على الحركة واما على الفتحة فللخفة او لكونها اخت السكون الذي هو
اصله هكذا قيل والاوجه انه دليل البناء على الفتح والمراد بالساكنين المعينان
اعني الياء والنون فان كون الاولى مدة وحذفه مؤديا الى اللبس بالامر توجب
تحريك الثاني وكونه ياء يقتضي الفتحة لاستثقال الضمة والكسرة بعد الياء ولله
در المصنف ما ادق نظره قوله ويرحم الله الى آخره قال المجنون حين اخذ الحلقة اولم
لا تسلبني حبها ابدا قوله وقال امين فزاد الله ما بيننا بعدا اوله تباعد
منى فطحل اذ دعوته فطحل بفتح الفاء وضمها وسكون الطاء وفتح الحاء اسم
رجل وتقديم امين على الدعاء لزيادة الاهتمام ورعاية الشعر قوله وليس من
القران وفاقا وكتبه في الصحف بدعة لا يرخص به قوله لكن يسن ختم السورة
به مفصولا عن الفاتحة بسكتة قوله وقال اي جبرئيل هو الظاهر وقال الشيخ
المحدث ذكريا السيوطي في تخريجه اي قال النبي عليه السلام في خبر اخرجه قال
روى الجزء الاول البيهقي وغيره والثاني ابو داود في سننه قوله كالختم
على الكتاب في انه يمنع الدعاء عن فساد الخيبة كما ان الطابع على الكتاب
يمنع فساد ظهور ما فيه على الغير قوله وفي معناه اي معنى الحديث السابق او
معنى قول الرسول لان قول الصحابي فيما لا دخل فيه للرائي محمول على السماع
قوله انه لا يقوله لانه الداعي بقوله اهدنا واما رفع النبي عليه السلام بها فقد
قيل انه كان تعليما لاصحابه قوله لقوله عليه السلام اذا قال الامام ولا الضالين
فقولوا آمين فان الملائكة تقول امين وان الامام يقول امين فمن
وافق الحديث هكذا رواه محي السنة في تفسيره وقال هذا حديث صحيح وفي
بعض النسخ قوله وان الامام يقول آمين وهو عطف على قوله ان الملائكة

تقول امين في معرض التعليل لقوله قولوا امين قوله فمن وافق الى آخره
اي من الامام والماموم تامينه تامين الملايكة في الوقت وقيل في الاخلاص
وبما ذكرنا ظهر وجه الفصل بين قوله فمن وافق تامينه تامين الملايكة
وتقول آمين بقوله وان الامام يقول آمين من غير حاجة الى تكلف جعله
حالا قوله وعن ابي هريرة رض الى آخره هذا حديث صحيح وان كان الاحاديث
المروية عن ابي بن كعب في فضل القران وسورة موضوعة وقد اخطاء من
ذكرها من المفسرين وقال الصغاني وضعها رجل من عبادان فلما قيل له في ذلك
اعتذر بان الناس قد اشتغلوا بالاشعار وفقه ابي حنيفة رحمه الله وغير ذلك و
نبذوا القران وراء ظهورهم فاردت ان ارغبهم فيه قوله لم تنزل روي
بالتانيث مع انه مسند الى المثل لانه اريد به سورة تماثلها في الفضيلة وليس في
القران ايضا سورة اخرى يماثلها في الفضيلة ولم يذكر الزبور في هذه الرواية
وذكر محي السنة في تفسيره لفظ الزبور ايضا ولعل وجه تركه ان ذكر الثلثة
مشعر بذكره لانها اشرف منه فاذا لم تنزل فيها فاولى ان لا تنزل فيه اولانه
لم يكن ح متلوا كتلاوة الكتب الثلاثة واما لانه تابع للتورية قوله قلت بلى روي
محي السنة في تفسيره قال ابي نعم يا رسول الله وهو اللفظ المطابق لسياق الكلام
واما رواية قلت فيحتاج الى تقدير اي وعن ابي انه قال قلت بلى فكانه
لما ذكر انه روي عنه كذا سال سايل ماذا روي عن ابي فاجاب بانه روي
انه قال قلت لكنه اختصر في العبارة ولا يكفي تقدير قال وحده اذ ليس المعنى
قال ابي في جواب رسول الله قلت بلى وفي دهاين واما ما قيل ان اللفظ
ان ابا هريرة اجاب بقوله بلى يا رسول الله شوقا الى بيانه وان كان المخاطب
ابيا لعلمه بان المخاطب في مثل ذلك غير متعين وانما وقع الخطاب به اتفاقا
مع استلزامه لسوء الادب مخالف للرواية قوله انها السبع المثاني اشارة الى التفسير

قوله تعالى

قوله تعالى ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم قوله وعن ابن عباس
الى آخره رواه الامام محي السنة في تفسيره سماهما نورين لان كلا منهما يكون
لصاحبه نورا يسعى امامه او لانه يرشده ويهديه بالتأمل فيه الى الطريق القويم
واراد بالحرف الطرف فان حرف الشيء طرفه به كنى عن كل جملة مستقلة
بنفسها الا اعطيته اي اعطيت ما اشتملت تلك الجملة عليه من المسئلة
كقوله اهدنا الصراط المستقيم وكقوله غفرانك ربنا لا تؤاخذنا ونظائره ويكون
التأويل فيما ليس من هذا القبيل من حمد وثناء ان يعطي ثوابه كذا في الطيبي
[illegible] عن حذيفة الى آخره اخرجه الثعلبي في السيرة وهو موضوع كذا ذكره
[illegible]لبي وقال الطيبي المكتب والكتاب مقام التعليم وقيل الكتاب الصبيان
عادة المفسرين ذكر الفضائل في اول السورة للترغيب والحث على حفظها
والزمخشري والمص ذكرا في اخرها لان الفضائل صفات متعلقة بمجموعها من
حيث المجموع يستدعي تأخر ذكرها عن ذكر ما يتعلق باجزائها ثم ما يتعلق بتفسير
سورة الفاتحة بحسن توفيقه قوله سورة البقرة مدنية بالاتفاق قوله وآيها
مائتان وسبع وثمانون وقيل خمس وقيل ست كذا في الاتقان قوله وسائر
الالفاظ التي يتهجى بها ان كان معنى التهجي تعداد الحروف كما نقله السعد
التفتازاني من الاساس فالباء للصلة والالة بلا تكلف وان كان معناه
تعداد الحروف باسمائها كما قاله اليمني والطيبي وبه يشعر عبارة الكشاف
في مواضع عديدة فلا بد من التجريد عن قيد الاسماء ولعل الباعث على ذلك
ان التهجي صفة الحروف وقد جرت ههنا على الالفاظ فلا بد من ذكر العائد اليها
واما القول بان معناه يؤتى بها مهجوة مسمياتها بتضمن تهجي معنى يؤتى
فبعيد غاية البعد اذ لا دليل على اعتبار لفظ المسميات وبدونه لا يفيد المعنى
قوله لدخولها الى آخره استدلال بصدق الحد المتفق عليه اعتوار الخواص

المجمع عليها فلا يتوقف معرفة كونه صدا او كونها خواص على كون تلك الالفاظ
اسماء قوله ونحو ذلك كالامالة والتفخيم والوصف والاضافة والتثنية
والنسبة والنداء قوله وبه صرح الخليل وابو علي سال الخليل اصحابه يوما
فقال كيف تقولون اذا اردتم ان تلفظوا بالكاف التي في ذلك والباء
التي في ضرب فقيل نقول باء كاف فقال انما جئتم بالاسم ولم تلفظوا
بالحرف وقال اقول كه به وذكر ابو علي في كتاب الحجة انهم يميلون با في با زيد
فلان يميلوا الاسم الذي هو يس اجدر الا يرى ان هذه الحروف اسماء
لما يلفظ بها كذا في الكشاف قوله وما روى ابن مسعود الى آخره دفع لما يتوهم
معارضا لما استدل به على اسميتها قوله فالمراد به غير المعنى المصطلح عليه
اعني المقابل للفعل والاسم قوله بل المعنى اللغوي اي فهو ليس بمراد بل
المراد المعنى اللغوي وهو واحد حروف المباني فمعنى قوله الف حرف ولام
وميم وهو اوله ومه حرف على ما هو ان نوع من اطلاق اللفظ وارادة معناه
فان اريد من الم في قوله الم حرف مفتتح سورة الفيل يكون المراد منه اصله
مسماه ويكون عدد الحسنات تلثماية وفايدة قوله لا اقول الى آخره دفع
توهم ان يكون المراد بالحرف في قوله من قرا حرفا الكلم وان اريد به مفتتح
سورة البقرة وشبهها فالمراد منه نفسه ويكون عدد الحسنات ح تسعين
وفايدة الاستيناف دفع ان يراد بالحرف الجملة المستقلة كما في قوله عم
لمن تقرا حرفا منهما الا اعطيته والمعنى لا اقول ان مجموع الاسماء الثلثة التي
هي كلام مستقل بنفسه حرف بل مسمى كل واحد منها حرف وانما لم يذكر تلك الحروف
من حيث انها اجزاء لتلك الاسماء بان يقال بل الف حرف ولام حرف
وفاء حرف الى غير ذلك للتنبيه على ان المعتبر في عدد الحسنات الحروف
المفردة التي هي مسميات تلك الاسماء سواء كانت اجزاء لها او لكلمات اخر

لا من حيث

لا من حيث انها اجزاء لتلك الاسماء فيكون عدد الحسنات في نحو ضرب تسعين والحاصل ان الحروف المذكورة من حيث انها مسميات تلك الاسماء اجزاء لجميع الكلم مفردة بقرائتها ومن حيث انها اجزاء تلك الاسماء لا يكون مفردة الا عند قراءة تلك الاسماء والمعتبر في عدد الحسنات الاعتبار الاول دون الثاني **قوله** ولعله سماه باسم مدلوله تابع الامام في ذلك ولم يظهر لي الى الآن معناه لانه ان اريد بالف ولام وميم مسميات هذه الاسماء كما هو يكون اطلاق الحرف عليها وتسميتها بها على الحقيقة ولو اريد بها انفسها بكونها اسماء من الم ايضا نفسه ويصير المعنى لا اقول ان مجموع الم اعني مفتتح سورة البقرة حرف بل كل واحد من كلمة الف ولام وميم حرف ويكون المنفي الحرف بمعنى الكلام المستقل والمثبت الحرف بمعنى الكلمة لا بمعنى واحد حروف المباني فيكون تسميتها بالحروف ايضا حقيقة فتدبر **قوله** ولما كانت مسمياتها حروفا وحدانا تتركب الكلم منها والاسماء التي قصد وضعها بازائها مركبة في الجملة لاسميتها صدرت تلك الاسماء بتلك المسميات اشعارا بذكر مطلق التركيب الى ان التصدير المذكور يدور على الامور الثلثة كون المسميات حروفا وكونها وحدانا وكون اسمائها مركبة اذ لو انتفى التركيب بان يكون الاسماء ايضا وحدانا او لا يكون المسميات وحدانا بل مركبة او لا يكون حروفا بل معاني لم يكن ذلك التصدير وان اعتبار خصوصية التركيب من الحروف الثلثة كما وقع في الكشاف مما دخل له في ذلك **قوله** ليكون تاديتها وفيه لطيفة افهام المسمى قبيل تمام الاسم والايماء الى ان المسميات اوائل الكلم ومباديها **قوله** واستعيرت الهمزة اي لم يكن رعاية ذلك التصدير في الالف اذا اطلق الالف التي هي المدة كالوسط حروف قال التعذر الابتداء بها فاستعيرت الهمزة مكانها لمشابهتها اياها واما اذا اطلق

على المتحركة التي هي الهمزة فقد روعي فيه التصدير المذكور ولم يستثن الهمزة
مع خلوها عن ذلك التصدير لانها اسم متحدث كما نص عليه ابن جني والكلام
في اكثر الاسماء الاصلية مع انه قد روعي فيه ذلك بقدر الامكان لانها صدرت
بالهاء التي هي قريب المخرج من الهمزة قوله وهي ما لم تلها العوامل اي لم
تقربها ولم تتعلق بها سواء كانت متقدمة او متاخرة لفظية او معنوية موقوفة
ساكنة سكون وقف سواء كانت متفاصلة او عدت متصلا بعضها ببعض
اذ ليس فيها قبل التركيب ما يوجب الوصل فالمتواصلة ههنا في نية الوقف
فتكون ساكنة بخلاف اين وكيف وحيث وجير اذا عدت وصلا فان حركتها
لكونها لازمة لا تزول الا بوجود الوقف حقيقة خالية عن الاعراب بالفعل
او قريبا منه لفقد موجبه بكسر الجيم اي العامل ومقتضيه اي الفاعلية
والمفعولية والاضافة ومعرضه اما اسم مكان من العروض او اسم مفعول
من التعريض بمعنى پيش چيزي وا بردن فان اعتبر في المعرب الاتصاف
بالاعراب بالفعل او قريبا منه فهذا لا يتحقق بدون المقتضي والعامل
فهي ليست بمعربة داخلة في المبني ان اعتبر فيه انتفاء التركيب ووجود
المناسبة واسطة بينهما ان فسر بما يناسب مبني الاصل وان اعتبر الاتصاف
اعم من ذلك فهذا لا يتحقق بمجرد انتفاء المناسبة بمبني الاصل فهي معربة
فالنزاع لفظي راجع الى مجرد الاصطلاح ولا مشاحة فلذلك لم يصرح المص
بكونها معربة او لا قوله ولذلك قيل ص الى آخره ولكونها موقوفة يغتفر
فيهما التقاء الساكنين لكون سكون الوقف في معرض الزوال بخلاف
ما سكونه لازم فانه لا يجوز فيه ذلك ويحرك اما بالفتح كاين او بالجر كهولاء او
بالضم كحيث قوله ثم ان مسمياتها الى آخره بيان لوجه ايراد اسماء حروف
التهجي في اوايل السور وقوله وبسايطه عطف على الكلام اي مسمياتها

اصل الكلام

اصل الكلام واصل البسايط فان الكلام تتركب من كلمات بعضها مفردة كق
وبعضها مركبة من حرفين فصاعدا فالفواتح باعتبار مسمياتها منبهة على ان المتلو
كلام منظوم ابتداء وبواسطة مما ينظمون منه كلامهم لا تفاوت بينهما الا باعتبار
تركيب الكلمات او الحروف المفتتحة السور اي بعضها لطائفة منها اي من مسمياتها وفي
وفي قوله ايقاظا اي عن نوم التعامي عن حال القران وتنبيها على ان المتلو
عليهم الى آخره اشارة الى كون المتلو منظوما مما ينظمون منه كلامهم بديهي والمقصود
بالتنبيه احضاره في اذهانهم ليتدبروا فليستدلوا بحاله عن كونه من عند الله تعالى
قوله فلو كان من عند غير الله لاعجزوا الى آخره وجه الملازمة انه لو كان من
عند غيره تعالى لم يكن نظمه خارجا عن طوقهم لانهم محرز قصبات السبق في
ميدان البلاغة والبيان منهمكون في اتيان ما يدانيه ورد الالفاظ الفاظهم
والحروف حروفهم فاذا لم تقدروا على ذلك انه خارج عن طوق البشر وانه كلام
خالق القوى والقدر قوله عن آخرهم صفة مصدر محذوف اي عجزا صادرا
عن آخرهم او متباعدا عن آخرهم بتضمين معنى التباعد وقيل بمعنى من اي
عجزوا من آخرهم الى اولهم ولا يجوز ان يكون صلة عجزوا بان يكون عن المجاوزة
كما في رمى عن القوس وعلى التقادير كناية عن عجز الجميع والتظاهر التعاون
والفصاحة بمعنى البلاغة قوله ولكيون اول ما يقرع الى آخره عطف على قوله
ايقاظا ومعنى استقلاله بالاعجاز ان يكون معجزة في نفسه مع قطع النظر عما يتلوه
وفي ايراد لفظ نوع اشارة الى ان الاعجاز مغاير الاعجاز المتلو بعده لانه باعتبار
صدوره ممن لم يتعلم وذاك باعتبار غرابة النظم وحسنه فالفواتح على هذا الوجه
باعتبار انفسها من حيث صدورها ممن لم يتعلم معجزة شاهدة بصحة نبوته وتقدمة
لاعجاز القران موكدا يعني ان التكلم بهذه الاسماء على وجه الاعجاز اشارة الى
تكلمه بما بعده على وجه الاعجاز وعلى الوجه الاول باعتبار دلالتها على مسمياتها

سوار صدرت ممن تعلم او ممن لم يتعلم منبهة على ان هذا المتلو ليس الجارة
لبلاغة الالكونه من الله فالوجهان ناظران الى تفسير قوله تعالى فاتوا بسورة
من مثله مختص بمن خط ودرس اصلوب ترك لفظ خط اذ لا يتوقف النطق
بالاسماء عليه قوله لم يخالط الكتاب اي اشتهر منهم بعدم المخالطة بالكتاب و
عدم التعلم منهم فلا يرد اعتراض صاحب التقريب بانه يمكن تعلم اسماء الحروف
كلها ولو بسماع من صبي في اقصر مدة فليس بالنطق بها استغراب واعجاز.
قوله سيما وقد راعى الى آخره اصله لا سيما وقد تصرفت في هذا الاسم لكثرة
الاستعمال فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها
وقد يحذف ما بعده على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول
مطلق وههنا من هذا القبيل اي اخصه بزيادة كونها خارقا للعادة من الامي
حال كونه مراعيا فيه ما يعجز عنه الاديب اي صاحب علم الادب وهو علم العربية
والاديب العاقل قوله اورد في هذه الفواتح اي اوايل السور اربعة عشر اسما
بعد حذف المكررات وهي الالف واللام والميم والصاد والراء والكاف و
الهاء والياء والعين والحاء والقاف والنون قوله نصف اسامي حروف والطاء والسين حم
المعجم في الصحاح العجم النقط بالسواد وغيره كالتاء عليها نقطتان تقول اعجمت
الحروف ومعجمة مشددا ولا تقول عجمته مخففا ومنه حروف المعجم وهي الحروف
المقطعة التي يختص اكثرها بالنقط من ساير حروف الامم ومعناه حروف الخط
المعجم كصلوة الاولى وناس يجعلون المعجم مصدرا كالمدخل اي من شان هذه
الحروف ان تعجم اي تنقط وقد يقال ان الهمزة للسلب بمعنى ازالة العجمة
كانه لما نقط زال ابهامه والتباسه وقال الازهري سميت الحروف بالمعجمة
لانها اعجمية لا بيان لها وان كان اصلا للكلام ولا يخفى ان هذا الوجه لا يجري
في صورة اضافة الحروف الى المعجم قوله ان لم يعد الالف فيها الى آخره اعلم ان

الحروف

ان الحروف تسعة وعشرون وقيل انها ثمانية وعشرون وهو المختار عند اصحاب
علم الحروف قالوا انها على عدة منازل القمر وعلى عدد عقود الاعداد فانها
ثمانية وعشرون تسعة للاحاد وتسعة للعشرات وتسعة للمآت وواحد للالف
والبواقي تحصل بالتكرار وهذا اما باعتبار عد الهمزة واللينة حرفا واحدا فلا فرق
الا بالحركة والسكون ويكون اسم الالف المقدر المشترك كساير اسماء الحروف
ولذا قالوا الالف على ضربين ساكنة ومتحركة واما باعتبار اسقاط احديهما قال
الراغب قد قيل حروف التهجي ثمانية وعشرون وقيل تسعة وعشرون وهذا
الخلاف من حيث ان الالف حرف لا صورة له في اللفظ حتى قال بعض الناس
الالف في حروف التهجي لا ساكن ولا متحرك وانما هو مد للاعتماد له على هذا المذهب
لا الف اسم للمتحركة وفي الجاربردي نقلا عن شرح الهادي كان المبرد يعدها
ثمانية وعشرين ويترك الهمزة ويقول لا صورة لها وانما تكتب تارة واوا
وتارة ياء فلا اعدها مع حروف ثابتة كلها محفوظة جارية على الالسن موجودة
في اللفظ يستدل عليها بالعلامات فعنده الالف اسم للساكنة اذا عرفت
هذا فقوله او لم يعد الالف حرفا برأسها يشتمل ما اذا لم يعد حرفا اصلا او يعد حرفا
لكن لا برأسها بل مع اخر والالف في الموضعين يحتمل ان يراد به الساكنة
بناء على ما نقله الراغب وان يراد به المتحركة بناء على مذهب المبرد وعلى
اي تقدير يكون الاسماء والمسميات ثمانية وعشرين والمذكور نصف الاسامي
تحقيقا وقوله في تسع وعشرين بدل من قوله وفي هذه الفواتح او حال
من الفواتح وضمير يعدها راجع الى الاسامي او الحروف ومعنى اذا عد فيها
الالف اذا عد فيها حرفا برأسها فح يكون الحروف تسعة وعشرين والاسماء
ايضا على طبقها اذ لا قايل بالاشتراك اللفظي حينئذ اذ القول بالاشتراك في
الاعلام من واضع واحد محال لا وجه له كما سيجيء في تفسير المقطعات ولذا قال سيبويه

اصل الحروف تسعة وعشرين حرفا وهي الهمزة والالف والباء والتاء وقسها الى آخره
وبما ذكرنا لك ظهر ضعف ما قال المحقق التفتازاني والسيد الشريف قدس
سرهما ان الاسماء ثمانية وعشرون والحروف تسعة وعشرون اذ الالف
اسم يتناول المدة والهمزة لانه ان اريد بالتناول الاشتراك المعنوي بان يكون
الالف اسما للقدر المشترك مع قطع النظر عن كونه متحركا او ساكنا يكون الحروف
تسعة وعشرين ولا يكون لقول صاحب الكشاف الا الالف فانهم استعاروا
والهمزة مكان مسماها معنى اذ يكون اسم الالف في التصدير بالمسمى كساير اسماء
الحروف في ان صدرت بمسمياتها وان اريد به الاشتراك اللفظي يلزم القول
بالاشتراك من غير دليل قوله مشتملة على الصفات انواعها المشهورة باعتبار
الصفات والا فانواعها كثيرة ذكر بعضهم اربعة واربعين وزاد بعضهم ونقص آخر
والمراد بالاتصاف اعم من الحقيقي والتقريبي قوله فذكر من المهموسة ما خوذ
من الهمس وهو الاخفاء سميت بذلك لعدم قوة التصويت بها قوتها في المجهورة
قوله وهي ما يضعف الاعتماد على مخرجه ويضعف الاعتماد عليه لا تقوى
على منع النفس فيجري معها وانما خص المهموسة بالتعريف من ساير الانواع
اشارة الى ان تعريفهم اياها بما لا يمنع جري النفس عند التصويت تعريف
بالاثر المترتب على الهمس اما حقيقته فهو ضعف الاعتماد على الحرف في موضعه
قوله ستشحثك خصفه والشحث الالحاح في المسئلة وخصفه اسم
امرأة قال جاءت الينا الخواشي ستشحذك عليك هذه المرأة قوله ومن البواقي
المجهورة وهو ما يقوى ويشبع الاعتماد على مخرجه فيمنع جري النفس مع
تحركه فلا يخرج الا بصوت قوي شديد من الجهر وهو الاعلان قيل المجهورة
يخرج صوتها من الصدر والمهموسة يخرج اصواتها من مخارجها في الفم وذلك
مما يرخي الصوت فيخرج الصوت من الفم ضعيفا ثم ان اردت الجهر وسمعتها

ايتوت

تعلقت

اتبعت صوتها بصوت من الصدر ليفهم قوله ومن الشديدة وهي ما اذا
به لم يجر الصوت لانك تلفظ في آن ثم تنقطع والرخوة بخلافه وليس الشدة
تاكيدا للجهر لان الشدة انحصار جري الصوت عند الاسكان والجهر انحصار جري
النفس مع الحركة فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كالقاف والتاء وقد يجري
الصوت ولا يجري النفس كالضاد والعين قوله اجدت طبقك من الاجادة نيك
كردن والاقط بفتح الهمزة وكسر القاف بينو وقيل بفتح القاف وسكون
الطاء بمعنى حسبك يقال قطك اي حسبك وكذلك والخمس مثلثة الخاء
الشجاع وقرئ بصيغة الماضي قوله ومن المطبقة وهي ما ينطبق اللسان معه
على الحنك الاعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه والمطبق
انما هو اللسان والحنك اما الحروف فهو عنده فاختصر وقيل مطبق كما قيل
للمشترك فيه مشترك قوله ومن البواقي المنفتحة والكلام في التسمية بها
كالكلام في المطبقة لان الحروف لا تنفتح بل انما ينفتح عندها اللسان من
الحنك تصغها وهي الالف واللام والميم والراء والكاف والهاء والعين
والسين والحاء والكاف والقاف والياء والنون قوله ومن القلقة
وهي ما ينضم اليها مع الشدة ضغط تام في الوقف بحيث يمنع خروج الصوت
فلذلك يضطرب تلك الحروف عند الخروج في الصحاح القلقلة بانگ كردن وفي
شرح المفصل سميت بذلك اما لان صوتها صوت اشد الحروف اخذا من القلقلة
التي هي صوت الاشياء اليابسة واما لان صوتها لا يكاد يتبين به سكونها
ما لم يخرج الى شبه التحريك لشدة امرها من قولهم قلقله اذا حركه وانما يحصل
ذلك لها لاتفاق كونها شديدة مجهورة والجهر يمنع ان يجري النفس معها
والشدة يمنع ان يجري صوتها فلما اجتمع هذان الوصفان احتاجت الى التكلف
في بيانها فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة

حتى تكاد تخرج الى شبه تحريكها لقصد بيانها اذ لولا ذلك لم تتبين والطبع
بالجيم الضرب على الشيء الاجوف كالطبل قوله ومن اللينتين اي الواو
والياء ولم يعد الالف لكونها منقلبا منهما سميت بذلك لانها تخرج في لين من
غير كلفة على اللسان لاتساع مخرجها لان المخرج ان اتسع انتشر الصوت
وامتد واذا ضاق ضغط فيه الصوت وصلب قوله وهي التي تتصعد الصوت
بها في الحنك الاعلى اي في جانب الحنك الاعلى سواء حصل الانطباق كما في
المطبقة اولا كما في بواقيها فالاطباق يستلزم الاستعلاء ولا عكس قوله ومن الاولى
المنخفضة وهي ضد المستعلية قوله ومن حروف الابدال وهي التي يكون ابد
الا من حروف اخر لا للادغام ولفظه منها داخلة في الحروف قوله اهطمين
في الفائق الهطم كالهضم والهصم الكسر وقيل هما جبلان قوله وقد زاد بعضهم
سبعة اخرى وتركها الجمهور لشذوذها وهي اصيلال اصله اصيلان تصغير اصلان
جمع اصيل كبعير وبعران وهو من العصر الى الغروب واصل صراط وزراط
سراط واصل جدف وهو تغير واعن كان زيدا قائما اصله ان وفي بعض
النسخ والعين في عن فان بني تميم يقولون في اعجبني ان يفعل عن يفعل
وفي اشهد ان محمدا رسول الله عن محمدا رسول الله وسمي عنعنة تميم وفروع الدلو
واصله فروغ جمع فرغ وهو مخرج الماء من الدلو ما بين العراقي واصل ما اسمك
ما اسمك والسنة المذكورة واهطمين قوله ومما يدغم في مثله الى اخره والضابطة
[illegible] ادغام احد المتماثلين في الآخر مطلق الا الالف لانه ساكن والمدغم فيه
لابد ان يكون متحركا ويجوز ادغام احد المتقاربين في المخرج او الصفة في الآخر
اذا لم يلزم ابطال صفة المدغم لو ادغام كالاسهل نحو الا نقل فلا يجوز ادغام الانف
في غيره لاستلزامه ابطال الغنية والاستطالية ولا ادغام حروف ضوي مشفر
فيما تقاربها لزيادة صفتها من الاستطالة في الضاد واللين في الواو والياء

والفزه

والغنة في الميم والتفشي في الشين والفاء والتكرار ولا حروف الصفير
اعني الزاي والصاد والسين في غيرها محافظة على الصفير وجوّز ادغام بعضها
في بعض ولا حروف المطبقة وهي الصاد والضاد والطاء والظاء في غيرها
من غير اطباق واما ادغام بعضها في بعض وادغامها في غيرها بشرط المحافظة
على الاطباق فجائز نحو فرطت وبسطت ولا حروف حلق في ادخل منه لئلا
يلزم ادغام الاسهل في الاثقل الا الهاء في الحاء والهاء لشدة التقارب وصعوبة
تم تلفظ الثانية الى الاولى تقالوا ادخلوا واذبحوا وقد جوّزه في نحو ذبح هذه واما ادغام
الادخل في الاسهل فجائز نحو اجبحا تهاني اجبيه حاتما وارفحا تحامي ازفحو حاتما
فهذه سبعة عشر حرفا قال النحويون انها لا تدغم فيما يقاربها مطلقا وهي حروف
ضوى مشفر والصاد والزاء والسين والطاء والظاء والهمزة والهاء
والعين والغين والخاء المعجمة وقد ذكر المص الا الزاء والسين المهملتين فانه
ذكرهما فيما يدغم في مقاربها لثبوت ادغام الزاء في اللام في السبع نحو اغفر لنا و
ممن اظهر لكم وادغام السين في الزاي في قوله اذا النفوس زوجت وفي الشين
المعجمة في قوله اشتعل الرأس شيبا بمعنى قوله ولا يدغم فيما يقاربها انه لا يدغم فيه
على الاطلاق سواء لا يدغم فيه اصلا وهي الهمزة والضاد والواو والياء والميم
والشين والفاء او لا يدغم الا مشروطا بشرط اتفاق صفة وهي الضاد والطاء و
الظاء والزاي وبشرط ان لا يكون المدغم فيه ازحل وهي الهاء والعين والغين و
والخاء المعجمة كما عرفت في الضابطة وح اندفع الشكوك التي عرضت لبعض الناظرين
في هذا الكتاب قوله والميم واما نحو عالم اعلم بالشاكرين ويحكم بينهم ومريم
بهتانا وابن ذكره ابن الجزري في انواع الادغام متابعة للمتقدمين الا انه قال
في النشر انه غير صواب وانه نوع من الاخفاء كذا في الاتقان قوله والضاد
وقراءة لبعضهم بالادغام شاذ وكذا ادغام الشين في السين في ذي العرش

سبيلا قوله والواو ولا يرد نحو سيد وطي ومرمي لانها انما ادغما بعد صيرورتهما
مثلين بالاعلال والكلام فيما يدغم في المقارب بعد صيرورتهما مثلين للتقارب
قوله وهي الثلثة عشر الباقية الى اخره مما يدغم في المثل فالالف خارج عن
القسمين والقول بانه مبني على عد الالف مع الهمزة حرفا توهم قوله لما في
الادغام من الحذف الى اخره تعليل لاختيار النصف الاكثر قوله وهي الميم
والراء الى اخره بجمعها مشفر وعد الراء المهملة مما لا يدغم فيما يقاربها على التغليب
اعتمادا على ما سبق من عده مما يدغم فيهما لان المقصد بالذات بيان ما يدغم
فيهما مقاربهما ان عد الراء سابقا مما يدغم في مقاربها على القول الصحيح غلط وها
هنا مما لا يدغم فيه على قول الاكثر كما عرفت والمذكور منها النصف الحقيقي
اعني الميم والراء فاندفع اشكال التدافع الذي يتحير فيه الناظرون قوله ما يعتمد
عليها بذلق اللسان في القاموس ذلق كل شيء حده وفي شمس العلوم وفي
لسانه ذلق وذلاقة اي حدة وفي القاموس ذلق اللسان كنصر وفرح وكرم
فهو ذليق وذلق بالفتح وكصرد وعنق اي حديد بليغ بين الذلاقة و
الذلوق فذلق كل شيء حده وفي التاج الذلق من مكسور العين فيهما والذلاقة
من مضموم العين فيهما تيز زبان شدن فالمعنى يعتمد عليها بحدة اللسان
يعني يتلفظها بسرعة سواء كان شفوية او غيرها في القاموس الحروف الذلق حروف
طرف اللسان والشفة ثلثة ذولقية اللام والراء والنون وثلثة شفهية اي الف
[illegible] الميم والفرق بين الذلق والذلاقة توهم والثقل الغنية اي معط قوله
درسها تنبيها على كثرة وقوعها قوله لا تتجاوز عن السابعة الا نادرا كفر عبلا ت
وفي التاج التجاوز واگذشتن از گناه ديعوى لبن وواگذشتن از چيزي
وهذا معتقد فانظر ترك عن قوله منها اي من الزوايد العشرة وانظر تركه الا انه
زاده للتاكيد لان الكلام في الحروف الزوايد والسبعة المذكورة سوى الهمزة والواو

والتاء

والتاء بناء على ان الالف اسم للساكنة على ما اشار اليه بقوله واستعيرت
الهمزة مكان الالف الى آخره قوله ولو استعيرت الكلم الى آخره يعني ان هذه
الفواتح مع كونها مشتملة على انصاف انواع الحروف مشتملة على ذكر الحروف الكثيرة
الاستعمال في الكلمات مع كل جنس ففيه اشارة الى ان كون كلماته كثيرة الاستعمال
خالية عما يخل بالفصاحة قوله مكثورة بالمذكورة اي مغلوبة في الكثرة بالنسبة
الى التي ذكرت من كاثرته فكثرته اي غلبته في الكثرة قوله ثم انه ذكرها اي الحروف
ولكن بذكر اسمائها ولا يبعد ان يرجع الى الاسماء لجريان ذكرها قبل قوله التي اصولها
اي ما فاء اصولها الا انه يزاد على ثلاثي الفعل واحد واثنان وثلثة على رباعيه واحد
واثنان وعلى ثلاثي الاسم واحد نحو ضارب واثنان مضروب وثلثة كمستخرج
واربعة كاستخراج وعلى رباعيه واحد كمدحرج واثنان كمدحرج وثلثة كاحرنجام
ولم يزد في خماسيه غير حرف قبل الاخر كسلسبيل او بعده مجردا عن التاء كقبعثرى
الى آخره منشور زيادة غيره قوله لانها توحيد نوع الاقسام الثلثة الاسم نحو الكاف
الاسمية واللام الموصولة والفعل نحو ق والحرف نحو حروف القسم قوله وبراي
بالحذف قوله في كل واحد من الاقسام الثلثة الاسم والفعل والحرف قوله على
ثلثة اوجه فتح الاول وضمه وكسره قوله عشرة منها للاسماء والقياس اثني عشر
حاصلة من ضرب الاحوال الثلث للفاء في الاحوال الاربعة للعين لكنه سقط
منها مضموم الفاء مع كسر العين وعكسه استثقالا قوله وثلثة للافعال اي المجردة وهي
فتح العين وضمها وكسرها قوله والقردد المكان الغليظ المرتفع من الارض والجنعدل
بتقديم الجيم على الحاء المهملة الغليظ الشفة قوله لهذه الفائدة اي على ذكر من الاشارات
بقوله ثم انه ذكرها الى قوله ولعلها قال صاحب التحقيق وان قيل ما الدليل على هذه
الدعاوى ولم لا يجوز غيرها قلنا قد تقرر اي صدور كل امر من الحكمة لا اتيان لغيره
لا بد له من مرجح وهذه امور مناسبة من قبيل مقاصد كلام العرب فليحمل عليها

واما السوال عن اختصاص كل سورة بما افتتحت بها من الفواتح فمدفوع بان الرجل
اذا سمى بعض اولاده زيدا و الاخر عمرا لا يقال لم خصصت هذا بزيد فذلك بعمر
ولان الغرض الذى هو التميز حاصل على جميع التقدير فكذا ههنا وقال صاحب البرهان
كل سورة بديت بحرف منها فان اكثر كلماتها وحروفها مماثل له فحق لكل سورة
ان لا يناسبها غير الوارد فيها فلو وضع قاف مكان ن لم يمكن لعدم التناسب
الواجب رعايته فى كلام الله فسورة ق بديت به لما تكرر فيها من الكلمات بلفظ
القاف من ذكر القران والخلق وتكرير القول ومراجعته مرارا والقرب من ابن آدم
وتلقى الملكين وقول العتيد والرقيب والسائق والالقاء فى جهنم والتقدم
بالوعد وذكر المتقين والقلب والقرون والتنقب فى البلاد وتشقق الارض و
حقوق الوعيد وغير ذلك وقد تكرر فى سورة يونس من الكلم الواقع فيها الر مائتا
كلمة او اكثر فلهذا افتتح بالر واشتملت سورة ص على خصومات متعددة فاولها
خصومة النبى عليه السلام مع الكفار وقولهم اجعل الآلهة الها واحدا ثم اختصام
الملكين عند داود ثم تخاصم اهل النار ثم اختصام الملاء الاعلى ثم تخاصم ابليس
فى شان ادم ثم فى شان بنيه واغوائهم والم جمعت المخارج الثلثة الحلق واللسان
والشفتين على ترتيبها وذلك اشارة الى البداية التى هى بداء الخلق والنهاية
التى هى المعاد والوسط الذى هو المعاش من التشريع بالاوامر والنواهى و
كل سورة افتتحت بها فهى مشتملة على الامور الثلثة وسورة الاعراف زيد فيها
الصاد على الم لما فيها من شرح القصص قصة آدم ومن بعده من الانبياء ولما فيها
من ذكر فلا يكن فى صدرك حرج منه ولهذا قال بعضهم معنى المص الم نشرح لك
صدرك وزيد فى الرعد الر لاجل قوله رفع السموات ولاجل ذكر الرعد والبرق
وغيرهما قوله وتكرر التنبيه سواء كان مع اتحاد اللفظ كالم فى سورها او بدونه
كص وحم وهكذا حال كل تكرير وقع فى القران قوله والمعزان المتحدى به

الى آخره

الى آخره عطف على قوله ثم ان مسمياتها اى المعنى على تقدير كونها اسماء الحروف
مفتتح السور بها تقدمة للاعجاز هكذا او المقصد ان هذه الاسماء تاويل
المؤلف من هذه الحروف المفتتح السور بها تقدمة للاعجاز هكذا او المقصد
ان هذه الاسماء خبر لمبتدا محذوف والى الوجهين اشار بقوله كذا ونظم التعداد
وان كان مفيد الغرض كما اختاره صاحب الكشاف لكنه في التقدير المذكور
تنصيص على الغرض مع ان وقوع الاسماء معدودة مسرودة في نظم الكلام
قليل وقيل هي اسماء السور عطف على قوله ثم ان مسمياتها لما كانت عنصر
الكلام الى آخره بيان لوجه آخر للافتتاح بهذه الاسماء قوله اشعارا الى آخره وجه
الاشعار ان الاولى في الاعلام المنقولة ان تراعى مناسبة بين معانيها الاصلية
والعلمية عند التسمية وربما يلاحظ تلك المناسبة حال الاطلاق لاقتضاء المقام
ولما كانت هذه السعة كلها مركبة من حروف مخصوصة لها اسماء في لغة العرب
وجعلت تلك الاسماء اعلاما لها كان ذلك لتركيبها من تلك الحروف على
قاعدة اللغة التي تلك الاسماء منها فاذا اطلقت عليها لوحظ هذا المعنى لاقتضاء
مقام التحدي اياه وحيث كان القران نوعا واحدا من لغة واحدة فالاشعار
بكون بعض سوره على حالة مخصوصة اشعار بان مجموعه كذلك المقدرة مثلثة
الدال المقدرة ودون معارضتها معناه عند معارضها او مكان قريب من معارضتها
قوله ولم تكن مفهمة اى لو لم يكن قصد منها الافهام لاحد كان الخطاب بها
كالخطاب بالمهمل شيء ان لم يقصد من كل منها الافهام اصلا وان تفارقا ان هذه
الاسماء موضوعات لغوية بخلاف المهمل ولذا قال كالخطاب بالمهمل ولم يكن
القران بجميع اجزائه بيانا وهدى اذ منه الفواتح ولم يقصد منه البيان والهداية
ولما امكن التحدي به اذ لا نقصان في الكلام اقبح من ان يوجد فيه ما لم يكن
مفهما والا فقص شان هم بطلانه فلا معنى لطلب معارضته قوله وان كانت

قوله مفهمة اى قصد منها الافهام فى الجملة ولو بالنسبة الى واحد لينحصر الترديد
على ان الفاظها انما كانت القابا لاشتمالها على الاشعار المذكور وهو نهاية المدح
وفيه اشارة الى بيان كيفية ارادة السور منها بحيث لا تخرج عن كونها عربية فانها
اذا كانت القابا مشعرة بالمدح بالنظر الى الوضع الاصلى كان العلاقة بين
المعنيين متحققة وهو امارة اعتبارها فتكون منقولات شرعية والمنقولات
الشرعية عربية كالصلوة والصوم والزكوة لانها مجازات فى وضع اللغة و
المجازات من مستعملات العربية موضوعة بالوضع النوعى بخلاف ما اذا كانت مرتجلة
فانه يكون وصفا مبتداء غير مستعمل فى لغة العرب فيخرج بذلك عن العربية
قوله اما ان يكون المراد به ما وضعت له فى لغة العرب مما عدا السور بقرينة
انه قسيم لمقابل ارادة السور والمراد بالوضع المعنى الاعم الشامل للحقيقة والمجاز
وبقوله او غيره ما لا يكون موضوعا له فى اللغة اصلا فلا يكون معنى حقيقيا
ولا مجازيا لينحصر الترديد ونظير بطلان الشق الثانى بلزوم عدم كون القران
عربيا قوله وظاهر انه ليس كذلك لان الفاظها المعانى الحقيقية اعنى حروف التهجى
غير مرادة لعدم الارتباط بما بعدها ولا علاقة لها بمعانى اخر يستقل منها اليها
سوى السور او القران كله والثانى ليس بمراد اذ لا معنى لتسمية شىء واحد
باسماء متعددة لعلاقة واحدة من وضع واحد ولا وجه لافتتاح بعض السور
بها ولما كان فى هذا الشق ظاهرا مما سبق اذ قد بين وجه ارادة المعانى
الحقيقية ... لا مزيد عليه لم يتعرض لجواب الاستدلال واكتفى بالتعريض بقوله
و... ... الى آخره اورد منوعا ثلثة على الشقوق الثلثة المذكورة
فى الاستدلال مستندا بالوجوه الذى فسر المقطعات بها وحاصله لا نم
لانها لو لم تكن مفهمة يلزم المحالات الثلث المذكورة لجواز ان يكون مزيدة
لغرض التنبيه فلا يكون الخطاب بها كالخطاب بالمهمل ولا يلزم ان لا يكون

القران

القران كله هدى وانتفاء التحدي به ولا نم ان عدم ارادة ما وضعت له في
لغة العرب ظاهر لجواز ان تكون اسماء لحروف التهجي اشارة الى كلمات اقتصرت
منها ولانم انه لو كان المراد بها غير ما وضعت له في لغة العرب يلزم ان لا
يكون القران عربيا لجواز ان يكون المراد بها الاعداد بحساب الجمل اشارة
الى مدد اقوام كما روي في الحديث وهذه الدلالة وان لم يكن عربيته بعدم
وضع حروف التهجي للاعداد في لغة العرب لا حقيقة ولا مجازا لكن الاشتهار لها
بين الناس تلحق الاسماء المذكورة بالمعربات قوله للتنبيه الى آخره اي تنبيه
المخاطب ودلالته على انقطاع كلام كان مشغولا به سابقا واستيناف كلام آخر
قال الجويني القول بانها تنبيهات جيد لان القران كلام عزيز وفوائده غزيرة
فينبغي ان يرد على سمع متنبه وكان من الجائز ان يكون قد علم في بعض
الاوقات كون النبي عليه السلام في عالم البشر مشغولا فامر جبرئيل ان يقول
عند نزوله الم والمر وحم ليسمع النبي صوت جبرئيل فيقبل عليه ويصغي اليه
قال وانما لم يستعمل الكلمات المشهورة في التنبيه كالا واما لانها من الالفاظ
التي يتعارفها الناس في كلامهم والقران كلام لا يشبه الكلام فناسب ان يؤتى
فيه بالفاظ مبنهة لم يعهد ليكون ابلغ في قرع سمعه وقال قطرب ان العرب
ان استانفت كلاما فمن كان من شانهم ان ياتوا بغير ما يريدون استينافه فيجعلونه
تنبيها للمخاطبين على قطع الكلام الاول واستيناف الكلام اخر كما في ما بعد
انتهى ومن هذا تبين ان ليس المراد انقطاع سورة سابقة عن سورة لاحقة
حتى يرد ان التسمية كافية في ذلك قوله واشارة الى آخره عطف على مزيدة
اي هي اسماء للحروف المقطعة اشير بها باعتبار دلالتها على مسمياتها الى
كلمات مسمياتها اجزاء منها سواء كانت كل منها اشارة الى كلمة او مجموع
منها كذلك قلت لها قفي فقالت قاف اي وقفت تمامه لا تحسبي انا نسينا

الايجاف اي الاجراء من الوجيف وهو سرعة سير الابل والخيل قوله وانه تعالى
الالف الا الله والافتتاح بها للاشارة الى اشتمال القران على ذكر الامور الثلثة
قوله او الى مدد واقوام واجال عطف على قوله الى كلمات يعني انها اسماء
للحروف المقطعة والمقصود منها الاشارة باعتبار مسمياتها الى مدد بقاء اقوام
واجال امور قال الجويني قد استخرج بعض الائمة من قوله تعالى الم غلبت الروم
ان البيت المقدس يفتحه المسلمون في سنة ثلث وثمانين وخمسمائة
ووقع كما قال وقال السهيلي لعل عدد الحروف التي في اوائل السور مع
حذف المكرر للاشارة الى مدة بقاء هذه الامة وحساب الجمل بضم الجيم وتشديد
الجيم وقد يخفف كما في القاموس حساب ابي جاد وحساب الجد ونحوه
بفتح السين من الحساب قوله تلحقها اي تلحق الدلالة الاسماء المذكورة
قوله او دالة الى اخره عطف على فريدة قوله وان القول الى اخره عطف على
قوله لم لا يجوز الى اخره معارضة بعد المنع قوله مستنكرة عندهم الاستنكار
ناشناختن اي لم يعهد في لغة العرب التسمية من مجموع ثلثة اسماء قوله
ويؤدي الى اتحاد الاسم والمسمى لان كل واحد منها اسم لجميع السورة
ومن جملة السورة هذه الاسماء انفسها ومبناه اتحاد حكم الكل وكل واحد
من اجزائه في بعض السور اذ ليس الكل الا الاجزاء وقد يتجدد ان نحو الاحكام
نحو جاء بي كل القوم ومثل هذه الشبهة كثير في كتبهم قالوا في نفي افادة الخبر
العلم انه يجوز الكذب على كل واحد من الاحاد فيجوز على الكل وقال
في مواقف في تقرير شبهة الامام على نفي اكتساب التصورات البعض من
اجزاء الماهية ان عرفناه عرف نفسه وغيره وهذا التقرير هو الانسب من العبارة
والمطابق للجواب بلا تكلف وقيل مبناه عدم مغايرة الجزء الكل والالزم
مغايرة الجزء لنفسه لان المغاير للكل مغاير لكل جزء منه وفيه ان اللازم

مما ذكره

٦٢

مما ذكره عدم المغايرة لا الاتحاد وان هذا القول ايضا مبني على اتحاد حكم الكل
وحكم كل من الاجزاء وبعد اعتبار هذه المقدمة لا حاجة الى ذلك القول وانه
لا ينفع ح في دفع الشبهة ان المسمى مجموع السورة والاسم جزءها اذ السائل
ايضا معترف بذلك انما المنافع منع عدم المغايرة بين الكل والجزء فيلزم
في الجواب ترك ما يعني واخذ ما لا يعني وقيل معناه يودي الى اتحاد الاسم
بالمسمى التضمني وهو باطل لانه مدلول والاسم دال ولا بد للدلالة من الطرفين
وفيه ان لزوم الاتحاد على هذا لا يختص بكونها اسماء للصور بل يجري على تقدير
كونها اشارة الى كلمات هي منها ضرورة تحقق دلالة الجزء على الكل ح ايضا
فما هو جوابكم فهو جوابنا على ان المطابق لهذا المعنى ان يقال ويودي الى
اتحاد الدال بالمدلول فان المسمى لا يطلق الا على ما وقع التسمية بازائه
اللهم الا ان يراد منه المدلول مجازا قوله من حيث ان الاسم متاخر عن
المسمى في الرتبة لان الاسم انما يطلب لاجل المسمى فهو متاخر عنه في المرتبة
العقلية والجزء مقدم على الكل في الرتبة فلو كان جزء الشيء اسما له لزم تاخر
الجزء من نفسه قوله لانا نقول لا دفع للممنوع المذكورة بابطال اسنادها
اذ الظاهر عدم سند اخر وحاصله انه يلزم على جميع الوجوه المذكورة سوى
كونها اقساما بها حملها على ما ليس في لغة العرب وهو باطل لان القران نزل على
لغتهم قوله لم تعهد مزيدة للتنبيه مطلقا وللتنبيه على انقطاع كلام واستيناف
كلام اخر قوله والدلالة الى اخره دفع لتوهم ما نشأ من الجواب وهو انه لو اتت
مزيدة للتنبيه لما دلت على الانقطاع والاستيناف لكنها دالة على
فاجاب بان الدلالة المذكورة تلزمها وغيرها من حيث وقوع الافتتاح
بها وهو لا يقتضي ان لا يكون لها معان في غيرها حتى تكون مزيدة كيف
وغيرها من الفواتح المستعملة في معانيها تشاركها في الدلالة المذكورة قوله

لم تستعمل للاختصار من كلمات معنية اولا اختصاص لها بكلمات معينة فلا ينتقل
منها اليها قوله وتمثيل بالسنة حسنة يعني لو قال اللام يدل على اللعن والميم
على المكر لكان يحتمل لكن اتى في المثال اللفظ الحسن قوله الا يرى انه عداه
اي عد الالف تارة من الاء الله واخرى من الله واخرى من انا قوله لا تفسير
والتخصيص بهذه المعانى وان كان ظاهر قوله معناه انا الله اعلم وغيره يدل
على التفسير والتخصيص الا انه تسامح باقامته للمثال مقام المعنى وهذا كما نقل
عنه في تفسير قوله تعالى ثم لتسألن يومئذ عن النعيم انه الماء الحار في الشتاء
لم يرد به التفسير والتخصيص بل التمثيل والقرينة على التسامح انتفاء المخصص
اللفظي او المعنوي وهو ظ قوله ولا لحساب الجمل عطف على قوله لا لاختصار
قوله لجواز انه عم تبسم تعجبا من جهلهم وردا على استنباطهم حيث حملوا
ما نزل بلغة العرب على ما ليس في لغتهم فلا يوجد من النبي عليه السلام تقريرهم
على الاستنباط المذكور كما زعم المانع قال ابن حجر هذا اي القول بان المقطعات
اشارة الى عدد الاقوام باطل لا يعتمد عليه فقد ثبت عن ابن عباس
الزجر عن عد ابي جاد والاشارة الى ان ذلك من جملة السحر وليس ذلك
ببعيد وانه لا اصل له في الشريعة كذا في الاتقان قوله لكنه يحوج الى اضمار
اشياء وهو فعل القسم وفاعله وحروف القسم وجواب القسم ايضا فيما لا يصلح
المذكور بعد ماله قوله ذ التسمية بثلثة اسماء جواب عن المعارضة المذكورة
بقوله يخرجها الى ما ليس في لغة العرب على طريقة بعلبك اي على وجه التركيب
والمزج بحيث يصير المجموع اسما واحدا يجري الاعراب على اخره ونا هيك اي
حسبك وكافيك وهو اسم فاعل من النهي كانه ينهاك عن طلب دليل
سواه ودخول الباء للنظر الى المعنى كانه قيل اكتف بتسويته قوله والمسمى
هو المجموع الى اخره جواب عن قوله ويؤدي الى اتحاد الاسم والمسمى قوله وهو مقدم

جواب

جواب عن قوله ويستدعي تأخره الى جزءه فالمتقدم على الكل ذات الجزء والمتأخر
كونه اسما للكل فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه قيل فيه بحث لان جعله جزءا يتوقف
على كونه اسما انه يمتنع عن المسمى جعل المهمل جزءا من كلامه وجعله اسما يتوقف
على جعله جزءا اذ الاسم للمركب من حيث انه مركب وان يقال الممتنع
من البليغ الغاء كلام لا معنى لجزئه اما ان يصير ذا معنى حين بالالقاء فلا
امتناع فيه اقول لو علل توقف عليه جزءا على كونه اسما بان وقوع الفواتح
اجزاء السور ليس الا من حيث انها اسمائها اندفع الجواب المذكور والجواب
عن الشبهة انا لا نم توقف جعله اسما على جعله جزءا اذ جعله اسما للمركب انما
يتوقف على التركيب المتوقف على نفس الجزء لا على وصف الجزئية فانه
متأخر عن التركيب لان الكلية والجزئية من الاضافات المترتبة على
التركيب قوله والوجه الاول وهو انها اسماء للحروف افتتحت السور بها
ايقاظا وتنبيها وليكون اول ما يقرع الاسماع مستقلا بنوع من الاعجاز
قوله اقرب الى التحقيق في الصحاح حققت قوله وظنه تحقيقا اي صدقته
وكلام محقق اي رصين وانما كان اقرب لبقاء الالفاظ على اصل وضعها
واستعمالها في معانيها المتبادرة منها قوله واوفق للطائف التنزيل لا
اشتماله على التحدي على الوجه المذكور بقوله ايقاظا وتنبيها وليكون اول
ما يقرع معنى لطيف وهذا المعنى وان كان يحصل حين جعلها اسماء للسور
على ما مر لكن افادتها له على الوجه الاول اظهر فيكون اوفق قوله ورب
من لزوم النقل كلمة من صلة السلامة والمفضل عليه محذوف
الثاني او استعمال صيغة اسم التفضيل للتناسب وارادة معنى الحسن حل
قوله فانه يعود الى آخره اي يعود الاشتراك في الاعلام من واضع واحد
بالنقض على ما هو المقصود من العلمية الذي هو التمييز وعدم الالتباس

قوله وقيل انها اسماء الله اخرجه ابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم وابن
ابي حاتم مردويه والبيهقي في الاسماء والصفات عن ابن عباس رضي الله عنه بسنده و
صحيح كذا في حاشية الشيخ السيوطي قوله ان عليا رض كان يقول الى آخره اخرجه
ابن ماجة في تفسيره من طريق نافع ابن ابي نعيم القاري عن فاطمة بنت علي
ابن ابي طالب انها سمعت علي بن ابي طالب يقول يا كهيعص اغفر لي قوله وقيل
الالف من اقصى الحلق يعني ان الم اسماء للحروف الثلاثة افتتحت السورة
بها للاشارة الى ان العبد ينبغي الى آخره وهذا الوجه مختص بالم قوله سر استاثره الله
بعلمه فنحن نؤمن بظاهرها ونكل العلم فيها الى الله تعالى وفائدة ذكرها طلب
الايمان بها اه العجز عن ادراكها كذا قال الشعبي وجماعة في الصحاح استاثر
فلان بالشيء استبد به قوله وقد روى الى آخره في تفسير محي السنة قال ابو بكر الصديق رض
في كل كتاب سر وسر الله في القرآن اوائل السور وقال علي رض لكل كتاب
صفوة وصفوة هذا الكتاب حروف التهجي وحكاه السمرقندي عن عمر وعثمان
وابن مسعود وحكاه القرطبي عن سفيان الثوري والربيع بن خثيم وابي بكر بن
الانباري وابي حاتم وجماعة من المحدثين وحكاه الامام الرازي عن ابن عباس
والحسين بن الفضل ومال اليه قوله ولعلهم ارادوا الى آخره هذا على مذهب
الشافعية من ان المتشابهات يعلمها الراسخون قوله اذ يبعد الخطاب بما لا
يفيد ان اريد به ما لا يفيد فائدة اصلا فمسلم لكن المتشابهات ليست كذلك
اذ يفيد فوائد تتعلق بالفاظها وان اريد ما لا يفيد المعنى فممنوع لا بد له من دليل
فان قيل جملتها الى آخره شروع في بيان اعراب هذه الاسماء بعد تحقيق معانيها
قوله اما الرفع على الابتداء وخبره ما بعده ان صلح لذلك نحو الم ذلك الكتاب
ان جعل اسما للقرآن والسورة والم الله ان جعل اسما لله تعالى والا فيقدر
ما يليق بالمقام نحو الم منزل ذلك الكتاب قوله والجزء اي الخبرية والمبتدائية

محذوف

الواو

محذوف قوله او النصب فان قيل كيف يجوز النصب فيما وقع بعده مجرورا مع
و نحو ق والقران ون والقلم فانك ان جعلت الواو فيه للعطف يلزم المخالفة
بين المعطوف والمعطوف عليه في الاعراب وان جعلتها للقسم يلزم اجتماع
القسمين على شيء واحد وهو مستكره قلت اجعل الواو فيه للعطف و لما
كان المعطوف عليه في محل تقيع المجرور فيه كان العطف على المحل والقسم على
ان يقدر جوابه من جنس ما بعده كذا نقل عنه المص على ان امتناع اجتماع القسمين
على شيء واحد مختلف فيه كما نقله ابن الحاجب ولا يخفى ان هذا السوال
والجواب يشعر بان مراده جريان كل واحد من الوجوه المذكورة في كل واحد من الفواتح
قوله او الجر على اضمار حرف القسم قال ابن هشام في المغني من الوهم قول كثير
من المفسرين في فواتح السور انه يجوز كونها في موضع جر باسقاط حرف القسم
وهذا مردود بان ذلك مختص عند البصريين بين باسم الله تعالى بانه لا اجوبة
للقسم في سورة البقرة وال عمران ويونس وهود ونحوه ولا يصح ان يقال
قدر ذلك الكتاب في البقرة والله لا اله الا هو في آل عمران جوابا وحذف اللام
من الجملة الاسمية كحذفها في قوله ورب السموات العلى وبروجها والارض وما فيها
المقدر كاين لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم قوله على طريقة
قولهم الله لافعلن فان تقديره اقسم بالله لافعلن حذف الباء واوصل
الفعل ثم حذف الفعل ايضا قوله ويتاتي الاعراب لفظا ويكون غير منصرف
اذا كانت اسما للسورة للعلمية والتانيث قوله والحكاية وهو ان يجيء
بالقول بعد نقله عن استبقاء صورته الاولى كقولك دعني من
بدات بالحمد لله وانما جاز الحكاية في هذه الاسماء مع انها مختصة بالاعلام
التي نقلت من الجمل رعاية لصورها المنبية عن اسباب نقلها الى العلمية
لان هذه الاسماء لكثرة استعمالها معدودة موقوفة صارت هذه الحالة

كانها اصل فيها فلما جعلت علما للسورة جازت حكايتها عن تلك الهيئة الراسخة
تنبيها على ان فيها شمة من ملاحظة الاصل لان مسمياتها مركبة من مدلولاتها الاصلية
اعني الحروف المبسوطة والمقصود من التسمية بها الايقاظ فتجويز الحكاية مخصوص
بهذه الاسماء حال كونها اعلاما للسور او القران فلو سمي رجل بصاد او سورة
بالفاتحة لم تجز الحكاية كذا في الحواشي الشريفية وعلى هذا لا يجوز الحكاية فيها على تقدير
كونها اسماء الله تعالى قوله وان ابقيتها الى اخره عطف على قوله فان جعلتها
قوله وان جعلتها مقسما بها الى اخره عطف على قوله فان قدرت قوله على ما مر
وهو ما اشار اليه بقوله والمعنى المتحدى به مؤلف من جنس هذه الحروف الى اخره
قوله ويكون جملة قسمية مع الفعل المقدر له وجواب القسم ما بعدها ان صلح
لذلك نحو يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين والا فيقدر على حسب
ما يقتضيه المقام الحاصل كلمات لم يذكر ههنا قول الى الحالية مع انها على ذلك
القول ايضا لها محل من الاعراب وان جعلتها ابعاض كلمات لم يذكر ههنا قول
الى الحالية مع انها على ذلك القول ايضا لها محل من الاعراب اشارة الى عدم
الاعتداد بذلك على ما مر قوله او اصواتا عبر عن الزوايد بالاصوات لمشاركتها
اياها في عدم الدلالة على المعنى قوله ويوقف الى اخره الوقف قطع الكلمة
عما بعدها وهو على ما يفيد معنى مستقلا قبيح وعلى ما يفيد حسن فان استقل
ما بعده ايضا سمي تاما والا سمي كافيا وحسنا وغيرها تام فالوقف على بسم قبيح
وعلى الله او الرحمن كاف وعلى الرحيم تام واشترط بعضهم ان يكون ما بعد الموقوف
عليه متعلق به تعلقا اعرابيا كذا في الحواشي الشريفية فمعنى قوله لا يحتاج
الى ما بعدها لاحتياج العامل الى معموله وانما لم يقل لا يحتاج ما بعدها اليها اشارة
الى ان الوقف ناش عن استعمال الكلمة واستغنائه عما بعدها قوله واعاد
عندهم الى اخره تبع الكشاف في ذلك والذي يعلم من كتاب المرشد ان الفواتح

كلها

كلها آيات عندهم في جميع السور بلا فرق بينها وفي بعض الحواشي ان قوله فالم
آية في مواقعها ليس بصحيح لانها في آل عمران ليست باية عندهم كذا في
الحواشي الشريفية قوله ذلك اشارة الى الم المحلية بمنزلة المشاهد لان المعتبر في
اسماء الاشارة هو الاشارة الحسية التي لا يتصور تعلقها الا بالمحسوس مشاهد
فان اشير بها الى المتخيل حاسة نحو ذلكم الله او الى محسوس غير مشاهد فلتصيره
كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الاشارة الحسية هكذا في الرضي
قوله ان اول الكلام اخره خص الاشارة الى الم بهذه التفاسير الثلثة اذ على ما
عداها وهو ان يكون اسم الله تعالى وباقيه على معانيها الاصلية لا يصح
حمل الكتاب لا بتقدير بعيد يخرج النظم عن البلاغة كان يقال التقدير
اذا كان الم اسم الله الم ذلك منزل الكتاب فانه يكون مساق الكلام
لبيان حال المنزل والمقصود بيان حال الكتاب كما يدل عليه قوله تعالى لا ريب
فيه هدى للمتقين قوله فانه لما تكلم به يقتضي توجيه لا يراد صيغة البعيد مع
ان المشار اليه مذكور قريبا ومبناه ان المشار اليه لفظ الم لكن لا من حيث
ذاته بل من حيث دلالته على ما اريد منه وجعله مراة ملاحظته على ما في الرضي
من ان القول عنه ذكر يجوز اشارته بلفظ البعيد كما تقول بالله الطالب الغالب
وذلك قسم عظيم لافعلن قال الله تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا
بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا
الباطل الاية وانما جاز ذلك لان اللفظ زال سماعه فصار في حكم الغائب
البعيد لكن الاغلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فنقول
عظيم فهذا الوجه لا يفيد اختيار صيغة البعيد وترك ما هو الاغلب في بابه اعني
في صيغة القريب نظرا الى كون المعنى حاضرا او ناظم يوجبه بكون المشار اليه
معنى غائبا متقدم الذكر والمعنى الغائب اذا ذكر يشار اليه بلفظ البعيد والقريب

مشاهد البصير

نظرا الى ان المذكور غائب وذكره قرب لان المناسب للمقام جعله حاضرا
الحكم بانه الكتاب الكامل بينا عند الناظرين فيه قوله او وصل منه المرسل اه
عطف على تكلم ومبناه كون المشار اليه مدلول الم وهذا كما تقول لمن اعطيته
شيئا احفظ بذلك ووصوله على تقدير ان يراد به القرآن او المؤلف من
هذه الحروف ظاهر لان سورة البقرة قد نزل قبلها بضع وثمانون سورة والقرآن
يطلق على القدر المشترك بين الكل والبعض وكذا المؤلف والمراد من
الوصول الوصول باعتبار اكثر اجزائها قال ابن كيسان ان الله انزل قبل
سورة البقرة سورا كذب بها المشركون ثم انزل سورة البقرة فقال ذلك
الكتاب يعني ما تقدم البقرة من السور وعلى تقدير ان يراد به السورة فان اريد
بالسورة القرآن مجازا بقرينة حمل الكتاب عليه فكذلك وان اريد به السورة
نفسها ويكون الحمل باعتبار ان الكتاب كالقرآن مشترك بين الكل والجزء
على ما في التلويح او بتقدير لفظ البعض فلان ترتيب النزول ليس ترتيب
الجمع كيف وفي هذه السورة ايتان مكيتان وهو قوله تعالى فاعفوا واصفحوا
وقوله تعالى ليس عليك هداهم والظاهر من القاء العلم الى المخاطب علم تو جعه
لمسماه ليفيد احضاره بعينه في ذهنه فيكون السورة المسماة بالم معلومة مخصصة
عنده وما ذلك الا بالوصول اليه باكثرها فلا يرد ما اورد عليه من انه قبل الوصول
الى المرسل اليه كان كذلك واجيب بان المتكلم نزل الف كلاما يلقيه الى
غيره ويوصله اليه فربما لا خطأ في تركيبه وصوله اليه وبنى كلامه عليه وبانه لم يرد
بالمرسل اليه النبي عليه السلام بل من وصل اللفظ اليه حال الحادثة بمنزلة
السامع بكلامك وهو مردود بانه خلاف ما يفهم من العبارة واعلم ان ما
ذكره المص من التكلفين وان كان اشهر في العرف واجرى في المواد
واقرب الى الحقيقة الا انه لا يصير وجها لاختيار صيغة البعيد بخلاف ما في المفتاح

والرضي

والرضي من انه لبعد رتبة المشير او المشار اليه وما ذكره الامام من انه للتنبيه
على ان القران وان كان اقرب من حيث الالفاظ فهو ابعد من جهة
الاسرار قوله وتذكيره متى اريد بالم السورة اي تذكير ذلك سواء جعلته اشارة
الى الم او الى الكتاب واذا اريد بالم السورة مع انه عبارة عن المؤنث على
الاول وخبر عنه على الثاني لتذكير الكتاب فانه خبر ذلك فيكون كضمير دائر بين
المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى او صفة التي هي عين ذلك لانه اشارة اليه
وعبارة عنه فرعاية المطابقة معه واجب وان كان مبتداه مونثا فقوله
او صفته الذي هو هو اشارة الى وجه التذكير على تقدير ان يكون اشارة الى
الكتاب وذكره ههنا استطرادا ولئلا يلزم التكرار في بيان وجه التذكير وفي توصيفه
بقوله الذي هو هو اشارة الى علة وجوب ايراد اسم الاشارة على طبق
صفته مع ان الظاهر ايراد الصفة على طبق الموصوف وتذكير الموصول لتذكير
الخبر والقياس صفة التي هي هو وما توهم من انه على تقدير كونه صفة الا
اشارة الى الم وانه قياس الصفة على الخبر فتوهم مخالف لما نص عليه الكشاف
والرضي وقوله بالقياس في اللغة وفي بعض النسخ لانه صفة او خبره الذي
هو هو وفيه تقديم المذكور استطرادا على ذكر قصدا وعدم الفائدة وفي توصيف
الخبر بالموصول لان اتحاد اسم الاشارة مع المشار اليه اقوى من اتحاده
مع خبره لان الاول من حيث المفهوم والثاني من حيث الحمل فلا تصير وجها
لرعاية المطابقة مع الخبر بل الوجه ما ذكره ابن الحاجب من انه مناط الا
في الجملة دون المرجع لا يقال ليس تانيث السورة لذاته بل للتعبير عن
السورة فلما عبر عنه بلفظ الم اضمحل التانيث لانا نقول لما اشتهر التعبير من ذلك
المنزل بالسورة واستمر ذلك حتى صار حقه ان يعبر عنه بها وقصد بوضع العلم
تميزه عن ساير السور كان اعتبار كونه سورة ملحوظا في وضعه له وكان قوله الم

فی قوة قوله هذه السورة فحقه ان یؤنث قوله او الی الکتاب عطف علی قوله الی
الم الی ذلک اشارة الی الکتاب علی ان صفته مع عدم تقیید هذا الوجه بشیء
من تفسیرات الم اشارة الی جریانه فی الکل کما لا یخفی فیکون صفة
اختار لما ذهب الیه الاکثرون من ان ذا اللام صفة لاسم الاشارة وقال
بعضهم هو عطف بیان لعدم الاشتقاق قوله والمراد به الکتاب الموعود آه
فهو لبعد ذکره بمنزلة مشاهدة بعید قد اتفقت کلمة شارح الکشاف وناظری
هذا الکتاب علی ان اللام علی تقدیر الوضعیة للعهد کالمشیر الیه قوله الموعود و انزاله
الی آخره لانه المتبادر عند الاشارة الیه ولانه لا فایدة فی الاخبار عن السورة
بصدق جنس الکتاب علیها وان قصد الحصر کان اسم الاشارة لغوا د
فیه انه علی تقدیر العهد ایضا بلغوا اسم الاشارة اذ التعیین والاشارة الی
الموعود حصل من اللام والظاهر عندی ان اللام علی تقدیر الوصفیة ایضا
للجنس والتعیین مستفاد من اسم الاشارة فانه بمنزلة لام العهد والضمیر
فی قوله المراد به راجع الی ذلک الموصوف بالکتاب کما هو مقتضی سوق الکلام
وتحقیقه ما اورد الرضی فی بحث المنادی من انه لا یوصف اسم الاشارة
الا باسم الجنس المعرف باللام اما اسم الجنس فلانه الدال علی الماهیة من بین
الاسماء والمحتاج الیه فی نعت اسماء الاشارة بیان ماهیة المشار الیه واما
التعریف باللام فان تعیین الماهیة حصل من لفظ الجنس وتعیین الفرد
من افرادها قد علم من اسم الاشارة فلم یبق الا التطابق بین النعت والمنعوت
فعلی هذا صار النعت والمنعوت فی هذا الرجل مع انهما کلمتان بمنزلة قولک
الرجل المعهود لان لفظ هذا لا فایدة لها الا تعیین ذلک الفرد الذی دل
علیه الرجل وهذه الفایدة تحصل من لام العهد قوله وهو مصدر یقال کتب
کتبا وکتابا قوله او فعال بنی للمفعول ای اسم او صفة بمعنی المکتوب علی

الاضافة

الاختلاف الذی مر فی لفظ الآیة بین المص والکشاف قوله ثم عبر عنه
عن المنظوم وفی بعض النسخ ثم اطلق علی المنظوم الی آخره ای الکتاب اسم
للمنظوم کتابة وقد یعبر عن المنظوم عبارة قبل ان یکتب بالکتاب قوله
ومنه الکتیبة للجیش المجتمع قوله معناه الی آخره ای معنی نفی الریب علی سبیل
الاستغراق مع کثرة المرتابین فیه انه لیس محلا صالحا فی نفسه لتمکن الریب
ومظنة له ولا یقدح فی صدقه ارتیاب بعض الناس لفقدان النظر الصحیح وهذا
کما تقول بعد تلخیص المسئلة وهذا مما لا شک فیه وقیل حاصله تخصیص نفی
الریب فیه للعاقل الناظر بالنظر الصحیح وهو یتوهم ینادی علی فساده اعتبار
الحیثیة والتنویر الآتی ولزوم اتحاد هذا الوجه مع المذکور بقوله وقیل معناه
لا ریب للمتقین وانما لم یقل بحیث لا یرتاب فیه اشارة الی ان عدم حصول
للریب من احد لکونه نظریا مشروطا بالعقل والنظر الصحیح وانما زاد قوله
بالقاصد الاعجاز لان قوله لا ریب فیه علی الوجه الاختیار مقرر لقوله ذلک
الکتاب ومعناه علی ما سیجیء انه الکتاب الکامل الذی یستاهل ان یسمی
کتابا بالنسبة الی الکتب السماویة لانها المقابلة له وکماله بالنسبة الیها
انما هو باعتبار کونه معجزا دونها اذ الکل مشترک فی کونها وحیا من الله والبرهان
الساطع ما ثبت به اعجازه من کونه فی المرتبة الاعلی من البلاغة کما هو المختار
او غیره کما بین فی محله قوله لا ان احدا لا یرتاب فیه عطف علی قوله انه لو صح
ای لیس معناه ان احدا لا یرتاب فیه الی آخره حتی لا یصح ویحتاج الی تنزیل
وجود الریب عن البعض منزلة عدمه لوجود ما یزیله قوله الا تری الی آخره بتنویر
لارادة المعنی الاول دون الثانی قوله فانه ما ابعد عنهم الریب کلمة ما نافیة
لا تعجبیة ای لم یبعد وجود الریب منهم اذ لو قصد ذلک لما ورد کلمة لو الدالة
علی القطع بانتفائه کما فی قوله لو کان للرحمن ولد فانا اول العابدین دون ان

الدلالة على جواز وجود الريب منهم واما اختياره على اذ فللتنبيه على ان غاية ما
يليق بحالهم ان يكونوا شاكين في حال القران كما هو حال المترشد او تغليب
غير المرتابين على المرتابين كما بين في محله قوله بل عرفهم الى اخره فان الامر في
قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله للتعجيز فاذا عجزوا تحقق ان لا مجال للشك في كونه
وحيا بالغا حد الاعجاز قوله وقيل معناه الى اخره يعني ان الظرف صفة لاسم
لا وخبره للمتقين وهي حال من الضمير المجرور في فيه والمعنى لا ريب كائنا
فيه للمتقين حال كونه هاديا وهذه الحال لازمة له فيفيد انتفاء الريب فيه في
جميع الازمنة والاحوال ويكون التقييد بالحال كالدليل على انتفاء الريب وضعفه
لان المناسب بمقام المدح العموم ولانتفاء وجوه البلاغة التي تحصل على
تقدير جعل كل منهما جملة مستقلة ولان الغالب في الظرف الذي بعد لا التي
لنفي الجنس كونه خبرا وقيل لان النفي يتوجه الى القيد فيختل المعنى فليس بشيء
لان لا التي لنفي الجنس موضوع لنفي اتصاف الاسم بالخبر لا لنفي قيود الاسم
سواء جعل الحال قيدا للنفي بان يعتبر الحال بعد ورود النفي او قيدا للمنفي
سابقا عليه قوله والعامل فيه الظرف فيه تسامح اي ما ناب عنه الظرف
وتحمل ضميره الراجع الى اسم لا اعني كائنا وللدلالة على هذا الحال الواقع
صفة للمنفي قال ما وقع صفة هو عامل الظرف فلا يلزم اختلاف عامل الحال
وذي الحال ولا كون المعمول جزءا من العامل قوله والريب في الاصل يعني
ان الريب وان اشتهرت في معنى الشك كما هو المراد ههنا ولذا قدم بيان
معناه اولا واشتغل بتحقيق مضمون الجملة تقديما لما هو الاهم على الاصل لكن في
الاصل معناه الاصلي قلق النفس واضطرابها قوله وفي الحديث الخ
معناه دع ما يقلقك ذاهبا الى ما لا يقلقك فان كون الشيء مشكوكا فيه غير
صحيح مما يقلق له النفس الزكية ويضطرب معه وكونه صادقا صحيحا مما تطمئن له

اي اذا

اذا وجدت نفسك مضطربة في امر فدعه واذا وجدتها مطمئنة فيه فاستمسك
لان اضطراب قلب المؤمن في شيء علامة كونه باطلا محللا ان يكن فيه
وطمانينة فيه علامة كونه صدقا وحقا استشهد بقوله عليه الصلوة والسلام فان
الشك ريبة على ان الريبة غير الشك والا لم يكن في الكلام فايدة وجعلها
مقابلة المطمانية على انها القلق قال الطيبي الحديث من رواية الترمذي
والنسائي وفيها فان الصدق طمانينة والكذب ريبة والمصنف تبع الكشاف
في الرواية لان الاشتهار بهذه الرواية وصحة احدى الروايتين لا تنافي
صحة الاخرى قوله ومنه ريب الزمان بكسر الراء وفتح الياء لغوا سببه
اي حوادثه لانها تقلق النفس قوله يهديهم الى الحق ببيانه وايضاحه فهو
سبب للهدى وفيه اشارة الى ان المصدر بمعنى الفاعل وان مفعوله الثاني
محذوف لدلالة عليه التنزل اذ الهداية لا يكون الى الباطل وفي ايراد صيغة
المضارع المفيد لاستمرار هدايته في جميع الازمنة فلا يحتمل النسخ اشارة
الى وجه المبالغة المستفادة من التوصيف بالمصدر الدال على كماله في الهداية
قوله والهدى في الاصل مصدر وان كان يستعمل اسما ايضا قوله كالسرى
والتقى احتياج الى التأييد لان كلام سيبويه مضطرب فيه فمرة قال انه
عوض من المصدر لان فعلا لا يكون مصدرا واخرى يقول هو مصدر وقلما
يكون بالضم اوله من المصادر الا مقلوبها قوله ومعناه الدلالة الى اخره اي
بلطف سواء كانت موصولة او لا كما مر وبه صرح الراغب والواحدي وفي التاج
الهداية والدلالة والارشاد راه نمودن قوله وقيل الدلالة الموصلة قاله
الكشاف لما راى ان تفسيره في نحو قوله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
بالدلالة والارشاد ينافي تعلقه بالمشية وتفسيره بخلق الاهتداء كما هو
مذهب الاشاعرة ينافي ترتب المدح والثواب عليه اذ لا استحقاق المدح

والثواب والذم والعقاب فيما لا يستقل العبد فيه على زعم المعتزلة قوله لانه جعل
مقابلة الضلالة والضلالة عبارة عن الخيبة وعدم الوصول الى البغية فلو لم
يعتبر الوصول في مفهوم الهدى لم يتقابلا لجواز الاجتماع بينهما وفيه بحث اما
اولا فلان المذكور في مقابلة الضلالة هو الهدى اللازم بمعنى الاهتداء اما مجازا
او اشتراكا في التاج الهدى راه نمودن وراه يافتن وفي الصحاح هدى واهتدى
بمعنى وكلامنا في المتعدي ومقابلته الاضلال والاستدلال به اذ ربما يفسر
بالدلالة على ما يوصل الى البغية ضالا وما اجيب به من انه لا فرق بين المتعدي
واللازم في باب المطاوعة الا بان الاول تاثير والثاني تاثر فاذا اعتبر
الوصول في اللازم كان الايصال معتبرا في المتعدي ايضا كالضمير في قوله
لانه جعل راجع الى الهدى اللازم على طريقة الاستخدام فاسد لان التمسك
بالمطاوعة وجه مستقل لا حاجة الى ذكر المقابلة فان اعتبار الوصول في الاهتداء
مستغن عن الدليل على انا لا نسلم ان اهتدى مطاوع هدى بل هو من قبيل
امره فائتمر وعلمه فتعلم من ترتب فعل على فعل مغاير للاول كان معنى
هداه فاهتدى دله على الطريق الموصل فسلكه بدليل انه يقال هداه فلم يهتد واما
اما ثانيا فلانا لا نسلم ان الضلالة عبارة عن الخيبة وعدم الوصول بل هو
العدول عن الطريق الموصل الى البغية فيكون الهدى عبارة عن الدلالة
على الطريق الموصل نعم ان عدم الوصول الى البغية لازم للضلالة ويجوز ان
يكون اللازم اعم قوله قال الله تعالى لعلى هدى او في ضلال مبين ترك الاية
الثانية المذكورة في الكشاف اعني قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى
لعدم التصريح فيه بالمقابلة ولان الهدى في هذه الاية غير حاصل للمشترين
المذكورين فيمكن ان يقال لو دل المقابلة على اعتبار الوصول فيه لما وقع ههنا
مقابلا للضلالة واما توهم ان المقابل في الاية الاولى هو الضلال المبين لا مطلق

الضلال

الضلال فيحتمل ان يكون الضلال الغير المعاين وهو عدم الوصول مع الدلالة
داخلا تحت الهدى فمندفع بمعونة المقام اذ الغرض من الابهام المستفاد
من كلمة او في قوله انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال ابراز الكلام على طريق
الانصاف ليتقبل اليه السامع سمعه ويتفكر فيه ويعلم خطابته لعله يهتدي للحق
ويتبرا عن باطله وهذا ينافي ادخال الضلال تحت الهدى فعلم ان التوصيف
ليس للتقييد بل للتنبيه على ان ضلال المخاطب بين لا يحتاج الى دليل قوله
ولانه لا يقال مهدي الا لمن اهتدى يعني ان من حصل له الدلالة من غير
الاهتداء لا يقال له مهدي فعلم ان الايصال معتبر في مفهومه وقد افاد
بايراد الحصر دفع الاعتراضين الذين اوردا على الكشاف حيث قال و
يقال مهدي في موضع المدح كمهتدي من ان التمكن من الوصول ايضا
فضيلة يصح ان يمدح بها وانه اريد بالمهدي المنتفع بالهدى مجازا اما دفع
الاول فظاهر واما دفع الثاني فلانه لو كان استعماله لمن اهتدى مجازا وقد
افيد بالحصر انه لا يستعمل لغيره اصلا يلزم وجود مجاز لا حقيقة له وهو مستبعد جدا
وهذا القدر كاف في المطالب اللغوية واما منع الحصر المذكور فالظاهر من تتبع
موارد استعمال لفظ مهدي انه مكابرة نعم يرد على هذا الوجه انه لا يلزم من عدم
اطلاق المهدي الا على المهتدي ان يكون الوصول معتبرا في مفهوم الهدى
لجواز غلبة المشتق في فرد من مفهوم المشتق منه قوله واختصاصه بالمتقين
الى اخره يريد ان اختصاص الهدى باعتبار اختصاص ثمرته اعني الاهتداء
ويبنى هذا الوجه ان المراد بالمتقين الموصوفون بالتقوى قوله اولانه لا ينتفع
به يعني ان دلالته للناس مشروطة بالتامل فيه والمنتفع بالتامل ليس الا من
صقل العقل من مبداء التقليد والعناد ومخالفة الوهم وعاد الى الفطرة
السليمة التي اشير اليه بقوله عم كل مولود يولد على فطرة الاسلام واستعمله

فی تدبر الایات الافاقیة والانفسیة الدالة علی وجوده تعالی ووحدانیته وسایر
صفاته وفی النظر فی المعجزات الدالة علی صدق الانبیاء وفی تعرف النبوات
واما المصر علی التقلید والعناد والمعرض من النظر الصحیح الظالم علی نفسه فلا یزیده
الی الخسار والضلال ومبنی هذا الوجه تفسیر المتقین بالمشارفین علی التقوی
وان قوله تعالی هدی للناس مخصوص بما سوی المصرین علی التقلید والفساد
بدلیل الایات الواردة فی حق هؤلاء مثل قوله تعالی ختم الله علی قلوبهم وعلی
سمعهم وعلی ابصارهم وقوله تعالی وجعلنا من بین ایدیهم سدا ومن خلفهم
سدا فاغشیناهم فهم لا یبصرون وقوله تعالی فذکر ان نفعت الذکری والی غیر ذلک
والی کلا الوجهین یشیر فیما سیاتی بقوله وتخصیص الهدی بالمتقین باعتبار الغایة
وتسمیة المشارف للتقوی متقیا وللناظرین فی هذا الکتاب ههنا کلمات
بعیدة عن المرام لا یرضی به الطبع السلیم قوله بالتامل فیه ای فی معانیه المشتمل
علی الایات الافاقیة والانفسیة وفی نظمه الدال ببلاغته علی صدق مبلغه قوله
فانه کالغذاء الی آخره تعلیل للحصر المذکور فکما ان الغذاء الصالح للبدن الصحیح
یحفظ الصحة ویبلغه الی کمال نشوه شیئا فشیئا ویحیی به حیوة یلتذ به مدة بقائه
واذا کان البدن مریضا یضره ویهلکه کذلک القران للارواح اذا کانت صحیحة
باقیة علی الفطرة الاصلیة ناظرة نظرا صحیحا یحفظ صحتهم الروحانیة ویربیهم
شیئا فشیئا بالتدبر فیه والعمل به الی ان یبلغوا کمالهم الروحانی فیحیوا حیوة
طیبة ابد الابدین واذا کانت مریضة بالکفر منغمسة فی التقلید المشار الیه
بقوله علیه الصلوة والسلام ثم ابواه یهودانه او یمجسانه او ینصرانه فاقدة
للنظر الصحیح لا ینفعهم بل یضرهم ویهلکهم کما قال تعالی ولا یزید الظالمین الا
خسارا وقال واذا قرات القران جعلنا بینک وبین الذین لا یؤمنون
بالاخرة حجابا مستورا وجعلنا علی قلوبهم اکنة وفی اذانهم وقرا واذا ذکرت

ربک

كيته
ركب في القرآن وحده ما رادهم الا نفورا الا انه غذاء ودوائي فباعتبار دوائيته
يشفي عن الامراض الضعيفة وهي عند الكفر واليه اشير بقوله شفاء ورحمة
للمؤمنين قال المصنف في تفسيره وما هو في تقويم دينهم واصلاح نفوسهم
كالدواء الشافي للمريض لما لم ينفك عن تعيين المراد منه بدلالة السمع او العقل
فكان كله هدى وهذا مذهب الشافعية واما عند الحنفية فهدايتها انها تهدي
الى اعتقاد حقيقتها وتفويض علمها الى الله تعالى وقد مر مرارا **قوله** اسم فاعل من
قولهم وقاه وما يعني اشار الى ان فاءه واو وان لامه ياء ثم توهم تفاه فالتقي في
الصحاح اتقى اصله اوتقى على افتعل فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وابدلت
منها التاء وادغمت فلما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء من
نفس الحرف فجعلوا اتقى يتقي بفتح التاء فيهما ثم لم يجدوا له مثالا في كلامهم
يلحقونه فقالوا تقى يتقي مثل قضى يقضي والى ان التقي مطاوع وقى ولما كان
وقى متعديا الى مفعولين قال الله تعالى فوقهم الله شر ذلك اليوم كان اتقى
متعديا الى مفعول واحد لصيرورة فان المفعول الاول فاعلا قال تعالى
فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة وليس معنى المطاوع هو اللازم فان
المطاوعة هو التاثر ومفعول الاثر سواء كان متعديا او لازما والمطاوع في الحقيقة
هو المفعول به الذي صار فاعلا لكنهم سموا فعله المستند اليه مطاوعا مجازا وفي
قوله لمن يتقي نفسه عما يضره اشكال من وجهين حيث عداه الى المفعول
الاول بنفسه وهو لا يقتضيه وعداه الى المفعول الثاني بكلمة عن وهو متعد
اليه بنفسه ودفعه ان يقال انه ضمن يتقي معنى التقييد فعداه تعديته اشارة
الى ان الاتقاء وان لم يكن اختياريا باعتبار نفسه لانه بمعنى الانحطاط
فهو اختياري باعتبار التحصيل فيصح التكليف به فان المكلف به قد
يكون اختياريا باعتبار نفسه وذاته كالصلوة وقد يكون باعتبار تحصيله

كالايمان قوله وله ثلث مراتب باعتبار مراتب الضرر فانه اما العذاب المخلد او العذاب
المنقطع او عدم نيل الدرجات قوله وعليه قوله تعالى والزمهم كلمة التقوى اى
كلمة التوحيد التى بها يحصل التوقى من العذاب المخلد قوله مما يؤثم عن الايثام
لا من التاثيم فان معناه نسبة الاثم وايراد كلمة ما ليتضمن التجنب معنى النفى
فيفيد العموم قوله حتى الصغاير عند قوم متمسكين بما روى عن النبى صلعم
لا يبلغ العبد ان يكون من المتقين حتى يدع ما لا باس به حذرا مما باس به وذهب
بتنكير قوم الى ضعف هذا القول لان الانبياء لا شك فى تقويهم مع عدم تجنبهم عن
الصغاير عند اهل الحق فالمعتبر التجنب عن الكباير ومن المعلوم ان الاصرار
على الصغيرة كبيرة فيندرج فيها وهو المعنى قوله وهو المعنى لقوله فان آمن اهل
قوله اتقوا مع الايمان وترغيب الكفار اليها يدل على عدم ارادة المرتبة الاولى
والثالثة قوله وهو التقوى الحقيقى اى الكامل اذ لا مرتبة فوقه وليس فى مقابلته
المجازى حتى يحتاج الى ان يقال حصر التقوى الحقيقى فى المرتبة الثالثة مع
ان المتعارف يشمل غيره مبالغة قوله والمطابق لقوله تعالى اتقوا الله حق
تقاته الى آخره قال اهل التفسير لما نزلت هذه الآية شق ذلك عليهم فقالوا
يا رسول الله ومن يقوى على هذا فانزل الله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم
فنسخت هذه الآية قال مقاتل ليس فى آل عمران من المنسوخ الا هذه الآية كذا فى
معالم التنزيل فالظاهر ان كون الظاهر من الامر الوجوب ينافى ارادة المرتبة
الثالثة قوله وقد فسر الى آخره وقيل عنى به المؤمنون وقيل عنى به الخائفون
عن عقوبته الراجون رحمته وقال بعض المتقدمين معنى هدى للمتقين وقيله
للمتقين اليه عن الاغيار واشار بقوله وقد فسر الى انه غير مرضى اذ لا قرينة
للتخصيص وانما لم يتعرض لبيان انه كيف يكون هدى للمتقين والحال
مهتدون لانه قد تبين فى قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم بما لا مزيد عليه

فائدة

كما عادته تكرار قوله واعلم ان الاية الى آخره لما مر كان بيان وجه اعراب كل كلمة في
نفسها وهذا بيان وجوه اعراب مجموع الاية باعتبار انتظام جملها وتركيبها فان
ذكر فيه بيان وجه اعراب كلمة قد مر ذكرها نحو قوله ولا متقين خبره وهي حال فهو
استطرادي لبيان حال الجملة قوله على انه اسم للقران الى آخره خصص البيان بهذه
التفاسير الثلثة اذ لو جعل مقسما به او واقعا على سبيل التعديد كان منقطعا عما بعده
وان جعل اسما لله تعالى يحتاج تعلقه بما بعده الى تقدير المضاف والكلام في بيان
نظم الاية من غير تكلف قوله وان كان اخص من المؤلف مطلقا فان المؤلف
كما يكون الكتاب بالمشار اليه يكون غيره من شعر وخطبة ورسالة قوله والاصل
ان الاخص لا يحمل على الاعم لا لما توهم انه يستلزم الكذب لان الحمل لا يستلزم
الحصر حتى يلزم ذلك والا لما حمل العام على الخاص ولانه لو استلزم ذلك لامتنع
الحمل مع ان عبارة المص دالة على جوازه الا انه خلاف الاصل بل لان الاخص
ذات متاصلة ينتزع منه العام فالايق حمل ما هو تبع في الوجود على ما هو متاصل
فيه كما يشهد به الفطرة السليمة قوله لان المراد به المؤلف الكامل الى آخره وذلك
لان ايراد تلك الحروف للتحدي ولا تحدي الا بالمؤلف المخصوص وح يكون مساويا
لذلك الكتاب في الصدق وان كان اعم من حيث المفهوم فيكون الحمل الا ان
على الناطق ولم يرض بجعل ذلك الكتاب مبتدا والم خبره مقدم عليه لان المطلوب
ان المؤلف من هذه الحروف ذلك الكتاب الموعود انزاله لا ان ذلك الكتاب
مؤلف من هذه الحروف قوله والكتاب صفة ذلك عطف على قوله وذلك خبره
قوله وان يكون الم خبر مبتدا محذوف اي هذا الم او المتحدي به مؤلف منه
هذه الحروف قوله والكتاب صفة على التقديرين قوله لانها نقيضها ولازمة آه
لان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق ولا التبرئة للمبالغة
في النفي اذ معناها نفي الجنس فلما توغلتا في الطرفين اعني النفي والاثبات

قوله

ثم ههنا فاعلمت عملها فهو من حمل الضد على الضد من وجه وحمل النظير على النظير
من آخر وفي قراءة ابي الشعثاء الى آخره والفرق بين القرائتين ان الاولى
توجب الاستغراق لان نفي الجنس يستلزم نفي جميع الافراد قطعا والثانية
تجوزه لان نفي الفرد المبهم الذي هو مدلول النكرة يجوز ان يكون باعتبار
ماهيته فيفيد الاستغراق ويجوز ان يكون باعتبار الوحدة فلا يفيد ولذا يقال
لا رجل في الدار بل رجلان قوله وفيه خبره اي كلمة فيه خبر ريب كما يدل
عليه السياق فان الكلام في ريب والسياق اعني قوله او صفته وفي الارجاع
المذكور اشارة الى ان لا من نواسخ المبتدا والخبر قوله ولم يقدم كما قدم
الى آخره اي اورد الكلام على اسلوب تاخير الخبر ولم يورد على اسلوب تقديمه
بان يقال لا ريب فيه فهو تاخير على نية التقديم فلا يقتضي بقاء لا التبرئة
بحالها بعد اعتبار التقديم والمقصد بيان التفاوت بين الاسلوبين كما هو
مقتضى البلاغة فلا يرد ما توهم من انه لا مجال لتقدم الخبر ههنا فان ذلك
انما هو اذا كان التاخير على نية التقديم على ان وجوب التكرير مما خالف فيه
ابو العباس على ما في الرضي قوله لانه لم يقصد الى آخره يعني لو قدم لافاد ان
الريب ثابت في كتاب آخر لا في هذا الكتاب وهو لم يقصد في هذا المقام
اذ لم يكن منازعة في ذلك سواء استقام او لم يستقم كما قصد في قوله لا فيها
غول نفي الغول عن خمور الجنة واثباتها في خمور الدنيا قوله او صفته عطف
على خبره قوله وللمتقين خبره اي خبر ريب كما مر قوله او الخبر محذوف
عطف على قوله وفيه خبره لا على قوله وللمتقين على ما وهم قوله على ان فيه
في خبر هدى متعلق بقوله محذوف قوله على معنى انه الكتاب الى آخره يعني
ان حصر الجنس باعتبار كماله كان ما عداه لنقصانه بالنسبة اليه ملتحق بالعدم

لانه اذا كان معمولا
بين لا التبرئة واسمها
وجب التكرير ولا تكرير ههنا

كما يقال

كما يقال زيد هو الرجل قوله والاولى ان يقال الى آخره لانه ادخل في البلاغة
لاشتماله على ما هو مدارها ومنبعها من رعاية جانب المعنى وجزالته واعتبار
الدلالات العقلية والارتباطات وفيما عداه من الوجوه ادعى جانب
الالفاظ وانتظامها على وجه الصحة مع سداد المعنى في الجملة قوله متناسقة
الى آخره اي منتظمة بعضها ببعض وقوله تقرر اللاحقة منها السابقة بيان
لجهة التناسق اي كل واحدة من هذه الجمل الثلث موكدة معنى لما اتصلت به
لفظا قوله ولذلك اي لتقرير اللاحقة السابقة لم يدخل العاطف فيها لكون
اللاحقة بمنزلة التاكيد للسابقة قوله فالم جملة محذوف المبتداء او الخبر
سواء قدر بالمولف من هذه الحروف وجعل اسما للسورة والقران والدلالة
المذكورة متحققة على التقادير الثلثة كما مر قوله بانه الكتاب المنعوت بغاية
الكمال اي في نظمه ومعناه بحيث لا يستحق غيره ان يسمى كتابا وفي ذلك تقرير
لجهة التحدي فانه الحقيق بان يتحدى به قوله بما يقدر له مبتدا اي هو هدى
يوكد كونه حقا اذ كونه هاديا الى الحق بحيث صار كانه نفس الهدى دليل واضح
على كونه حقا لا يحوم الشك حوله او تستتبع السابقة منها اللاحقة عطف على قوله
قوله تقرر اللاحقة وترك العاطف ح لان اللاحقة بدل عن السابقة بدل
الاشتمال لكون السابقة كغير الوافية لدلالتها على مضمون اللاحقة التزاما مع
ان المقام يقتضي الاعتناء بشانه لكونه مدلولا ونتيجة بخلاف اللاحقة
فانها وافية له لدلالتها عليه قصدا او علم دخول مفهوم اللاحقة في مفهوم السابقة
مع ان بينهما من الملابسة والملازمة كما في قول الشاعر ارحل لا تقيمن عندنا
فوازنه وزان حسنها في الحسنى الدار حسنها ولا يتوهم ان القول بالابدال
يستلزم ان يكون المبدل منه غير مقصود لان ذلك في المفردات دون الجمل
قوله استتباع الدليل للمدلول الاولى وليس الى اذ الاعجاز معلول كونه

بالنا حد الكمال والثاني والثالث دليلان لمبيان وللاشارة الى الاختلاف
تفاتن في العبارة فاورد في الاول استنتج وفي الثاني استلزم قوله ففي الاولى
الحذف اي الايجاز الحاصل بحذف المبتدا او الخبر والرمز الى المقصد وهو كون
القران وحيا من الله تعالى مع التعليل اي بيان علته وهو الاعجاز قوله في صحة
التعريف اي النفي منه ثم المستفادة من التعريف المسند الدال على الحصر المفيد
كماله وجلالة قدره واما التعريف ذلك فانما يفيد النفي منه لو اريد من البعد المستفاد منه
بعد الدرجة والمص لم يحمل على ذلك كما مر قوله تاخير الظرف اعني فيه والايهام الباطل
هو ايهام الريب في كتب بعد المستفاد من الحصر على تقدير تقديم الظرف قوله
وفي الرابعة الحذف الى اخره اي حذف المبتدا قوله وتخصيص الهدى بالمتقين
باعتبار الغاية اي غاية الهدى وهو الاهتداء وهذا ناظر الى قوله واختصاصه
بالمتقين لانهم المهتدون الى اخره قوله وتسمية المشارف عطف على تخصيص
داخل تحت نكتة الجملة الرابعة وهذا ناظر الى قوله او لانه لا ينتفع بالتامل فيه الا من
صقل العقل الى اخره والقول بان التسمية مجرور عطف على الغاية وان قوله
وتخصيص الهدى كلام مستانف لبيان اختصاص الهدى بالمتقين وتعلق
الهدى بهم مع انه تحصيل الحاصل توهم لا يكاد يتفوه به عاقل قوله ايجازا وتفخيما
لشانه اي المشارف فانه لو قيل هدى للصائرين الى الهدى فات الايجاز والتفخيم
الذي حصل من تسمية المشارف بالمتقي فقوله ايجازا متعلق بالتسمية
وتعلقه بالتخصيص توهم اذ لو ترك التخصيص بالمتقين بقيل هدى للناس
وليس فيه فوت الايجاز قوله اما موصول بالمتقين اي موصول به من حيث
المعنى بان يكون صفة له حقيقة سواء كان من حيث اللفظ ايضا او لا كما في
صورة المدح بتقدير اعني او هم فانه صفة مقطوعة لافادة المدح من حيث ان
تغيير المالوف يدل على زيادة ترغيب في استماعه ومزيد اهتمام بشانه وما ذلك

الا لقصد

الا القصد معنى علم المعاني ويتعين بمعونة المقام بخلاف ما اذا جعل مستانفا
فانه ليس تابعا حقيقة كالمخصوص بالمدح والسر فيه ان الصفة اذا قطعت لم تتغير
بحسب المعنى ما قصد بها على موصوفها واما المستانف فقد قصد الاخبار عنه
بما بعده لا انبائه لما قبله وان فهم ذلك ضمنا فليس هو جاريا عليه في المعنى
حقيقة بل هو كالجاري عليه كذلك قوله ان فسر التقوى بترك ما لا ينبغي الى آخره
اعترض عليه بان ترك ما لا ينبغي كلها يستلزم الاتيان بالطاعة لان ترك
الطاعة مما لا ينبغي فلا يكون الصفة معتدة غير فائدة الموصوف حتى يكون مقيدة
واجيب بان المراد بما لا ينبغي كما هو المتبادر ما تعلق به صريح النهي وترك المامور
به منهي عنه ضمنا وبان مبنى كلامه على ان ما لا ينبغي فعل المنهي عنه وان الترك
ليس بفعل فانه عبارة عن عدم الاتيان وفي كلا الجوابين نظر اما في الاول
فلان الكفر تعلق به صريح النهي فيكون داخلا فيما لا ينبغي وتركه يستلزم الايمان
اذ لا واسطة بين الكفر والايمان على المختار بناء على انه عدم الايمان عمن شانه الايمان
واما في الثاني فلانه يستلزم ان لا يكون ترك الكفر مع كونه افحش ما لا ينبغي معتبرا
في التقوى فالصواب ان يقال ان ترك ما لا ينبغي وان استلزم اتيان ما ينبغي
من حيث التحقق الا انه ليس عينه من حيث المفهوم فان نظر الى نفس مفهوم
التقوى وفسر بمجرد الاجتناب كانت الصفة مقيدة مفيدة غير ما افاده موصوفها
لكونها خارجة عن مفهومه وان نظر الى الاستلزام وفسر التقوى بفعل الطاعات
وترك السيئات كانت كاشفة ولعله لاجل هذا اختلف التعبير عنه فقال ابن
عباس المتقي من يتقي الشرك والكبائر والفواحش وقال عمر بن عبد
العزيز التقوى ترك ما حرم الله واداء ما فرض الله ثم اعلم ان الوجوه المذكورة
في الموصول مبني على ما هو المختار عند المص في تفسير المتقين وهو المعنى الشرعي
اعني من يتقي نفسه عما يضره في الآخرة من غير تخصيص بمرتبة من المراتب

المذكورة قوله مترتبة عليه ترتب التحلية اي التزين على التجلية بالجيم او الخاء
المعجمة قوله والتصوير على التصقيل فكما ان من اراد ان يصور شيئا وينقشه
فلابد له من ان يصقله ويزيل عنه الصدا اه وكذلك تخلية النفس عن الاخلاق
الذميمة متقدمة على تحليتها بالشمائل الكريمة قوله او موضحة اي كاشفة ومبينة
لمفهومه سوى كما في الجسم الطويل العريض العميق فاحتيج الى تعميم التقوى وتعميم
الصفات المذكورة ليحصل المساواة قوله لاشتماله على ما هو الى اخره فهي كاشفة
لموصوفها على وجه لطيف مشتمل على فوائد الاولى ان الحسنات اصل بالنسبة
الى ترك السيات وان واحد منها وهي الصلوة وتستتبع ترك السيات الثانية
انقسام الحسنات الى قلبية وقالبية ومالية الثالثة التنبيه بترتيب ذكرها على
تفاضلها الرابعة انه اقتصر من القلبية الايمان ومن الاخريين على الصلوة و
الزكوة ايماء الى انها اصول وما عداها منطوية تحتها وتضمين الاشارة الى جميع تلك
الفوائد قوله لاشتماله الى قوله والتجنب عن المعاصي كما لا يخفى قوله او مسوقة
للمدح غير الاسلوب في المادحة لقلتها كما يقال في النحو وقد تحذف للمدح الثناء قوله وتخصيص
الايمان الى اخره يعني وجه تخصيص هذه الامور من بين صفات المتقين اظهار
شرافتها والفرق بين الكاشفة والمادحة انه يحتاج الاولى الى تعميم الصفات
بفصل الحسنات وترك السيات والى ان المخاطب غير عارف لمفهوم المتقي
بخلاف الثانية فان لا حاجة فيها الى التعميم والمخاطب يجب ان يكون عارفا به
قوله او على انه مدح الى اخره عطف على قوله على انه صفة فهو ايضا داخل تحت
كونه موصولا وقد عرفت وجهه والفرق بين المدح صفة والمدح اختصاصا ان
الوصف في الاول صفة اصل والمدح تبع له في الثاني بالاصل وان المقصد [margin: العكس]
الاصلي من الاول اظهار كمال الممدوح والاستلذاذ بذكره وربما افيد بتخصيص
بعض صفاته بالذكر تنبيها على ان الذكر الصفة المذكورة اشرف من سائر صفاته

وفي الثاني

وفي الثاني اظهار ان تلك الصفة احق باستقلال المدح من باقي صفاته الكاملة
اما مطلقا او بحسب تلك المقام كذا قال الطيبي قوله فيكون الوقف على المتقين
تاما لان المستانف كلام مستقل وان كان مرتبطا بما قبله ارتباطا معنويا
مانع الصلوصه ان يعطف عليه قوله ان الذين كفروا كما سيجيء بخلاف ما اذا
كانت مسوقة للمدح فانه على هذا حسن غير تام لان التام هو الوقف على مستقل
يكون ما بعده ايضا مستقلا والحسن هو الوقف على مستقل سواء استقل ما بعده
او لا ولما كان المخصوص بالمدح تابعا حقيقة لم يكن مستقلا وقد نبهوا على ذلك بالالتزام
بالتزام حذف الفعل والمبتدا ليكون في صورة متعلق بما قبله قوله والايمان
في اللغة التصديق لا كما توهم البعض من عبارة الكشاف فانه في اللغة جعل الغير
آمنا ثم نقل في الشرع الى معنى التصديق بعلاقة الامن من التكذيب والمخالفة
ثم في التصديق اما مجاز لغوي كما يقتضيه ظاهر عبارة الكشاف فعلى هذا قوله
كان المصدق امن الى آخره بيان العلاقة واما حقيقة لغوية كما يشعر به كلام
الاساس وقوله كان المصدق الى آخره بيان للمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ
منه كما هو دابه في تحقيق الاشتقاق وهو الاظهر من العبارة والاوفق للاستعمال
لتبادر التصديق منه بلا قرينة قوله ماخوذ من الامن في التاج الامن بالتسكين
والامان والامانة ايمن شدن فح تعديته بالهمزة الى مفعول واحد في الصحاح
فقد امنت فانا آمن وآمنت غيري وفي الكشاف انه متعد بنفسه والهمزة
يعدي الى مفعولين يقال امنته وآمنته غيري فعلى الاول قوله امن المصدق من
باب الافعال وعلى الثاني من الامن لتعديته الى المفعول الثاني بحرف الجر
قوله وتعديته بالباء الى آخره يعني ان متعدي الى المفعول الاول بنفسه
فمجيئه في الاستعمال متعديا بالباء بتضمين معنى الاعتراف وليس المعنى ان
تعديته ههنا باعتبار التضمين والا لزم التكرار في قوله وكلا الوجهين حسن وقد

يعدى باللام متضمن معنى الاذعان والتضمين ان يقصد بلفظ فعل معناه
الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يدل عليه بذكر شيء من متعلقات الاخر او بحذف
متعلقات الاول كان يكون المذكور متعديا بالحرف الجر فيعدى بنفسه بتضمين فعل
متعدي بنفسه من غير الحذف والكناية بل يفهم معنى المذكور صريحا ومعنى المتروك
التزاما من المتعلق وفايدة التضمين ههنا اعطاء مجموع المعنيين بلفظ واحد اشارة
الى ان التصديق لا يعتبر ما لم يقترن به الاعتراف والاقرار قوله وقد يطلق
بمعنى الوثوق اشار بقد الى ان استعمال الايمان بمعنى الوثوق قليل بالنسبة
الى التصديق لا انه مجاز فيه لانه عد في الاساس من الحقيقة قوله لان الواثق
صار ذا امن الى آخره فالهمزة ح للصيرورة لا للتعدية قوله ومنه ما امنت
ان اجد صحابة اي ما وثقت ان اظفر برفقة يقوله مادي السفر اذا تأخر
معتذرا بانه ك في الصحاح الصحابة بالفتح الاصحاب وهو في الاصل مصدر وورد
بالكسر ايضا قوله وكلا الوجهين حسن اي كونه بمعنى التصديق والتعدية بالباء
بتضمين معنى الاعتراف وكونه بمعنى الوثوق والتعدية اصالة قوله فالتصديق
الى آخره اي عند المحققين في شرح المقاصد وحاشية الكشاف والمشهور
ان المراد بما علم بالضرورة انه من الدين ان يكون كونه من الدين مشتهرا
بين الخاصة والعامة سواء كان الحكم في نفسه ضروريا او استدلاليا لكن يلزم
على هذا ان لا يكون انكار الحكم القطعي الغير المشتهر كفرا والاوجه ما كتبه
العلامة التفتازاني في حاشية شرح العقايد النسفية من ان المراد ما علم بطريق
اليقين فخرج ما ثبت بالظن كالاحكام الثابتة بخبر الاحاد والقياس فانه لا
يجب التصديق ويمكن حمل تلك العبارة على هذا المعنى بان يراد بالخاصة
المجتهدون وبالعامة ما عداهم من العلماء قوله فمن اخل بالاعتقاد الى آخره
تفريع على كون كل واحد من الامور الثلثة معتبرا في الايمان فلابد من اعتبار الوحدة

في كل واحد

٢٢

فی کل واحد من المتفرعات لیظهر ان بانتفاء کل واحد منها بانفراده لا یسمی مومنا شرعا الا انه اکتفی فی الاخیرین بذکره فی الاول فاندفع ما قیل ان من اخل بالاعتقاد والعمل فهو منافق ایضا فلا یصح قوله وحده اذ لیس المقصود هنا استیفاء اقسام المنافق بل بیان فایده اعتبار الثلثة فی مسمی الایمان وحمل الاخیرین علی الاطلاق وان صح فی الثانی لا یصح فی الثالث لان المخل بالعمل والاعتقاد لا یسمی فاسقا شرعا کما صرح به السید فی شرح المواقف ولانه کافر عند الکل فلا یصح التفصیل المذکور بقوله کافر عند الخوارج خارج عن الایمان الی آخره ومن اخل بالاقرار ای ترکه مع التمکن منه فهو کافر

قوله م

بمعنی الکافر المجاهر والا فالمنافق کافر بلا نزاع قوله وخارج ای بین الفرق الثلثة متعلق بالاخیر لان التفصیل الآتی واقع فیه قوله کافر عند الخوارج الی آخره ترک بیان حاله عند المحدثین اشارة الی انهم یحکمون بمجرد فسقه ولا یحکمون بخروجه عن الایمان فیقطعون بدخوله فی الجنة وعدم خلوده فی النار وعلیه اشکال ظاهر وهو انه کیف لا ینتفی الشیء اعنی الایمان مع انتفاء رکنه اعنی الاعمال وکیف یدخل الجنة من لم یتصف بالایمان وجوابه ان الایمان یطلق علی ما هو الاصل والاساس فی دخول الجنة وهو التصدیق وحده او مع الاقرار وعلی ما هو الکامل المنجی وهو التصدیق مع الاقرار والعمل الی ما اشیر الیه بقوله تعالی انما المومنون الذین اذا ذکر الله وجلت قلوبهم الی قوله اولئک هم المومنون حقا وموضع الخلاف ان مطلق الاسم للاول ام للثانی کذا فی شرح المقاصد وانما حکم الخوارج بکفر تارک العمل بناء علی ان الکفر عندهم عدم الایمان عما من شانه الایمان واذا انتفی الایمان تحقق الکفر قوله غیر داخل فی الکفر عند المعتزلة لانهم یعتبرون الکفر بانکار ما جاء به النبی صلی الله علیه وسلم فتارک العمل المصدق المقر لا یکون مومنا ولا کافرا قوله انه اضاف الایمان الی آخره

الاضافة المذكورة دلت على انه صفة القلب واما انه التصديق لا صفة اخرى من
الصفات النفسانية فبنا لاتفاق بين الفرق المذكورة ثم الاستدلال على
تلك الاضافة يتعاضد الادلة من الايات والاحاديث المشتملة على نسبة الايمان
الى القلب بحيث لا انكار يحصى فاحتمال كل واحد للتاويل بان يقال يحتمل ان
يكون الاضافة اليه باعتبار كونه محل الركن الاعظم ونحو ذلك لا يضر في الاستدلال
كما ان احتمال كل واحد من المخبرين احتمال الكذب لا ينافي افادة الخبر المتواتر
العلم على ان المطلب ظني لانه بيان ما وضع له لفظ الايمان في الشرع بكيفيه
الاستدلال بالظن قوله وعطف عليه العمل الى اخره عطف على صفاته استدلال
على عدم دخول العمل في الايمان اذ الجزء لا يعطف على الكل مطردا قوله
وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فان تعلق الحكم بشيء موصوف
بصفة يدل على حصول تلك الصفة حال التعلق نص عليه سيبويه ولذا
قيل في نحو من قتل قتيلا انه مجاز باعتبار الاول قوله يا ايها الذين امنوا
كتب عليكم القصاص الى اخره فان وجوب القصاص على المؤمنين في
القتلى يدل على حصول تلك الصفة حال التعلق نص عليه سيبويه ولذا
تحقيق مجامعة الايمان مع القتل قوله الذين امنوا فانه يدل بطريق المفهوم
على ان الايمان قد يلبس بالعلم قوله لانه اقرب الى الاصل اذ لا فرق بينهما
الا باعتبار خصوصية التعلق قوله وهو متعين الارادة اذا حمل على معنى الشرعي
وكان بالغيب صلة ليؤمنون فلا ينافي ما سبق من قوله وكلا الوجهين حسن
في قوله يؤمنون بالغيب وفيه اشارة الى انه اذا وقع في القران لفظ يصح حمله
على المعنى اللغوي والشرعي يتعين حمله على المعنى الشرعي قوله اذا المتعدي
بالباء هو التصديق اي لا المجموع ولذا قالوا ان النزاع في لفظ الايمان اذا
لم يكن موصولا بالباء كما في النصوص السابقة قوله ثم اختلف الى اخره بعد الاتفاق
اي

على ان

على ان لفظ الايمان في الشرع حقيقة للتصديق وحده ولهذا كان النبي عم
ومن بعده يأمرون بالتصديق وقبول الاحكام ويكتفون في حق الحكم بايمان من
امن واجراء الاحكام الدنيوية بما يدل على ذلك وهو الاقرار وقع الاختلاف
بينهم في ان مناط الاحكام الاخروية وما يترتب النجاة عليه مجرد هذا المعنى ام مع
الاقرار فذهب بعضهم كالاشعري ومن تبعه الى ان مجرد هذا المعنى كاف لانه
المقصود والاقرار انما هو ليعلم وجوده فانه امر مبطن وليجري عليه الاحكام فمن
صدق بقلبه وترك الاقرار مع تمكنه منه كان مومنا شرعا وفيما بينه وبين الله
ويكون مقره الجنة وذهب بعضهم كابي حنيفة ومن تبعه الى ان الاقرار ايضا لابد منه
فالمصدق المذكور لا يكون مومنا ايمانا ما يترتب عليه الاحكام الاخروية فحاصل
الخلاف انه بعد كون المصدق وحده مومنا شرعا هل يكفي هذا المعنى في
الاحكام الاخروية ام لا ويجوز ان يكون حكم الشرع مخالفا لما فيما بينه وبين الله كا
لصلوة مع الرياء اذا اشتمل على جميع الاركان صلوة شرعي ولا يترتب
عليه الاحكام الاخروية قال الامام في الاحياء في هذا ثلث مباحث بحث عن موضوع
اللفظين اي الايمان والاسلام في اللغة وبحث عن المراد بهما في اطلاق الشرع
وبحث عن حكمهما في الدنيا والآخرة الى ان قال الحكم الاخروي للايمان هو
الاخراج من النار وقد اختلفوا في ان هذا الحكم على ماذا يترتب وعبروا عنه
ماذا فمن قايل يقول انه مجرد العقد ومن قايل يقول انه عقد بالقلب وشهادة
باللسان ومن قايل يزيد ثالثا وهو العمل بالاركان قوله لانه المقصود وذلك
لان للايمان وجودا عينيا به يترتب عليه اثاره وهو النور الحاصل للقلب
بسبب ارتفاع الحجاب بينه وبين الحق ووجودا ذهنيا وهو ملاحظة ذلك
النور ووجودا لفظيا وهو شهادة ان لا اله الا الله محمد الرسول الله والوجود العيني
هو الاصل وباقي الوجودات فرع وتابع كذا قال النيشابوري لكن يرد عليه

بما ان ال

ان من جعل الشهادة ركنا يقول كلمة الشهادة ليست اخبارا عن القلب بل هو انشاء
عقد وابتداء شهادة والتزام كذا في الاحياء قوله للمتمكن منه وهو من يساعده
الآلة مع الوقت ثم بعد ذلك اذ لا نزاع في ايمان من صدق بقلبه ولم يتمكن
من الاقرار لضيق الوقت او عدم مساعدة الآلة قوله ذم للمعاند اي من لم
يعلم الحق ولا يعترف به والجاهل من لا يعلمه قال الله تعالى ومنهم اميون لا يعلمون
الكتاب الا اماني وان هم الا يظنون فذمهم بعدم العلم وقال في اخبار اليهود
فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون فكرر الويل عليهم قوله
ان يجعل الذم للانكار اي الانكار اللساني ولا شك انه علامة التكذيب
او للانكار القلبي الذي هو التكذيب في الحقيقة منع حصول التصديق للمعاند
فانه ضد الانكار انما الحاصل له المعرفة التي ضد النكارة والجهالة وتفصيله
في الكلام قوله مصدر وصف به اي الذات ثم اقيم مقامه كالشهادة اقيم
مقام الشاهد قوله والعرب تسمي المطمئن من الارض غيبا تقول وقعنا في
غيبة وغيابة اي هبطة من الارض الى آخره اشارة الى انه يستعمل في الامكنة
والمطمئن روي بكسر الهمزة على انه اسم فاعل والاسناد مجازي وبفتحها اسم
مكان والخمصة بفتح الخاء المعجمة الحفرة في موضع الكلية وهي في الاصل الجوعة
يسمى بها الحفرة المذكورة لانه يعلم منه جوع الحيوان وشبعه فقوله التي تلي الكلية
صفة كاشفة قوله او فيعل مخفف بحذف احد اليائين كقيل كان اصله
قيلا بالتشديد وهو الملك دون الملك الاعظم من ملوك حمير كانه الذي له قول
اي ينفذ قوله قوله والمراد به سواء كان مصدرا او فيعلا قوله الذي لا يدركه
الحس اي الحواس الظاهرة والمراد ببديهة العقل ما يدرك به بطريق الضرورة
اما بمجرد التوجه او بانضمام امر آخر سوى الحس الظاهر لما ان المشايخ جعلوا
اسباب العلم ثلثة الحس الظاهر والعقل والخبر الصادق وادرجوا ما عدا الحس في

العقل

العقل وهو المراد بقوله تعالى وعنده مفاتح الغيب اي خزائنه جمع مفتح بفتح
الميم وهو المخزن او ما يتوصل به الى المغيبات مستعار من المفاتح التي جمع مفتح
بالكسر وهو المفتاح والمعنى انه المتوصل الى المغيبات المحيطة علمه بها والحصر
المستفاد من التقديم الظرف دليل على ان المراد به الغيب الذي لا دليل عليه وحمله
على ان المراد تخصيص مطلق الغيب به وان غيره انما يعلم باعلامه مما يأباه
سوق الآية فان المناسب للمقام نفي العلم بالغيب عما سواه تعالى مطلقا قوله
نصب عليه دليل عقلي او نقلي قوله وهو المراد به في الآية اما اذا حمل الايمان
على المعنى الشرعي فلان متعلقه اعني ما جاء النبي عليه الصلوة والسلام ليس الا
القسم الثاني واما اذا حمل على المعنى اللغوي فللقرينة العقلية اذ لا يمكن التصديق
بما لا طريق اليه والايمان بالقسم الاول باعتبار انه لا يعلم الا الله تعم داخل في
القسم الثاني اذ نصب عليه بهذا الاعتبار دليل نقلي قوله هذا اي كون المراد به
الامر الخفي قوله او عن المومن به عطف على الضمير المجرور في عنكم باعادة الجار
او المجموع على المجموع وهو الرسول صلعم او كلما جاء به ومعنى الغيبة عنه عدم مشاهدته
الوحي المتضمن له قوله لما روي ان ابن عباس مسعود الى آخره اول الحديث
على ما رواه محي السنة في تفسيره قال عبد الرحمن بن يزيد كنا عند عبد الله
ابن مسعود فذكرنا اصحاب محمد صلعم وما سبقوا به فقال عبد الله ان امر محمد عم
كان بينا لمن رآه والذي لا اله غيره الحديث واسقط المص لان الاستدلال
حاصل بالتتمة اذ صيغة التفصيل تنادي على ان قوله بغيب ليس صلة بالتتمة
للايمان والا لما يعطي غائبين عنكم ولا بمعنى القلب اذ لا يتحقق المفضل عليه
فمن قال ان المص اخل بترك صدر الحديث فقد اخطأ قوله فالباء
الى آخره وايضا يحتاج في الاول الى التضمين وعلى الثاني الى التقدير بخلاف
الثالث قوله وعلى الثاني اي الحالية المشتملة على الوجهين قوله اي

يعدلون اركانها الى آخره ذكر يقيمون الصلوة اربعة معان بني على الاولين استعارة
تبعية وعلى الاخيرين مجاز مرسل قوله من اقام العود القيام في اللغة الانتصاب
فمعنى اقام الشيء جعله قايما اي منتصبا ثم قيل اقام العود اذا قومه اي سواه
وازال اعوجاجه فصار قويما يشبه القايم ثم استعير الاقامة من التسوية
الاجسام التي صارت حقيقة فيها للتسوية في المعاني كتعديل اركان
الصلوة على ما هو حقها وانما لم يجعل استعارتها من تحصيل القيام في الاجسام بل
من تسويتها رعاية لزيادة المناسبة بين المعاني فعلى هذا قوله من اقام العود
انه مستعار من اقام العود وقيل الاقامة بمعنى التسوية حقيقة في الاعيان
والمعاني بل التقويم في المعاني نحو الدين والراي والمذهب اكثر فلا حاجة
الى الاستعارة فعلى هذا معناه انه من باب اقام العود قوله من قامت السوق
الى آخره نفاق السوق كانتصاب الشخص في حسن الحال والظهور التام فاستعمل
القيام فيه والاقامة في انفاقها ثم استعير منه للمداومة على الشيء فان كلا من
الانفاق والمداومة يجعل متعلقه مرغوبا فيه متوجها اليه وقد اورد عليه ان هذه
المشابهة خفية جدا وايضا اقام السوق مجاز فالتجوز عنه ضعيف ودفع الاول
بان الحمل على المجاز المرسل بعلاقة اللزوم فان الانفاق يستلزم المداومة عادة
وانت تعلم ان هذا الحمل على التقدير صحته خلاف ما في الكتاب والثاني بانه صار حقيقة له
الحقيقة قوله اقامت غزالة الى آخره غزالة اسم امراة شبيب الخارجي لما قتله
الحجاج خرجت عليه وحاربته سنة كاملة قوله سوق الضراب اي سوق المضاربة
بالسوق على التشبيه والتخييل والعراقان كوفة وبصرة والتمشيط كناية عن الاتمام كانه
شد بالقماط وغزل جانباه قوله فاذا حوفظ عليها اي وظب عليها يقال هو
محافظ على سبحة الضحى اي مواظب عليها قوله او تشمرون لادايها الى آخره ولم يسودوا
كالمنافقين الذين اذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالى قوله من قولهم قام بالامر حقيقة قام

بدر
حوفظ
[illegible]

متلبسا

متلبس بالامر والقيام به يدل على الاعتناء بشانه ويلزمه التشمر والتجلد فاطلق
القيام على لازمه وفي عطف اقامه عليه وجعل معناهما واحدا اشارة الى ان
الاقامة اذا كانت ماخوذة مما ذكر وان كان معناها على قياس التعدية جعل الامر
متجلدا او متشمرا الا ان المراد كون الفاعل متشمرا في ذلك الامر فتوصيفه بالتشمر
مجازي توصيف بوصف فاعلها كما في قامت الحرب على ساقها اذا اشتدت و
التحمت كانها شمرت لسلب الارواح وتخريب الابدان والمراد قامت اهل
الحرب فمعنى يقيمون الصلوة يجعلون الصلوة متشمرة والمراد يتشمرون لادائها
واسناده الى الصلوة للمبالغة كما في جد جده ويمكن لك ان تقول ان العطف اشارة
الى ان الباء في قام بالامر للتعدية فالمستعمل بمعنى التجلد والاجتهاد هو الاقامة
في الحقيقة لان قولهم في ضده قعد عن الامر وتقاعد عنه يبطاء والبطء القيام
يناسب التشمر لا الاقامة كما ان القعود يلايم الكسل لا الاقعاد ولان القول
اقامه من باب الحذف والايصال والاصل اقام به على ان الهمزة للصيرورة
فيكون معنى قام به واقام به كاقام متلبسا به لانه ارتكاب لمخالفة الظاهر من غير قرينة
دالة عليه وضرورة داعية اليه من ان الحذف والايصال لا يجوز في مقام
لا امن من اللبس **قوله** او يؤدونها الى آخره في اختيار يقيمون الصلوة على
يصلون اشارة الى انهم يراعونها حق الرعاية ليتحقق الاداء اعني تسليم الواجب
والخروج عن عهدته **قوله** عبر عن الاداء اي عبر عن الاداء والذي هو متعلق بالصلوة
من غير ان يكون الصلوة داخلة في مفهومه ولذا ترك ذكرها بالاقامة التي هي
تحصيل القيام لكونه ركنا انما عبر عن تحصيل الكل بلفظ تحصيل الجزء اعني
القنوت والركوع والسجود والتسبيح فيكون معنى يقيمون يؤدون والصلوة مفعولا
من غير حاجة الى التجريد او الى جعل الصلوة مفعولا مطلقا انما يحتاج الى ذلك
لو كان الصلوة داخلا في مفهوم المعبر عنه **قوله** والى الحقيقة اي الى كونه حقيقة

اقرب لكونه مجازا مشهورا او الى حقيقة اقام وهو جعل الشئ منتصبا اقرب في الفهم
لظهور العلاقة بخلاف الوجوه الاخر فان فيها بعدا بالنظر الى الحقيقة لغموض العلاقة
او اقرب في نفسه لكونه منقولا منه بلا واسطة بخلاف الثاني الوجه حيث نقل فيه من
المعنى الحقيقي الى جعل الشئ ذا قائم الى المحافظة والصلوة قوله والصلوة فعلة
بتحريك العين وسكونه قوله من صلى جعل الصلوة من صلى مرة الى انه لم
يستعمل الثلاثي المجرد منه كما انه لم يستعمل التصلية مصدر المزيد في الصحاح هو
اسم وضع موضع المصدر يقال صلى صلوة ولا يقال على تصلية على لفظ
قوله على لفظ المفخم على صيغة اسم الفاعل اي على لغة اسم الفاعل اي على نحو من
يفخم الالف ويميله اي مخرج الواو للدلالة على انه منقلب منه قوله وقيل اصل
صلى حاصله ان صلى حقيقة لغوية في تحريك الصلوين مجاز مرسل لغوي في الاركان
المخصوصة مستعارة من المعنى الثاني في الدعاء مرضه لان استعمال الصلوة
في الدعاء شايع قبل ورود الشئ ومعرفة الاركان المخصوصة فكيف يكون
استعارة منه ولانه يلزم اشتقاق الفعل من غير الحدث ولان بناء التفعيل
للتحريك نادر ولهذا استشهد الكشاف بقوله ونظيره كفر اليهودي والصلا ما
عن يمين الذنب وعن يساره وهما صلوان كذا في الصحاح وقيل عظما الاليتين
قوله يفعله في ركوعه واما القيام فلا يختص بالصلوة دون غيرها قال ابن جني
وهو حسن قوله واشتهار هذا اللفظ الى آخره دفع لاستبعاد النقل من معنى غير
مشهور مع كون المنقول منه اصلا والمنقول اليه فرعا قوله لا يقدح في نقله
منه لان النقل قد يغلب بحيث يهجر المعنى الاول مطلقا قوله الرزق بالكسر
النصيب وبالفتح اعطاء الرزق كما انه بالكسر يكون مصدرا ايضا كما قيل م
في قوله تعالى ومن رزقناه رزقا حسنا والاستشهاد بالاية ناجد وجهيه وهو
عدم الفصل بالحذف الاطلاق فلا خفاء فيه قوله وتمكينه من الانتفاع به اي

ونظيره تكفير اليهود ... على
... صاحب ... لانه ...
... الكلام ...
... الانتساب

جل

جعل الحيوان بحيث يتمكن من الانتفاع به بان ساقه اليه واعطاه اياه لينتفع به
وليس معنى التمكين اعطاء القدرة اذ لا خلاف في ان اصل القدرة من الله تعالى
وان القدرة المتعلقة بالفعل ليس منه تعالى والا لزم الجبر انما الخلاف في انه
هل يسوق الحرام الى العباد ويعطيهم اياه لينتفعوا به ام لا واختار في تفسير
الرزق التمكن من الانتفاع بالفعل لانه المناسب في تفسير الاية اذ لا يمكن
الانفاق مما ينتفع به قوله الحرام ليس برزق لان الاضافة الى الله تعالى
ماخوذة من مفهوم الرزق قال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين
فلا يرد ان استحالة تمكينه من الحرام تقتضي ان لا يكون سوق الحرام منه تعالى
لا ان لا يكون رزقا قوله الا يراه انه اسند الى آخره وجه الاستدلال ان اسناد
الرزق ههنا الله تعالى مشعر بكون المنفق حلالا اذ لا يليق الا اسناد اليه تعالى
سوى الحلال وقد تقرر ان الاضافة الى الله تعالى ماخوذة في مفهوم الرزق
فلا يكون الا حلالا فان قلت اذا كانت الاضافة الى الله تعالى ماخوذة في مفهومه
فلا حاجة في اشتراط المذكور الى الاسناد قلت المراد التنصيص على انفاقهم
الحلال المطلق او المراد بالرزق المعنى اللغوي على ما ذكره السيد قدس سره
في حواشي الكشاف واما ما قيل انه للاشعار بكمال الحال وان كان يؤيده وصف
الحلال بالطلق على ان يكون للمبالغة يهديه قوله فان انفاق الحرام الى آخره
فالوجه ان الوصف للتاكيد ودفع ان يراد بالحلال ما يتناول الشبهة قوله
فان انفاق الحرام الى آخره اشارة الى غاية الايذان والفائدة المترتبة عليه قوله
للتعظيم يعني ان الرزق كله من الله لكن من شرط ما يضاف اليه من الافعال
ان يكون افضل كما قال ابراهيم عليه السلام واذا مرضت فهو يشفين وقوله
انعمت عليهم ففايدة الاسناد الاعلام بانهم ينفقون ما هو من عظائم المنائح
قوله والتحريض على الانفاق لدلالة الاسناد على انهم وسائط قوله والذم

بالنصب عطف على الاسناد ومعنى ما لم يحرم ما لم يحكم بحرمته سواء حكم بحليته او لا فذمهم
بتحريم ما لم يحرم يشتمل الذم بوجهين جعل الحلال حراما وافتراءهم التحريم بربهم
من غير دليل قوله او اختصاص عطف على الاسناد ايضا والقرينة مقام المدح
وكونه مرزوق المتقين ويجوز الرفع على الابتداء بان يكون جوابا للسؤال
قوله بقوله عم في حديث عمرو بن قرة بضم القاف وتشديد الراء روى ابن ماجه
وغيره من حديث صفوان ابن امية قال كنا عند رسول الله صلعم اذ جاءه
عمرو بن قرة فقال يا رسول الله كتب ان الله علي الشقوة فلا اراني ارزق الا من
دفي بكفي فاذن فاذن لي في الغناء من غير فاحشة عليه الصلوة والسلام
لا اذن لك ولا كرامة كذبت اي عدو الله لقد رزقك الله طيبا فاخترت الحديث
وجه الاستدلال ان المراد من قوله عليه الصلوة والسلام من رزقه من حرام بقرينة
قوله من حلاله فقد اطلق الرزق على الحرام وفائدة قوله من حرامه ومن حلاله
الدلالة على ان ما اخترته محرم عليك وحرام في نفسه وان الذي تركته حلال
لك وحلال في نفسه والشيء يحرم على احد ولا يحرم في ذاته كالمغصوب على الغاصب
وقد يحل لاحد ولا يكون حلالا في ذاته كالميتة للمضطر واما قوله لقد رزقك الله
طيبا فلا يدل على انحصار رزقه في الطيب كيف وهو رد للحصر المستفاد من قوله
عمرو لا اراني ارزق الا من دفي بكفي فليكفي الجزئية فلا استدلال فيه للمعتزلة
كما توهموا قوله وبانه لو لم يكن رزقا الى آخره اجيب عنه بانه قد ساق اليه
كثيرا من المباحات الا انه اعرض عنه بسوء اختياره وبانه منقوض بمن مات ولم
ياكل حلالا ولا حراما هكذا قيل ولا يخفى ان هذا الجواب انما يتم لو قرر الاستدلال
بانه لو لم يكن الحرام رزقا لم يكن المتغذي به في جميع عمره مرزوقا والثاني باطل
لقوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها فان وقوع النكرة في
سياق النفي مع من الاستغراقية يقتضي عدم خروج شيء من الدواب من هذا الحكم

وفاده

دفع دخل لانا لا نسلم وجود مثل هذه الدابة ولو سلم فلا يلزم مما ذكر عدم كونه مرزوقا
حتى ينافي عموم الاية غاية الامر ان لا يكون منفردا بالرزق اما لو قرر كما هو
الصواب وانظر من العبارة مانه لو لم يكن الحرام رزقا لم يكن المتغذي به طول عمره
يعني مدة لا يمكن بقاؤه بدون التغذي مرزوقا بالماكول في تلك المدة والتالي
باطل لقوله تعالى وما من دابة في الارض الى اخره فانه يدل على انه تعالى متكفل
بحصول ما به التعيش والبقاء لجميع الدواب فلا اتجاه لهذا الجواب وهو ظ
قال الامام في تفسيره الثاني انه تعالى قال وما من دابة في الارض الا على الله
رزقها وقد يعيش الرجل طول عمره لا ياكل الا من السرقة فوجب ان يقال
انه طول عمره لا ياكل من رزقه شيئا قوله والنفق النفق اخوان اي بينهما الاشتقاق
الاكبر قوله كلما فاؤه نون نحو نفر ونفق ونفد ونفخ ونقض ونفس ونفث وامثالها
قوله والظاهر اذ لا دليل على التقييد قوله ذكر افضل انواعه اذ ثوابه الغرض اكثر
قوله والاصل فيه لكونه من اصول الاسلام قوله بما هو تحقيقها في الصحاح
وهذا تحقيق هذا اللفظ تحقيق هذا اذا اشتق منه فعلان فكل واحد منهما تحقيق الاخر
ومنه قيل فلان تحقيق فلان اي حذوه والمراد به الصلوة لكونهما اما العبادات و
اقرانهما في القران قوله وتقديم المفعول اي المفعول به بواسطة حرف الجر وهو
ما على ينفقون لا لمجموع الجار والمجرور بتاويل بعض ما رزقناه كما توهم بدليل
على ذلك قوله وادخال من التبعيضية اذ لا معنى لادخاله على المجموع نعم
يحتاج الى ذلك الكشاف عبارة الكشاف قوله للاهتمام به لقصد معنى الاختصاص
اي ما رزقناهم من عظايم المنايح التي يحبونها ينفقون لا الحقيرة لا انى للاسناد
للتعظيم على ما مر ولشرافة المكتسبة من الاسناد ولانه لكونه تحقيق الروح
الانفاقة اشق فالعناية بذكره اتم من اجزاء الجملة قوله وادخال من التبعيضية
عليه الى اخره على تقدير عموم الانفاق في سبيل الخير واما على تقدير تخصيصه

بالغرض فلان الواجب البعض قوله للكف عن الاسراف المنهى عنه وذلك
لما تقرر ان محط الفايدة فى الكلام فى نظر البلغا يه هو القيد فيكون المعنى انهم ينفقون
بعض ما رزقناهم لا كله ففيه اشارة الى الكف عن انفاق الكل فانه اسراف على
هو الاعم الاغلب من عدم الصبر على شدايد الفقر والجزع على مكابد الحاجة واما من
اختص بتوفيق الهى فى التحمل لذى الحاجة فمنه انفاق الكل محمود كما روى ان
ان ابا بكر رض فعل ذلك قوله ويويد قوله عم الى آخره فانه يتضمن تنبيه علم
يقال به يكنز ينفق منه فيمكن تعميم الانفاق بحيث يتناول انفاق المال وغيره
بل قوله واليه ذهب الكل الى تعميم الانفاق انه ليس مراده بما ذكر التخصيص اذ لا وجه
له فذكر مثال يشير الى عدم التخصيص بالمال قوله هم مومنوا اهل الكتاب آه
جزم بهذا الوجه وجعل ما عداه محتملات اشارة الى رجحانه اما رواية فلكونه قول ابن
عباس واما دراية فلان اعادة الموصول وتوصيفه بالايمان بالمنزلين مع
اشتراكه بين جميع المومنين واشتمال الايمان بما انزل اليك على الايمان بما انزل
من قبلك يستدعى ان يراد به من لهم نوع اختصاص بالصلة وهم مومنوا
اهل الكتاب حيث كانوا مطالبين بالايمان بالقران خصوصا قال تعالى وامنوا
بما انزلت مصدقا لما معكم مومنين بالكتاب السابقة استقلالا فى الجملة بخلاف
ساير المومنين واما ما اورد عليه من ان ما ذكره فى تقديم بالآخرة وبناء يوقنون
انما يقع موقعه اذا عم المومنين والا اوهم نفيه عن الطايفة الاولى وان اهل
الكتاب لم يكونوا مومنين بجميع ما انزل من قبل فان اليهود لم يومنوا بالانجيل
فجوابه ان ما ذكره فى التقديم والبناء المذكورين انما هو باعتبار حالهم من الايمان
بالمنزلين والطايفة الاولى شريكة معهم فى تلك الصفة فكيف يتوهم نفيه عنهم
وان المقصود من افراد الايمان بما انزل من قبلك مع دخوله تحت الايمان
بما انزل اليك للاشعار بان ايمانهم بذلك على الاستقلال ويكفى فى ذلك و

دكون

يكون الايمان بالبعض الاخر متعانى ضمن الايمان بما انزل اليك فيكون مومنوا
اهل الكتاب مومنين بالمنزلين جميعا قوله واضرابه اى امثاله جمع ضرب بفتح
الضاد وعن الزمخشري بكسرها فعل بمعنى مفعول كالطحن وهو الذي يضرب
بالمثل ولا بد ان يكون مماثلا للمضروب فيه ويؤيده شبه ومثل قوله معطوف
الى آخره سواء كان مفعولا عما قبله او موصولا على ان يكون صفة مقيدة يدل عليه
قوله دخول الخصلتين تحت عم قوله اذ المراد باولئك يعنى الذين يؤمنون بالغيب
وان كان عاما بحسب المفهوم الا ان المراد بهم الذين امنوا بعد شرك وجهل
بحال النبي عليه السلام لاقترانهم في الذكر بما هو شقيقها اعني مومنوا اهل الكتاب
فان المذكور في القران من الكفار المشركون واهل الكتاب بناء على ان كفار
العرب كانوا كذلك كما قال تعالى لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين
وهو لا اى الذين يؤمنون بما انزل مقابلوهم اى الذين آمنوا بعد
التوحيد والمعرفة بحال النبي عليه السلام فتعريف الموصولين للعهد وانما خص
من المتقين هذان الفريقان بالذكر ترغيبا لامثالهم في الايمان بالشهادة بالبلاغ
ذكرهم فكلمة عن بمعنى بعد كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق والانكار ضد
انكرت الشيء اى بعد جهلته لا ضد التصديق قوله او على المتقين عطف على قوله
على الذين يؤمنون الى آخره وهذا على تقدير ان يكون الذين يؤمنون بالغيب
موصولا بالمتقين لئلا يلزم الفصل بالاجنبي بين المبتدا او الخبر وبين
المعطوف والمعطوف عليه وتقييد المتقين بقوله عن الشرك بقرينة المقابلة
بمومنى اهل الكتاب قوله ويحتمل ان يراد بهم الاولون الى آخره فتعريف ال
الموصولين للجنس قوله ووسط العاطف الى آخره بيان لصحة العطف
بين الموصولين مع اتحاد الذات بانه باعتبار التغاير في المفهوم ونبه بايراد
الاستشهادين على كثرته وانه يكون بالواو وغيرها على ما يقصد بها من معاني الحروف

العاطفة والقرم بفتح القاف الفحل المكرم الذي لا يحمل عليه والهمام بضم الهاء
من اسماء الملوك لعظم همتهم او لانهم اذا هموا بامر فعلوه والكتيبة الجيش
والمزدحم موضع الازدحام وهو تزاحم القوم بعضهم على بعض وزيابة ام ابن عم
وقيل ابوه وشاعر ابن زيابة واسمه سلمة قال ذلك جوابا للحارث بن همام
الشيباني حيث قال يا ابن زيابة ان تلقني لا تلقني في النعم العازب
اي البعيدة عن المرعى ويا لهف كلمة تحسر بها على ما فات والصابح المغير
صباحا والآيب الراجع والمعنى انه تحسر امه او اباه ان يلحقه الحادث في
بعض غاراته فيقتله او يا سره قال ذلك حقيقة على تقدير حصول تلك
الاوصاف للحارث وتهكما على تقدير عدم حصولها والعطف بالفاء للترتيب
في الاتصاف اي الذي صبح فغنم فآب قوله على معنى الى آخره متعلق
بوسط وبيان لفائدة العطف وهو التنصيص على جمعهم بين الايمانين
قوله بين الايمان بما يدركه العقل جملة اشارة الى ان المراد بالغيب ما يستقل
بادراكه العقل في الجملة كوجوب الواجب وتوحيده لان المراد بما انزل اليك
وما انزل من قبلك ماله اختصاص بالانزال اعني ما لا طريق اليه غير السمع
والعام اذا وقع في مقابلة الخاص يراد به ما عدا الخاص وفائدة ذكر الخاص
الاعتناء بشانه كانه العمدة قوله والاتيان بما يصدقه تصديق الفرع للاصل
فان العبادة فرع التصديق بوجود المعبود وان كانت من حيث الصحة
فرعا للتصديق بجميع ما جاء به النبي عليه السلام والصلوة وفيه اشارة الى
وجه الفصل بين الايمانين باقام الصلوة وايتاء الزكوة قوله وبين الايمان
بما لا طريق اليه غير السمع لم يقل هنا وما يترتب عليه من الايقان بالآخرة كما
وقع في شرح المفتاح الشريفي اذ الظاهر ان الايقان بالآخرة داخل في الايمان
بالكتب المنزلة ليس مترتبا عليه وانما ذكر بعده للتعريض بمن عداهم قوله

وكر

وكرر الموصول الى اخره جواب ما قيل اذا كان ذات الموصولين متحدا فلم اعيد الموصول
في هذه الصفة وهلا اكتفي بعطف الصفات ووجه التنبيه الدالة على تغايرهما
ان يذكر معها موصوفها كان الموصوف بها مغاير للموصوف بما تقدم وذلك لتباين
سبيلهما اي العقل والنقل وفي بعض النسخ تنبيها على تغاير القبيلين وتباين
السبيلين والمراد بالقبيلين الايمان بما يدركه العقل والايمان بما لا طريق
اليه غير السمع قوله او طايفة منهم الى اخره عطف على قوله الاولون فتعريف الموصول
الاول للجنس والثاني للعهد والمراد بالغيب كلما غاب عن الحس والبديهة مما قام
عليه دليل عقلا الى اخره نقلي فيكون من ذكر الخاص بعد العام قوله تعظيما لشانهم
من حيث اتصافهم بالايمان بالمنزلين استقلالا وهذا لا يستلزم تفضيلهم على
ساير الصحابة بحسب القرب وكثرة الثواب عند الله وفي بعض النسخ اشارة
بذكرهم والاشارة رفع الصوت بالشيء وشاد بذكره اي رفع من قدره كذا في
الصحاح قوله وبعد نزول الكتب الى اخره اي الكتب التي انزلت بتوسط الملك
والتلقف الاخذ بسرعة ويؤيده ما رواه الطبراني من حديث النواس بن
سمعان مرفوعا اذا تكلم الله بالوحي اخذت السماء رجفة شديدة من خوف الله
فاذا سمع بذلك اهل السماء صعقوا وخروا سجدا فيكون اولهم يرفع راسه
جبرئيل فيكلمه الله بما اراد من وحيه فينتهي به على الملائكة كلما مر بسماء سأله اهلها
ماذا قال ربنا قال الحق فينتهي به من حيث امر قوله او يحفظه من اللوح المحفوظ
يؤيده ما قال بعض العلماء ان جبرئيل حفظ القران من اللوح المحفوظ ونزل به
وذكر بعضهم ان احرف القران في اللوح المحفوظ كل حرف فيها بقدر جبل
قاف وان تحت كل حرف منها معان لا يحيط بها الا الله ويجوز ان يكون
الانزال بخلق صوت في جسم فيسمعه الملك فياتي بها على الرسول على ما ورد
ان جبرئيل عليه السلام سمع صوتا دالا على كلام الله قوله فينزل به على

على الرسول ويلقنه من التلقين وفي بعض النسخ فينزل به ويلقيه على الرسول
من الالقاء وفيه طريقان احدهما ان النبي عليه السلام انخلع من الصورة
البشرية الى الصورة الملكية واخذه من جبرئيل والثاني ان الملك انخلع
من الملكية الى البشرية حتى ياخذ الرسول منه والاول اصعب الحالين
كذا في الاتقان قوله والمراد بما انزل وذلك لانه اللائق بمقام المدح بالايمان
والمناسب لترتب الهدى والفلاح الكاملين ولقوله ما انزل من قبلك
ولقوله يؤمنون فانه لافادته الاستمرار يدل على عدم الاختصاص على ما تحقق نزوله
في الماضي كانه قيل يجددون الايمان شيئا فشيئا على حسب تجدد الانزال
والتشريعية عن آخرها فان الانزال يعم الوحي الظاهر والخفي فيعم الشريعة
كلها قوله وانما عبر الى آخره حاصل الاول ان انزال جميع القرآن معنى وحاصل
يشتمل على ما حقه صيغة الماضي وعلى ما حقه صيغة المستقبل فعبر عنهما معا بصيغة
الماضي ولم يعكس تغليبا للموجود على ما لم يوجد فذلك من قبيل اطلاق اسم الجزء
على الكل وحاصل الثاني تشبيه مجموع ما انزل وسينزل بشيء نزل في تحقق
النزول فيستعار صيغة الماضي من انزاله لانزال المجموع فلا يلزم شيء من الوجهين
الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يشتبه عليك ان المجاز المرسل والاستعارة المذكورين
متعلقان بصيغة انزل وحدها بلا اعتبار لمادته كذا في الحواشي الشريفية وفيه
ان المعنى الحقيقي على ما قرره هو الانزال المتحقق والمعنى المجازي هو مجموع الانزال
المتحقق والمترتب فيكون التجوز باعتبار مجموع المادة والصيغة كيف ومدلول
الصيغة مجرد الزمان ولا فائدة في اعتبار التجوز فيه نعم منشأ التجوز الصيغة
بقي ههنا بحث وهو ان القول بالاستعارة يفضي الى احداث قسم ثالث
للاستعارة اذ لا شك انه ليس استعارة اذ لا شك انه ليس استعارة اصلية
وهو ظاهر ولا تبعية لجريانها في المشتقات باعتبار المشتق منه وهو ههنا متحد

قوله ونظيره

قوله ونظيره قوله تعالى انا سمعنا الى آخره لان المراد بقوله كتابا هو المجموع لانه
المتبادر عند الاطلاق خصوصا اذا قيد بكونه منزلا بعد موسى لا بعضه
ولا القدر المشترك وقد عبر عنه انزله بلفظ الماضي مع ان بعضه كان
مترقبا فوجب ان يأول بما ذكرنا ويلاين انا سمعنا فانه فيه تغليب المسموع
على ما لم يسمع في ايقاع السماع عليه اذ من شانه السماع ولا يتوقف التغليب
على تحقق سماع التكلم بالبعض الاخر في المستقبل على ما وهم قوله على الكفاية
اي لا بد في مسافة القصر من شخص يعلم ذلك ويحصل به الكفاية والا لكان
كل من قدر على تعلمه ولم يتعلم آثما قوله لان وجوبه الى آخره لقوله تعالى وما كان
المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين
ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون قوله ايقانا مصدر للتاكيد
لان زوال الشبهة ماخوذ في مفهوم الايقان كما سياتي واختلافهم قوله بالجر
معطوف على ان الجنة وبالرفع عطف على ما كانوا قوله او غيره كما زعم بعضهم
من ان ذلك كان محتاجا اليه في الدنيا لنمو الاجسام وبوجود التناسل
واهل الجنة مستغنون عنه فلا يلتذون الا بالنسائم الطيبة وسماع بالنسائم ١٢
المسموعات الرائقة قوله وفي تقديم الصلة الى آخره ههنا تقديمات تقديم
بالآخرة على عامله وتقديم المسند اليه على المسند الفعلي فالاول لافادة القصر
على المتعلق والثاني لافادة القصر على الفاعل فالاول يفيد ان ايقانهم مقصور
على حقيقة الآخرة لا يتعداها الى خلاف حقيقتها وفيه تعريض بان معتقد ما عداهم
من اهل الكتاب خيال فاسد والثاني ان الايقان مقصور عليهم لا يتعداهم
الى مقابليهم وفيه تعريض بان اعتقاد ما عداهم ليس من الايقان والى
التعريض الاول اشار المحشي بقوله تعالى وبان اعتقادهم في امر الآخرة غير
مطابق والى الثاني بقوله ولا صادر عن ايقان فمعنى التقديم ما يكن اشارة الى البطلان

معتقدهم واعتقادهم وفيه من المبالغة ما لا يخفى فيحمل احد التقديرين على الحصر
دون الاخر تقصير فلا يمكن من القاصرين والقول بانه لا يمكن تعلق الايقان
بخلاف حقيقة الاخيرة وليس المتعلق به الا الكمل مدفوع بان الحصر للتعريض ورد
اعتقاد المعرض له ويكفي في ذلك ادعاؤه تعلق الايقان بمعتقده وزعمه
كذلك ثم تقديم بالاخرة على هم لان التعريض ببطلان المعتقد نفسه اهم
من التعريض ببطلان الاعتقاد قوله تعريض بمن عداهم الى اخره نفي ليس المقصود
من الحصر رد اعتقاد المخاطب بل التعريض بمقابليهم ورد اعتقادهم والتعريض
هو امالة الكلام الى عرض اي جانب وعطف قوله وبان اعتقادهم الى اخره من
قبيل عطف المقصود على ما هو وسيلة له على طريقة قولك اعجبني زيد وكرمه ايقانا
العلم بنفي ان يكون اي ايقان العلم الذي من شانه ان يتطرق اليه الشك والشبهة
او انتفيا عنه بالاستدلال قوله فغلبت اي غلبت الاسمية فيه على الوصفية
حتى لا يحتاج الى ذكر الموصوف كما ان الدنيا صفة غالبة قوله اجراء لها اي للواو
الساكنة بواسطة الضمة التي قبلها مجرى المضمومة فكان الضمة عليها قوله
لحب الموقدان روي بفتح الحاء وضمها من حب على وزن شرف اي صار محبوبا
فادغم بالاسكان او بنقل الضمة يقال حب الي فلان اي ما احبه الي واللام
جواب قسم مقدر ولم يؤت بقد مع انه ماض مثبت لاجرائه مجرى فعل المدح
نحو والله لنعم الرجل زيد وموسى وجعدة عطفا بيان للموقدان والشعر لجرير او للاحوص
الهمزي وصف ان عدم ابنيه بالكرم والاشتهار به بحيث يتضمن وصفه به الكناية
عن الاول بايقاد نار القرى وعن الثاني باضاءة الوقود اياهما وقد صح الوقود
ههنا بضم الواو وهو مصدر واذا فتحت كان اسما لما توقد به روى سيبويه قلب
الواو همزة في الموقدان وموسى قوله ان جعل احد الموصولين الى اخره على
المقادير الثلاثة الاول في الموصول الثاني تعيين جواز المفعولية عند المتقين

قوله

هكذا

على التقدير الاول والثاني

الموصول

على التقدير الثاني لا يجوز عطف ليتشى منهما صح

الموصول الاول [illegible] تقدير الرابع وهو ان يراد به طائفة منهم يجوز فصل الموصول
الثاني مع كون [illegible] ل الاول متصلا بالمتقين فان ذكر الخاص بعد
العام [illegible] ن طريق التشريك بينهما في الحكم السابق اعني هدى
للمتقين [illegible] ول من عطف المفرد ويجوز ان يكون افراده بالحكم عن العام
فيكون الج [illegible] ية من للموصول الثاني ومن الجملة التي هي في محل الرفع على
الخبرية لم [illegible] او اولئك على هدى من ربهم معطوفا على جملة هدى للمتقين
الموصوفين [illegible] ؤمنون بالغيب والجملة الاولى وان كانت مسوقة
لمدح الكتاب والثانية [illegible] صوفين بالذين يؤمنون بالغيب والجملة الاولى
بالايمان بجميع الكتب الالهية [illegible] رحهم ليس الا باعتبار ايمانهم بهذا الكتاب
فالجملتان متناسبتان باعتبا [illegible] ح الكتاب وفايدة تغيير الاسلوب
في الجملة الثانية وجعل مدحهم مقصودا بالذات ترغيب امثالهم والتعريض بمن
ليس على صفتهم على امر والتخصيص المستفاد من الموطوف بالقياس الى من لم
يتصف باوصافهم فلا يكون منافيا لما استفيد من المعطوف عليه من ثبوت الهدى
للمتقين مطلقا قوله وكانه بيان للمعنى على تقدير جعل الموصول الاول مفصولا
عن المتقين وتظهر كونه معطوفا على جملة هدى للمتقين على تقدير فصل الموصول
الثاني اولا جملة ما قبله سواها تصلح لذلك لم يتعرض له مع ما في الترك من اشارة
الى انه لم يبلغ البلاغة بمرتبة فصل الموصول الاول قوله لما قيل هدى للمتقين فاختص
المتقون بان الكتاب هدى لهم اتجه السؤال المذكور قوله ما بالهم خصوا بذلك
اي ما حالهم مختصين بذلك وهل هم احقاء به فالسؤال عن الحكم ومآله الى انهم
هل يستحقون ما ثبت لهم من الاختصاص بالهدى فاجيب بان هؤلاء لاجل
اتصافهم بالصفات المذكورة متمكنون على الهدى الكامل الذي ينتجه تعالى
بالكتاب ومعلوم ان العلة مختصة بهم فيكونون مستحقين لاختصاص الهدى

على الموزدم بطريق

فالجواب مشتمل على الحكم المطلق مع تخصيص موجبه كانه قيل هم مستحقون للاختصاص
والسبب تلك الاوصاف التي رتب عليها الحكم وذكر اسم الاشارة بعد ذكر
الصفات الملخصة ليتعلق العلم بها من وجهين ثم ترتيب بها ما هو مسبب
لها فان ذلك اوفى بتادية الغرض وانما ضم في الجواب نتيجة الهدى تقوية
للمبالغة التي تضمنها تنكير هدى او تحقيقا للحكم المطلق بالبرهان الاني ايضا فان
حصر الفلاح فيهم دليل على اختصاصهم باستحقاق الهدى فاستغنى
عن تاكيد النسبة باتيان دليلها اللمي والاني وقد يقال المقصود من السؤال
هو السبب فقط اي ما سبب اختصاصهم الا انه اتي في الجواب مرتبا عليه
مسببه اعني الهدى والفلاح فان ذلك ادعى الى معرفة السبب فلا حاجة
اصلا الى تاكيد الجملة وربما قيل قصد به مجموع الامرين اي بل هم احقاء بذلك
وبالسبب فيه حتى يكونوا كذلك قوله والا فاستيناف اي وان لم يكن واحد
من الموصولين منفصلا من المتقين بان يكون الاول صفة او منصوبا على
المدح والثاني معطوفا عليه اما عطف احد المتباينين او المتحدين او عطف
الخاص على العام او معطوفا على المتقين فقوله اولئك على هدى استيناف
اي كلام مستانف وقوله لا محل لها صفة كاشفة له اشارة الى ان المراد الاستيناف
النحوي لا البياني قوله وكانه نتيجة الاحكام يعني ان الفصل اما لكمال الاتصال
فان النتيجة بمنزلة بدل الاشتمال على ما مر وفي اضافة النتيجة الى الاحكام
وتفسيرها بعطف الصفات عليها اشارة الى ان انتاج الصفات المذكورة باعتبار
كونها احكاما بتاويل النسبة التقييدية الى الخبرية قوله او جواب سؤال عطف
على قوله كانه نتيجة فالفصل لكونها كالمتصلة بما قبلها قوله فالموصوفين
الكلام السابق كان مشتملا على تفصيل السبب لا ان السامع لم يتنبه له فنبه
عليه اجمالا بالاسم الاشارة الدالة على ذوات المتقين باعتبار تمييزهم

بلغ

بتلك الصفات حتى صاروا كالمحسوس لكنه هو فكان الجواب عادة للدعوى
مع زيادة بيان بايراد اسم الاشارة تنبيها على ان التامل فيها يغني
عن السوال لانه غير فيه النسبة بين الهدى والمتقين وزيد التصريح بتنبيه
الهدى احترازا عن بشاعة التكرار مع افادة برهان الانّ ايضا قوله ونظيره
اي نظير الاستيناف المذكور على الوجهين او على الثاني لان الاول لظهوره فيه
انه اعادة الموصوف بالصفات المذكورة لا يحتاج الى البيان قوله فان اسم
الاشارة ههنا اي في مقام ذكر اسم الاشارة بعد ذكر الموصوف واجراء الصفات
عليه قوله كاعادة الموصوف بصفاته كانه قيل الذوات المتميزون بتلك
الصفات حتى صاروا كالمحسوس على هدى قوله ايذان بانه الموجب له
الحصر مستفاد من حيث انه جواب عن سوال الاختصاص والا فالترتب
المذكور مشعر بالعلة دون الحصر او بناء على ان الاصل الاول عدم سبب آخر قوله
ومعنى الاستعلاء في على هدى زاد لفظ الاستعلاء تنبيها على ان الاستعارة
في الحروف انما يقع تبعية متعلقاتها وظاهر قوله تمثيل انه يشعر بانها تمثيلية
ايضا وذهب اليه الطيبي والمحقق التفتازاني متابعة لظاهر عبارة الكشاف
والسيد السند ينكر اجتماعهما ويأول قوله تمثيل بتصوير فان الاستعارة ليست
الا تصوير المشبه بصورة المشبه به ويقول كونها تبعية يقتضي كون كل من
طرفيه معنى مفردا لان المعاني الحرفية مفردة وكونها تمثيلية يستدعي انتزاع كل
من طرفيه من امور متعددة وهو يستلزم تركيبه وعندي ان انتزاع شيء
من امور متعددة يكون على وجوه منها ان يكون منتزعا من مجموع تلك الامور
كالوحدة الاعتبارية وان منتزعا من امر بالقياس الى آخر كالاضافات و
ان يكون بعضه من امر وبعضه من آخر وعلى الوجهين الاولين لا يقتضي
تركيبه بل تعدد ماخذه فيجوز ان يكون المدلول الحرفي لكونه امرا اضافيا

كالاستعلاء ونحوه حالا منتزعة من امور متعددة فلجريانها في الحروف تبعية
ولكون كل من الطرفين حالة اضافية منتزعة من امور متعددة تمثيلية
واما الاستشهادات التي ذكرها قدس سره في حواشيه على شرح التلخيص لاستلزام
الانتزاع التركيب ضعفها ظاهر مما ذكرنا ولعل اختيار القوم في تعريف التمثيلية
لفظ الانتزاع دون التركيب يرشد المصنف الى عدم اشتراط التركيب في
طرفيه والا لكان الاظهر لفظ التركيب والمقصود انه شبه تمسك المتقين
بالهدى باستعلاء الراكب على مركبه في التمكن والاستقرار فاستعير له الحرف
الموضوع للاستعلاء قوله وقد صرحوا به لما ذكر استعارة على للتمسك بالهدى
لزم منه تشبيه الهدى بالمركوب وقد يتبادر الى الوهم استبعاده ازال
الاستبعاد بان هذا التشبيه ضمني غير مقصود من الكلام وقد صرحوا بامثاله
وجعلوه مقصودا منه فالضمير في به راجع الى مثل تشبيه الهدى بالمركوب
قوله امتطى الجهل ان جعل بمنزلة ركب مطي الجهل كان استعارة بالكناية
وان جعل في قوة اتخذ الجهل مطية كان تشبيها واياما كان تشبيه الجهل
بالمطية مقصود منه وهو المراد بكونه مصرحا به قوله اقتعد الى اخره شبه فيه
الهدى بالمطية على طريقة الاستعارة بالكناية وخيل باثبات الغارب
ورشح بذكر الاقتعاد والتقارب ما بين السنام والعنق قوله وذلك اي
التمكن والاستقرار على الهدى قوله وتنكير هدى للتعظيم اي عيد النكرة نكره
مع ان مقتضى الظاهر التعريف لافادة التعظيم مع عدم سبق الذهن الى
غير ما ذكرنا والا فلا تعدد في الهدى قوله لا يبالغ كنهه اي نهايته وقدر الشيء
مبلغه وهذا الشيء لا يقادر قدره وفلان يقادرني ان يطلب مساواتي
فالمعنى لا يطلب مساواته مبلغه وهو كناية عن عدم معرفة مبلغه قوله و
مثله قول الهذلي الى اخره يرثي خالد بن زهير واللام الزائدة في اول القسم

ونظيره بيح

كما في

فكانّي لا اقسم وتقدوقعت جواب له والخطاب للطير على طريقة الالتفات
وتنكير لحم للتعظيم استعظم لحم خالد حتى استطعم الطير الواقعة عليه داباً حسبت
اقسم به ولا حاجة الى حمل الى على الحمل ان اذ نظرا الى كثرة الطير والمرية
الواقعة اللازمة من ارب بالمكان اقام به ولزمه قوله واكد تعظيمه بان الله
ما نحن مع تضمن الاشارة الى ان الهدى هدى الله والكتاب وغيره اسباب عادية
وقد ادغمت النون المشهور عند القراء ان لا غنة مع اللام والراء وقد وردت
عنهم في بعض الروايات الغنة معهما ولا نزاع في جوازها بحسب العربية كرر اسم
الاشارة اي تكرير اولئك يفيد ان اتصافهم بتلك الصفات يقتضي
كل واحد من الحكمين على حياله فلا اختصاص العلية بهم افاد اختصاصهم بكل واحد
منهما على حدة فيكون كل منهما مميزا لهم عمن عداهم ولولا ذلك لفهم اختصاصهم
بالمجموع ويكون هو المميز لا كل واحد منهما فيوهم تحقق كل واحد منهما بالانفراد
فيمن عداهم في القاموس رجل استاثر على اصحابه اي اختار لنفسه اشياء
حسنة والاسم الاثرة متحركة وفي حواشي الصحاح وشمس العلوم الاثرة اسم من
استاثر بمعنى اختار قوله ووسط الى اخره يعني ان على هدى والمفلحون
وان تناسبا مختلفان مفهوما ووجودا فان الهدى في الدنيا والفلاح في
الاخرة واثبات كل واحد منهما مقصود في نفسه على الجملتان واقعتان بين كمال
الاتصال والانفصال فلذلك دخل العاطف بينهما واما التشبيه بالانعام
والغافلون فهما وان اختلفا مفهوما قد اتحدا مقصودا اذ لا معنى للتشبيه
بالانعام الا المبالغة في الغفلة فالثانية موكدة للاولى فلا مجال للعاطف
بينهما والسجل الصك وقد سجل الحاكم تسجيلا كذا في الصحاح والمراد الحكم القطعي
قوله يفصل الخبر عن النعت يعني ان الواقع بعده خبر لا نعت لاختصاصه
بالوقوع بين المبتدا والخبر قوله ويوكد النسبة لما فيه من زيادة الربط فانه

قوله

رابطة في قالب الاسم لا موضع له قال الحكيم ابو نصر الفارابي معنى زيد هو العادل
زيد است كه عادل است ومن قال انه اسم مرجحه المبتداء وقال انه لتاكيد المسند
اليه ويفيد اختصاص الى خبر اى حصر المسند في المسند اليه سواء كان الخبر
معرفا باللام او فعل من كذا متغيرا او غير متغير او فعلا مضارعا على ما اختاره
السكاكي في المفتاح واورده امثلة الاقسام الاربعة واذا كان معرفا
بلام الجنس كان التخصيص مستفادا من اللام والفصل يفيد تاكيد ذلك التخصيص
وان اريد به المعهود كان التخصيص مستفادا من الفصل وحده ولا استبعاد
في جريان التخصيص قلبا او تعيينا في المعهود بل افراد ايضا كما فيما نحن فيه
فانه قد اشتهر ان جماعة مفلحون في الآخرة فربما يتوهم ان غير المتقين
يشاركهم في ذلك فيجوز ان يقصد قصر المفلحين المعهودين فيهم لقطع الشركة
قوله او مبتدا عطف على قوله فصل والقصر فيه مستفاد من تعريف الخبر
وتاكيد النسبة من كون الخبر جملة فالمعنى على الوجهين واحد قوله كانه تفتحت
بيان للمناسبة بتقتضيه في اصل الوضع وهو الشق والفتح يقال فلح الارض
شقها ومنه سمي المزارع فلاحا والزراعة فلاحة وفلق شق ومنه سمي الصبح
فلقا وفلذ قطع يقال فلذت له من مالي فلذة اي قطعت له منه فلذة
بالكسر پاره جگر وگوشت ومال وجز آن وفلي فرق الشعر لطلب القمل قوله
وتعريف المفلحون فاللام للعهد الخارجي وضمير الفصل اما للقصر او لمجرد تاكيد
النسبة قوله او للاشارة الى آخره فاللام للجنس فان اريد القصر كان الفصل
لتاكيد النسبة ولتاكيد التخصيص ايضا وان اريد الاتحاد كما اختاره الكشاف
لمجرد التاكيد النسبة بقوله الجمع المعرف مجاز في الجنس لبطلان الجمعية
على ما نص عليه في الاصول فكيف يمكن الحمل عليه مع عدم تعذر الحقيقة
اشارة الى ان معرفة حقيقتهم انما هي باعتبار الخصوصيات والعوارض

اذ لا يمكن

قوله

اذ لا يمكن الاطلاع على حقيقة الفلاح الاخروي الا في العقبى تنبيه تأمل كيف الى آخره
اشارة بلفظ نبه الى ان اختصاص المتقين بكمال الفلاح معلوم لكل من
يتأمل في احوالهم والمقصود من قوله تعالى واولئك هم المفلحون ازالة الغفلة
واحضاره لاظهار الشرف والترغيب وبلفظ التنبيه على ان العلم بكيفية
تنبيه الجملة المذكورة معلوم مما تقدم في تفسيره وما لا ينال اصد عبارة عن الفلاح
الكامل اذ الكلام في منبهات الجملة الثانية وفي التعبير عنه بذلك بعد ذكر الاختصاص
اشارة الى ان الاختصاص تحقيقي لا ادعائي قوله للتعليل فان التعليق
باسم الاشارة بمنزلة التعلق بالمشتق فيفيد العلية المفيدة للاختصاص كما مر
بيانه في الجملة الاولى قوله وتكريره ولولاه لتوهم اختصاص مجموع الهدى
والفلاح بهم قوله وقد تشبث به الوعيدية اي تشبث الخوارج المفرطون في الوعيد
بقوله اولئك هم المفلحون في خلود الفاسق اي تارك الواجب في العذاب
على ما هو من معنى الفاسق في تفسير الايمان وليس المراد مرتكب الكبيرة كما وهم
اذ لا دلالة في الآية على ذلك ووجه التشبث ان قصر جنس الفلاح على
الموصوفين المذكورين يقتضي انتفاء الفلاح عن تارك الصلوة والزكوة
فيكون مخلدا في العذاب ولو اريد شمول التشبث لجميع الفساق يضم اليه
عدم القول بالفصل قوله امليتهم اي جعلتهم املاء مستحقا والعتاة جمع
العاتي من العتو نافرماني كردن من حد نصر والمردة جمع مارد يقال مرد الرجل
مرادة فهو مارد ومريد من حد شرف والمرادة الخبث كذا في شمس العلوم
قوله ولم يعطف قصتهم على قصتهم الى آخره عطف القصة هو عطف
جمل متعددة على جمل متعددة لتناسبهما في الغرض المسوق له الكلام قوله
فان الاولى سيقت الى آخره اما على تقدير كونه موصولا للجر بانه على المتقين واما
على تقدير الفصل فلكونه كالجاري عليه كما مر قوله واعطاء معانيه اي افادة

معانی الفعل من التحقیق والتشبیه والاستدراک والتمنی والترجی قوله عملاً فرعیاً
للفعل عملان اصلی وهو رفع الجزء الاول ونصب الثانی وفرعی وهو عکسه ولم یذکر
ونظام العطف العمل الفرعی فی ما ولا المشبهتین بلیس لئلا یلتبس بلا التی
لنفی الجنس ووجه الرضی بانها اعملت اقوی عملی الفعل وهو العمل مع غیر الترتیب
تنبیهاً علی کمال المشابهة قوله الخبر قبل دخولها یعنی ان معنی المقتضی لارتفاع
الخبر هو الخبریة ای کونه جزءاً ثانیة من الجملة کالفاعل کما فی اللباب وهی باقیة
بعد دخولها مقتضیة للرفع بحکم الاستصحاب یعنی بقاء الشیء علی ما کان علیه
فلا یرفعه الحرف او لا عمل بدون تقویم المعنی المقتضی للاعراب فانه یدفع ما قیل
انه قبل دخولها انما کان مرفوعاً بالخبریة للمبتداء ولا نم بقائها بعد دخول ان و
ان الکوفیین لا یقولون ان العامل فی الخبر الخبریة فان مذهبهم الترافع بین
المبتداء والخبر قوله فتعین اعمال الحرف کما فی الاسم فان اقتضاء کونه مسنداً
الیه للرفع کان مشروطاً بالتجرد وبعد دخولها زال ذلک الشرط فتعین عمل
الحرف قوله تتلقی به القسم ای یورد فی جوابه مع تمام الجواب بدونها فهو للتاکید
بخلاف تلقیه بحرف النفی فانه لا تمام الجواب بلقیه بحرف النفی فانه لا تمام الجواب
لکون المقسم علیه منفیاً قوله وتصدر به الاجوبة فان السائل لکونه متردداً
یناسبه التاکید قوله وتذکر فی معرض الشک ای فی الجملة التی من شانها ان یشک
فیها فالتاکید للاعتناء بمضمون الجملة مع قطع النظر عن المخاطب وانما لم نذکر الانکار
لان کلمة ان بانفرادها لا یجئ لرد الانکار کما یدل علیه ما نقل عن المبرد قوله وقال
موسی یا فرعون انی رسول من رب العالمین فان التاکید للاعتناء بمضمون
الجملة لکونه مما یشک فیه من غیر نظر الی حال المخاطب والا لاورد التاکید علی
وفق الکاره ولذا قال المص فی تفسیر هذه الآیة ان قوله حقیق علی ان لا
اقول علی الله الا الحق جواب لانکاره قوله وتعریف الموصول ما للعهد قدمه لانه

الاصل